

بسم الله الرحمن الرحيم



كلية الدراسات العليا

الدراسات الدولية

السياسة الفرنسية و البريطانية تجاه القضية الفلسطينية:

من رؤية فلسطينية

لفترة ما بين (١٩٧٠-٢٠٠٠)

إعداد: منار أحمد حسونة

الرقم الجامعي: ١٠٣٥٤٠٥

٢٠٠٦



السياسات الفرنسية والبريطانية تجاه القضية الفلسطينية:

من رؤية فلسطينية
لفترة ما بين (1970-2000)

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة
منار أحمد حسونة

تاريخ المناقشة
2006/6/1

لجنة المناقشة

د. روجر هوك - رئيساً

روجر هوك .. عنه جده الماتك

د. نديم مسيس - عضواً

Nadim Meis

د. سمير عوض - عضواً

Samir Awad

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت - فلسطين.

الموضوع

المحتويات

تمهيد

الفصل الأول:

أ- مقدمة

ب-لمحة تاريخية عن التنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا

الفصل الثاني: دوافع السياسة الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية مقارنة بدوافع بريطانيا تجاه القضية

أ- الدوافع الاستراتيجية

١- موقع العالم العربي الاستراتيجي و الجيوبوليتيكي

٢- تعريف لمنطقة البحر الأبيض المتوسط

٣- الترابط بين المصالح القومية الأوروبية والأمن القومي العربي

١- الصراع العربي- الإسرائيلي عام ١٩٦٧

ب- الدوافع الاقتصادية

١- حرب أكتوبر عام ١٩٧٣

ج- الدوافع السياسية

١- التخلص من أحادية القوى وتعزيز الوجود الأوروبي

د-الدوافع الإقليمية

١-الحاجة للمساندة الأوروبية من جانب البلدان العربية

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منظمة التحرير مقارنة مع سياسة بريطانيا الخارجية تجاه المنظمة

١-لمحة تاريخية عن تاريخ تأسيس المنظمة

٢-تاريخ إنشاء ممثلات للمنظمة في كلا البلدين

أ- الصعوبات التي واجهت إنشاء الممثلات.

ب- الحوارات واللقاءات المتعاقبة للمنظمة لكلا البلدين.

ج- تطور العلاقات الثنائية بين البلدين وبين المنظمة.

٣- إعلان البندقية في ١٣ حزيران عام ١٩٨٠ وموقف كلا البلدين من هذا البيان.

٤-نقطة التحول في التعامل مع المنظمة

٥- انتقادات المنظمة لسياسة كلا البلدين

6- الدعم السياسي الفرنسي والتأسيس للسلطة مقارنة لدعم البريطاني للسلطة

الفصل الرابع:

١- لمحة تاريخية عن المساعدات الأوروبية الداعمة لتكوين مجتمع فلسطيني.

أ- إستراتيجية التدخل.

ب- خطة تنفيذ العمل.

٢- المساعدات الأوروبية عبر مراحل زمنية مختلفة.

أ- مرحلة الصمود (٨٤-٨٧).

ب- مرحلة الاحتياجات الطارئة (٨٨-٩٠).

ج- مرحلة الحكم الذاتي (٩٤-٩٩).

د- مرحلة تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية.

الفصل الخامس: الدور الفرنسي في دعم السلطة الفلسطينية مقارنة مع الدعم البريطاني

للسلطة، والذي ينقسم إلى ثلاث محاور أساسية وهي:

أ- محور التعاون الاجتماعي.

ب- محور التعاون الاقتصادي.

ج- محور التعاون السياسي.

١- دعم عملية السلام.

٢- دعم السلطة الفلسطينية

٣- إرسال مراقبين دوليين.

الفصل السادس:

الخاتمة

الاستنتاجات

المصادر والمراجع

الملاحق

الإهداء والشكر

من يعمل الخير لا يعدم جوازيه لا يضيع العرف بين الله والناس
أهدي من الشكر جزيله... ومن التقدير عظيمة... ومن الاعتزاز كبيره... ومن
الفخر كثيرة... لأسانذتي الدكتور روجر هكوك أستاذ العلوم السياسية في جامعة
بيرزيت الذي ساهم بدعمي وإرشادي, والدكتور سمير عوض والدكتور نديم
مسيس... لما لهم من أياد بيضاء علي... وامنتان عظيم لدي... ولمن تعهداني
بالتنشئة والتربية والذي أمي و أبي... وكل من له فضل علي... وأخص بالذكر
زوجي وولدي محمد كما و أتقدم بالشكر للأخت علا الزعارير للتدقيقها اللغوي
للرسالة.

المخلص

تميزت العلاقات الأوروبية – العربية بالسعي لتخفيف حدة التوتر في منطقة شرق الأوسط، والسعي لتحقيق الكثير من الدوافع الأخلاقية الهادفة لإنعاش العلاقات الثنائية. لذلك تناقش هذه الأطروحة العلاقات الفرنسية – الفلسطينية و تقارنها بالعلاقات البريطانية- الفلسطينية بالتركيز على الفترة الزمنية الواقعة ما بين عام (1970-2000)، وتتحدث عن موقف كلا الدولتين من القضية حيث يمكن القول أنّ كلا الدولتين كانت لهما مواقف متغايرة عبر الفترات الزمنية المختلفة و وفقاً للتطورات الدولية. حيث أظهرت سياسة كلا الدولتين اهتماما كبيرا بمنطقة الشرق الأوسط، لذلك سعت كلتاها لتأييد الاعتراف بإسرائيل و التحالف معها وتقديم المساعدات دعماً لها من أجل التقرب من الشرق، و بهدف حماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية. فتأييد إسرائيل هو بمثابة ذريعة لخدمة المصالح الفرنسية والبريطانية، حيث تشكل إسرائيل الحليف الجديد الذي سيساعدها بالتقرب من الشرق.

وبما أنّ كلا الدولتين تعدان من القوى العظمى في العالم على المستوى الدولي والأوروبي، فإنّ موقفها تجاه الشعب الفلسطيني ارتبط بعدة اعتبارات ذات التأثير في مواقفها المتخذة. حيث لعبت كلتاها دوراً محورياً تجاه القضية الفلسطينية مما تسبب في تحريك العديد من الدول من أجل إنهاء التوتر والصراع، بناء على جهودهما لإحياء المباحثات السلمية و لإيجاد تسوية عادلة بين الطرفين الفلسطينيين والإسرائيليين سنحاول التأكيد من صحة الفرضية التالية: على الرغم من توازن القوى لدى الدولتين الأوروبيتين "فرنسا وبريطانيا"، فهل امتازت العلاقات الفرنسية- الفلسطينية بانسجام أكثر من العلاقات البريطانية؟

تعود أهمية هذه الأطروحة لأهمية تلك الفترة التي ساهمت بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، لقد شكل الاعتراف بالمنظمة المدخل الذي ساعد العديد من القوى الدولية على الاهتمام بالقضية الفلسطينية، والعمل على مساعدة الشعب الفلسطيني من أجل تخفيف معاناته و المساهمة في تكوين مجتمع صالح لأبناء كتب عليهم الظلم من قبل الاحتلال الإسرائيلي. ولعل أبرز تلك المساهمات جاءت من الطرف الأوروبي الذي قدم العديد من المساعدات عبر الفترات الزمنية المخلفة. ولأهمية تلك الفترة في دعم و إيجاد الكيان الفلسطيني الممثل بالسلطة الوطنية الفلسطينية.

سيتم طرح الموضوع بإتباع المنهج الوصفي التحليلي والاعتماد على المنهج المقارن، و مقارنة كلا السياستين في الفترات المتعاقبة وتوضيح هذه العلاقة من خلال تحليل المعلومات التي تم الاعتماد عليها من قبل العديد من الدراسات السابقة والبيانات المتوفرة حول الموضوع،

و مقابلة بعض المسؤولين الفلسطينيين من أجل الخروج بالعديد من التوصيات والاقتراحات التي سوف تسهم بفهم الأطروحة.

وللإمام بكافة جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول، بحيث يتناول الفصل الأول لمحة تاريخية عن التنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا. أما الفصل الثاني فيتطرق إلى الدوافع والمسببات وراء سياسة كلا الدولتين، وتم تقسيمه إلى أربعة مباحث هي: المبحث الأول الدوافع الاستراتيجية، المبحث الثاني الدوافع الاقتصادية والمبحث الثالث الدوافع السياسية، أما المبحث الرابع فهو الدوافع الإقليمية. أما الفصل الثالث فيتناول السياسة الخارجية لكلا الدولتين تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، كما تم تقسيمه إلى ستة مباحث: المبحث الأول لمحة تاريخية لإنشاء المنظمة، المبحث الثاني تاريخ إنشاء الممثلات للمنظمة في كلا البلدين، ويتناول هذا المبحث الحديث عن الصعوبات التي واجهت إنشاء الممثلات و الحوارات المختلفة لكلا الدولتين مع المنظمة، وكيفية تطور العلاقات الثنائية. أما الفصل الرابع فيتحدث عن المساعدات الأوروبية للشعب الفلسطيني عبر مراحل زمنية مختلفة. و الفصل الخامس يتحدث عن مساهمات كلا الدولتين في دعم السلطة الفلسطينية. ونهي البحث بالخاتمة و الاستنتاجات التي توضح النتيجة التي سنلخص بها هذه الأطروحة.

من خلال الأطروحة نلاحظ أن فرنسا لعبت دور المحرك السياسي للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، فلولا إصرار فرنسا على الحضور في الشرق الأوسط لكان الدور الأوروبي غائباً في المنطقة الشرق أوسطية، حيث أنّ معظم الدول الأوروبية ما عدا فرنسا أسلموا للأمريكيين شؤون المنطقة العربية. وبسبب السياسة الفرنسية الداعمة للفلسطينيين جعلها عرضة للضغوطات الإسرائيلية والأمريكية، واتهامها بمعاداة السامية. أما بريطانيا فان دورها منذ البداية لم يكن جلياً، حيث أنها لعبت دور المعارض في التعامل مع منظمة التحرير ، وفي ظل التوترات اللاحقة اهتمت بريطانيا بقضية اللاجئين والقضايا الإنسانية الأخرى ، وعلى الرغم من ذلك أصرت على البقاء في الدائرة المحايدة . وبناء على الفرضية الأساسية ووفقاً للوثائق والمعلومات نلاحظ أن العلاقات الفرنسية-الفلسطينية اتسمت بالانسجام أكثر من العلاقات البريطانية-الفلسطينية. فلقد لعبت فرنسا دوراً محورياً وفعالاً في دعم الشعب الفلسطيني، و كانت الصديق الحميم الذي ساهم عبر العديد من المواقف الطارئة بمد يد العون للشعب الفلسطيني والرئيس والقضية.

Summary

Euro-Arab relations have been characterized by seeking to ease tensions in the Middle East region and the pursuit of many of the motivations for ethical rehabilitation of bilateral relations. Therefore discuss this dissertation French relations and the Palestinian compare the British-Palestinian relations by focusing on the lag between the years (1970 - 2000). It talks about the attitude of both the State of the case where we can say that both were in positions of the two contexts across different periods of time and in accordance with international developments. As a policy both States showed great interest in the Middle East region, therefore sought both to support the recognition of Israel and the Alliance with support and assistance in order to be closer to the east, and in order to protect their strategic interests, economic and political. Endorsement of Israel as a pretext to serve interests of the French and British, as a new ally Israel, which will help them approached from the east.

Since both are two of the superpowers in the world on the international and European level, the attitude towards the Palestinian people has been linked to a number of considerations to influence the positions taken. Where both played pivotal role towards the Palestinian issue, which has caused many countries to move in order to put an end to tension and conflict, Based on their efforts to revive the peace talks and to find a just settlement between the Palestinian and Israeli parties will try to verify the veracity of the following premise : Although the balance of power among European States "France and Britain," Is advantage of French-Palestinian relations more harmonious relations of the British?

Is the significance of this dissertation importance of that period, which contributed to recognize the PLO. The form of recognition of the organization entrance which helped many strong international interests in the Palestinian cause, and work to assist the Palestinian people in order to alleviate their

suffering and contribute to the formation of a society for people wrote to the injustice of the Israeli occupation. Perhaps the most notable of those contributions came from the party who made several European assistance through periods of time left. And the importance of that period in support of the Palestinian entity and a representative on the Palestinian Authority.

Will put the issue to a descriptive analytical approach, relying on the comparative method, and compare both policies in successive periods and clarify this relationship through analysis of the information that had been relied on by many of the previous studies and data available on the subject, and interview some Palestinian officials to break several of the recommendations and proposals that will contribute to understanding the dissertation.

And become familiar with all aspects of the topic of research has been divided into five chapters. so that the first chapter deals with an historical overview of colonial rivalry between France and Britain. Chapter II deals with the causes and motivations behind the policy of both States, and was divided into four districts : The first topic motives strategy, the second topic motives topic of economic and political motives III, The topic is the fourth regional motives. The third chapter deals with the foreign policy of both countries towards the Palestine Liberation Organization, It was divided into six districts : the first topic of an historical organization, The second topic date of the establishment of the Organization representations in both countries, This topic deals with the talk of the difficulties in the establishment of various representations and dialogues with both countries, and how to develop bilateral relations. Chapter IV Vithaddth of European aid to the Palestinian people through different points in time. and Chapter V speaks of the contributions of both States to support the Palestinian Authority. The successful end

research and the conclusions that explain the outcome Senkhs this dissertation.

Through dissertation note that France played the role of the political engine of the European Union towards the Palestinian issue. Without the insistence of France for the presence in the Middle East would absent European role in the Middle East region. Since most European countries except France Aslmwa Americans of the Arab region. Because of the French policy of supporting the Palestinians to make them vulnerable to Israeli and American pressure, and accusing anti-Semitism. The British role from the beginning was not clear, as they played the role of the opposition in dealing with the PLO. In light of the subsequent tensions Britain took the issue of refugees and other humanitarian issues. Nevertheless, insisted on staying in the neutral. Based on the fundamental premise According to the documents and information we note that the French-Palestinian relations were characterized by harmony more than the British-Palestinian relations. France has played a central and effective role in supporting the Palestinian people. and the intimate friend, who has contributed over many positions to extend emergency aid to the Palestinian people and President issue.

تمهيد

ستناقش هذه الأطروحة العلاقات الفرنسية – الفلسطينية، وسيتم مقارنتها بالعلاقات البريطانية- الفلسطينية، وموقف كلا الدولتين من القضية. حيث يمكن القول أنّ كلا الدولتين كانت لهما مواقف متغايرة عبر الفترات الزمنية المختلفة و وفقاً للتطورات الدولية. وبما أنّ كلا البلدين يعدان من القوى العظمى في العالم على المستوى الدولي والأوروبي، فإنّ موقفها تجاه الشعب الفلسطيني ارتبط بعدة اعتبارات ذات التأثير في مواقفها المتخذة.

منذ قرون عديدة ارتبطت فرنسا وبريطانيا بالوطن العربي وكانت من طليعة الدول الأوروبية ذات الاحتكاك بالعرب وقضاياهم المختلفة، وفي ظل التنافس الاستعماري وتطور مراحلها، جاءت سياسة كلا الدولتين تجاه فلسطين لتؤكد على أهمية الوطن العربي بهدف تأمين مصالحهما في المشرق، وبسبب هذا التنافس خلقت العلاقات الثنائية الهادفة للاستفادة من خيارات الوطن العربي.

ومن أجل التعمق بالعلاقات الفرنسية والبريطانية المرتبطة بفلسطين، كان لا بدّ من العودة إلى الماضي التاريخي من أجل الإلمام في حيثيات الموضوع، وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة التي تتمركز حول التعرف على مجريات السياسات المختلفة لكلا الدولتين ومسببات المتغيرات في هذه السياسة في ظل المتغيرات والأحداث المختلفة.

كما سيتم التطرق للحديث عن المسببات الدافعة لكلا السياستان الفرنسية والبريطانية تجاه الوطن العربي، حيث سيتم توضيح كيف لعب تعاضم المصالح الاقتصادية والسياسية وغيرها من المصالح في تغيير السياسة تجاه الحق الشرعي للشعب الفلسطيني. كما سيتم الحديث عن علاقة كلا البلدين بمنظمة التحرير الفلسطينية وكيف تطور الأمر للاعتراف بالكيان الفلسطيني الممثل بالسلطة الوطنية.

المقدمة

مع مرور العديد من السنوات على إعلان بيان البندقية في الثالث عشر من حزيران عام ١٩٨٠، هذا البيان الذي ركز على تأييد المجموعة الأوروبية لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره من أجل إنهاء التوتر المتزايد في الشرق الأوسط، و على ضرورة أن تحظى القضية الفلسطينية بحل عادل وشامل يحقق الأمن والسلام لجميع الدول في المنطقة بما فيها إسرائيل.

بناءً على العديد من المتغيرات الدولية في الفترات الزمنية المختلفة، سعت المجموعة الأوروبية لإيجاد حل سلمي شامل بناءً على تطبيق القرارين 242 و ٣٣٩. وبسبب التقلبات الجذرية في الساحة الدولية شهدت الفترات الزمنية المتعاقبة سجلاً حاداً بين السياستين الفرنسية والبريطانية تجاه الدول العربية وخاصة القضية الفلسطينية التي لعبت دوراً محورياً في تحرك العديد من الدول من أجل إنهاء التوتر والصراع. لقد ركزت الجهود الفرنسية والبريطانية على إحياء المباحثات السلمية لإيجاد تسوية عادلة بين الطرفين الفلسطينيين والإسرائيلي. وبسبب هذه العلاقات المتقلبة التي سببت في انتهاك مباشر لكلا الدولتين فرنسا وبريطانيا في الوطن العربي، سوف نتطرق إلى فحوى الموضوع القائم على التساؤل الأساسي، على الرغم من توازن القوى لدى الدولتين الأوروبيتين "فرنسا وبريطانيا"، فهل امتازت العلاقات الفرنسية- الفلسطينية بانسجام أكثر من العلاقات البريطانية؟، من هنا يمكننا طرح الفرضية الأساسية التي تتمركز حول الأحداث التاريخية المختلفة ومدى انتهاك كلا البلدين في الدول العربية، لمحاولة إثبات اندفاع فرنسا وبريطانيا نحو تثبيت نفسها كدولة عظمى في القرن الحادي والعشرين و محاولتها التقرب من الدول العربية تحقيقاً لمصالحها القومية العليا، باعتبار النظام العالمي الحالي أقل استقراراً وأمناً بوجود الولايات المتحدة كقوة مهيمنة.

تستند هذه الأطروحة على مناقشة كلا السياستين الفرنسية والبريطانية تجاه فلسطين ومقارنتهما عبر فترات زمنية متعاقبة بالتركيز على الفترة الزمنية الواقعة ما بين عام (1970- ٢٠٠٠)، لأهمية تلك الفترة بالنسبة للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم دعم وإيجاد الكيان الفلسطيني الممثل بالسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تم طرح الموضوع بإتباع المنهج الوصفي التحليلي والاعتماد على المنهج المقارن، ومقارنة كلا السياستين في الفترات المتعاقبة وتوضيح هذه العلاقة من خلال تحليل المعلومات التي تم الاعتماد عليها من قبل العديد من الدراسات السابقة والبيانات المتوفرة حول الموضوع، ومقابلة بعض المسؤولين الفلسطينيين من أجل الخروج بالعديد من التوصيات والاقتراحات التي سوف تساهم بفهم الأطروحة. فالاستعانة في تلك اللقاءات السياسية ذات العلاقة بصلب الموضوع سيساهم في إظهار العديد من التساؤلات الأساسية، التطرف لتوضيح أساس العديد من التصريحات والزيارات المختلفة وما

مدى تأثير تلك التصريحات على العلاقات الثنائية. كما سنحاول من خلال هذه الأطروحة الإجابة عن التساؤلات الآتية؛ من أجل تجسيد الرؤية الفرنسية والبريطانية تجاه الشعب الفلسطيني، و مناقشة طبيعة التحركات الفرنسية والبريطانية تجاه المشرق العربي:

- ١- كيف تم توطيد العلاقات الدبلوماسية بين كلا الدولتين ومنظمة التحرير؟
- ٢- كيف استطاع كلا الدولتين جذب الأنظار الأوروبية للقضية الفلسطينية؟
- ٣- ما مدى التغيير الناجم في سياسة كلا الدولتين في ظل بروز السلطة الوطنية؟
- ٤- ما هي المكونات الدافعة للسياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية؟
- ٥- هل كانت السياسة الخارجية البريطانية ذات صبغة أمريكية؟؟
- ٦- كيف استطاعت كلا الدولتين أن تقنع إسرائيل بالوقوف لجانبها؟؟
- ٧- الموقف الفلسطيني من زيارات الدولتين المختلفة عبر الفترات المختلفة؟؟
- ٨- تفاعل الشارع الفلسطيني مع العلاقات الثنائية؟؟
- ٩- هل اتسمت العلاقات الفرنسية- الفلسطينية بانسجام أكثر من العلاقات البريطانية- الفلسطينية؟

وللإمام بكافة جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول، بحيث يتناول الفصل الأول لمحة تاريخية عن التنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا. أما الفصل الثاني فيتطرق إلى الدوافع والمسببات وراء سياسة كلا الدولتين، وتم تقسيمه إلى أربعة مباحث هي: المبحث الأول الدوافع الاستراتيجية، المبحث الثاني الدوافع الاقتصادية والمبحث الثالث الدوافع السياسية، أما المبحث الرابع فهو الدوافع الإقليمية. أما الفصل الثالث فيتناول السياسة الخارجية لكلا الدولتين تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، كما تم تقسيمه إلى ستة مباحث: المبحث الأول لمحة تاريخية لإنشاء المنظمة، المبحث الثاني تاريخ إنشاء الممثلات للمنظمة في كلا البلدين، ويتناول هذا المبحث الحديث عن الصعوبات التي واجهت إنشاء الممثلات و الحوارات المختلفة لكلا الدولتين مع المنظمة، وكيفية تطور العلاقات الثنائية. أما الفصل الرابع فيتحدث عن المساعدات الأوروبية للشعب الفلسطيني عبر مراحل زمنية مختلفة. و الفصل الخامس يتحدث عن مساهمات كلا الدولتين في دعم السلطة الفلسطينية. ونهي البحث بالخاتمة و الاستنتاجات التي توضح النتيجة التي سنلخص بها هذه الأطروحة، من الصعوبات التي واجهتني قلة المصادر والمراجع المتعلقة بالوثائق البريطانية.

لمحة تاريخية عن التنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا

لو نظرنا إلى العالم اليوم سنرى اتساع مساحة الفقر بشكل واضح ومتسارع نتيجة لزيادة عدد سكان العالم، بالإضافة إلى زيادة الفوارق الطبقيّة داخل الدولة وزيادة الفوارق بين الدول، مع استمرار التنافس على البترول والغاز الطبيعي (وليد عبد الحي وآخرون ٢٠٠٢، ص ١٨) وفي الوقت الذي يشهد العالم بزوغ قوى اقتصادية وتقدم تكنولوجي ودخول الدائرة التنافسية الدولية. وفي ظل الشعور لدى الدول الغربية بأن النمو غير المحدود لبلدان آسيا الصاعدة يشكل مصدر تهديد للقوة الاقتصادية الأمريكية والرأسمالية الغربية عموماً، لذا كان المطلوب إستراتيجية تحجيم أو وضع حدود لعمليات النمو الاقتصادي في البلدان الآسيوية الصاعدة، وهذا الوضع يدل على وجود تعدد المراكز الاقتصادية الرأسمالية المتقدمة وتنافسها على الصعيد الدولي (المصدر السابق، ص ٤٢_٤٣).

إلا أن الولايات المتحدة وفقاً لمصلحتها تقوم بالتالي:

١- محاولتها السيطرة على بترول الخليج العربي، إذ يمثل ذلك مصلحة إستراتيجية بالإضافة إلى كونه مصلحة اقتصادية لأمريكا ليس فقط لحاجتها بل وللعالم الصناعي، إذ ترى أنه في حالة سيطرتها عليه فإنها ستملك قوة تفوق فيها جميع حلفائها ومنافسيها وسوف تكون في موقع التأثير على أسعار النفط ومستوى إنتاجه. ويلاحظ في هذا المجال أن أمريكا كمستهلك رئيس للبترول لها مصلحة مباشرة في " تعزيز وتنويع " إمدادات الطاقة العالمية، لكي تتحكم بالسوق العالمي، وأن هذا التنويع مهم ليس فقط بالمفهوم الاقتصادي لتأمين مصدر إضافي للطاقة لأجل الصناعات وشبكات النقل الأمريكية بل أيضاً كإجراء أمني للحماية من انقطاعات الإمداد في أماكن أخرى (كلير ٢٠٠٢، ص ٩).

٢- أصبحت من ضمن إستراتيجية أمريكا التركيز على حماية حقول النفط، والدفاع عن خطوط التجارة البحرية والمظاهر الأخرى لأمن الموارد. ولهذا فالتشديد تزايد على العمليات العسكرية في الخليج العربي ومنطقة قزوين ومناطق أخرى منتجة للطاقة. (المصدر السابق، ص ١٢).

ومن جهة أخرى نورد بعض حالات التنافس والنزاع الاقتصادي ومنها:

١- تنافس العديد من الدول غير أمريكا على السيطرة على منابع البترول والغاز الطبيعي، مع وجود نزاعات إقليمية في المناطق الحاوية على البترول و/أو الغاز الطبيعي، إذ أصبحت هذه النزاعات تشمل الاقتتال بين القوات الحكومية وأفراد الحرب والمتمردين ومختلف الشركات الخاصة، وهذه سمة بارزة لمشهد ما بعد الحرب الباردة. (المصدر السابق، ص ٢٣٦ - ٢٥٥)

٢- مشكلة المياه التي تشكل مصدر قلق كبير بالنسبة للعديد من دول العالم.

٣- التنافس على الموارد بما فيها المعادن والأحجار الكريمة والخشب تحول إلى صراع في مناطق من العالم .

٤- أصبح السعي وراء المواد الأساسية أو حمايتها سمة كبرى في تخطيط الأمن القومي ، وأصبحت قضايا الموارد تظهر أهميتها أيضا في التنظيم والنشر والاستخدام للقوات العسكرية في العالم ، وفي حين أن التنافس على الموارد قد لا يكون " الشيء الكبير الوحيد " الذي يكمن في صميم كافة العلاقات الدولية ، فإنه يساعد على تفسير الكثير مما يحدث في العالم اليوم (المصدر السابق ، ص ٢١) .

٥- الطلب العالمي المتصاعد على السلع من كافة الأنواع ، يرافقه احتمالية بروتز حالات الندرة في الموارد والنزاعات على ملكية المصادر الثمينة للمواد الحيوية (المصدر السابق ، ص ٢٢) .

لذلك كان التنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا على السيطرة على الطريق الاستراتيجي منذ نهاية القرن الثامن عشر عاملاً أساسياً في سياسة كلا البلدين، فنتيجة هذا التنافس الاستعماري جاءت حملة نابليون على مصر وفلسطين، وكذلك أحداث ١٨٤٠، ١٨٦٠ الطائفية في لبنان، حيث سعت فرنسا لحماية المسيحيين في البلدان العربية خاصة في سوريا ولبنان من أجل تدعيم نفوذها في المنطقة، في الوقت الذي سعت فيه بريطانيا لتعزيز نفوذها في المنطقة من خلال تدعيم علاقاتها مع الدروز، فعندما قامت الحرب الأهلية بين الدروز والموارنة في سوريا ولبنان عام ١٨٦٠ أرادت فرنسا حماية الموارنة، وكذلك سعت بريطانيا لحماية الدروز (نوقل ١٩٨٤، ص ٢٠-٣٤)

سعت بريطانيا لمشاركة فرنسا نفوذها في ولاياتها في سوريا ولبنان ما عدا فلسطين وشرق الأردن، ولعل أبرز هذه المفاوضات البريطانية- الفرنسية معاهدة سايكس بيكو. من الملاحظ أنّ فلسطين لم تكن ضمن الدول العربية التي جزئت بين فرنسا وبريطانيا وأصبح لها وضع دولي خاص، حيث خططت بريطانيا لأن تكون فلسطين تابعة لنفوذها دون النفوذ الفرنسي، حيث أحلت أن تصبح سوريا ولبنان أيضاً تابعة لها، لذلك شددت فرنسا من خلال مفاوضات سايكس بيكو على أن تدخل فلسطين ضمن الاتفاقية، وبسبب الطموح البريطاني لفرض نفوذه في المنطقة الشرق أوسطية لذلك سعت لمساعدة الحركة الصهيونية بإقامة وطن لليهود في فلسطين، حيث طالب لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني وزير الخارجية أو ترجيمس بلفور للمطالبة بأن تصبح فلسطين جزءاً من بريطانيا باستثناء فرنسا. في المقابل كانت فرنسا أولى الدول التي طرحت فكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين لتقوية نفوذها في هذه المنطقة الاستراتيجية. (المصدر السابق، ص ٣٠-٤٠).

بقيت العلاقة وثيقة في بعض الأحيان، وتتنافى هذه العلاقة في أوقات أخرى بسبب علاقة الحركة الصهيونية- البريطانية الهادفة لتعاون واستثناء فرنسا، إلا أن فرنسا لم تستطع تحقيق ما كانت ترمي إليه بسبب الرابطة البريطانية- الصهيونية، كما أن الحركة الصهيونية عمدت لتعاون مع كلاهما من أجل كسب كلا الدولتين لجانبها. إن انكفاء القوتين الاستعماريين بريطانيا وفرنسا تجاه الشرق الأوسط جاءت انطلاقاً من ثلاثة اعتبارات جوهرية؛

أولاً : المتغيرات الجديدة في توازنات القوى العالمية ، بتأثير صعود أمريكا وروسيا الذي أدى لانقسام العالم إلى معسكرين.

ثانياً: الاعتبارات الاستراتيجية لموقع المنطقة التقليدي ، الذي يمثل نقطة تقاطع الاتصالات، أرضاً وبحراً وجواً بين الشرق والغرب.

ثالثاً: بروز عامل التنافس على تلك المنطقة، بسبب وجود النفط.(حجازي ١٩٩٥، ص٧).

١- لقد اتسم التنافس الاستعماري للسيطرة على بلاد الشام بما فيها فلسطين ليمتد نفوذها من الحدود التركية حتى الحدود المصرية، ولكي تكون كلا الدولتين قريبة من قناة السويس وإقامة وطن يهودي يحد هذا الطموح.

٢- كما أرادت كلا الدولتين أن ترسم نفوذ ثقافي وحضاري في المنطقة.

٣- محاولة الحيلولة دون سيطرة دولة دون الأخرى. (المصدر السابق، ص ٨) .

وبسبب هذا التنافس الاستعماري توصلت الحركة الصهيونية لإقناع كلا الدولتين بإصدار تصاريح تعترف بحق الحركة الصهيونية بالوطن والأرض الفلسطينية، فلقد اعترفت بريطانيا بالحركة الصهيونية من خلال وعد بلفور، وكذلك فرنسا أصدرت تصريح كامبو الذي يعد اعترافاً بالحركة في تموز ١٩١٧، فلم تكن هناك اتصالات على المستوى الرسمي بين فرنسا وقيادة الحركة، فلقد تم أول لقاء بين زعيم الحركة الصهيونية وحملتها في باريس للمرة الأولى في ٢٥ أيار ١٩١٧، حيث طالب زعيم الحركة بكتاب خطي من الحكومة الفرنسية يتعاطف مع أهداف الحركة ومطالبها، حيث استجابت الحكومة الفرنسية لهذه الرغبة اليهودية وأصدرت مכתوباً خطياً في الرابع من تموز ١٩١٧ والذي جاء فيه. "لقد تفضلتم بتقديم المشروع الذي نكرسون جهودكم له والذي يهدف لتنمية الاستعمار اليهودي في فلسطين، مع ضمان استقلال الأماكن المقدسة التي لها حرمتها الخاصة".(المصدر السابق، ص٩-١٥).

وبسبب استمرار الرفض البريطاني لمشاركة الحكومة الفرنسية في السيطرة على فلسطين، اتهمت فرنسا الحكومة البريطانية بتشجيع العرب في سوريا على التمرد على الحكومة الفرنسية، ولقد جاء هذا الاتهام بعد لقاء كليمنصو رئيس الحكومة الفرنسية ولويد جورج رئيس الحكومة

البريطانية من أجل التوصل لحل بشأن الوضع الفلسطيني، حيث أرادت بريطانيا تعديل الاتفاقية وإتباع فلسطين لنفوذ البريطاني، كما جاء تقرير لجنة كنج- الأمريكية التي أرسلها الرئيس الأمريكي ولسون لتقص الحقائق وأظهر هذا التقرير أنّ العرب يمقتون فرنسا، وجاء لجانج بريطانيا، وبالتالي تسبب في استبعاد قيام حكم دولي في فلسطين، وهكذا اضطرت فرنسا لتنازل عن منطقة الموصل وفلسطين لبريطانيا. (المصدر السابق، ص ٩-١٥).

في بداية المطاف أي منذ عام ١٩٤٧ كانت كلا السياستين البريطانية والفرنسية واقفة تحت النفوذ الأمريكي، حيث لم تكن سياسة كلا الدولتين مستقلة ولا محايدة بل حليفة على الدوام للولايات المتحدة الأمريكية. على الرغم من تأييد كلا الدولتين لقيام دولة يهودية، إلا أنّ فرنسا لم تكن تؤيد إقامة وطن يهودي في فلسطين تأييداً مطلقاً، لأنها وجدت أنّ الأمر لم يكن بيدها بشكل عام، وبسبب أنّ الدولة سوف تصبح تحت السيطرة البريطانية، فعلى الرغم من تصويت الوفد الفرنسي رينيه ماير على التقسيم في جلسة ١٩ من تشرين الأول عام ١٩٤٧، إلا أنّ الموقف لم يكن مشجعاً ولا حصاداً، حيث قام أحد أعضاء الوفد الفرنسي بتقديم استقالته للأمم المتحدة احتجاجاً على موقف بلاده من التقسيم. (نوفل ١٩٨٤، ص ٢٠-٣٤)

حيث عنيت فرنسا بتأييد اليهود، وفي الوقت نفسه عدم إثارة غضب العرب والمسلمين في الدول العربية، حيث بعد قيام إسرائيل في الفترة اللاحقة امتنعت فرنسا عن الاعتراف بها مباشرة، كما فعلت بريطانيا وذلك لأنها لم تتشأ إثارة العرب ضدها، ولذلك بسبب امتناعها عن الاعتراف قامت الحكومة اليهودية وأصدقاؤها بالضغط على فرنسا للاعتراف بها، وهذا ما نشرته صحيفة لوموند حيث صرحت "يجب على فرنسا الاعتراف بإسرائيل، وهذا الاعتراف هو فقط اعتراف لمدة ساعات أو أيام، كما صرح أنّ بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل السابق قائلاً: "أنني أسف كثيراً لأنّ الحكومة الفرنسية لا تريد أن تقيم لآلاف علاقات طبيعية معنا، وفرنسا تعد القوة العظمى في المتوسط". (البرغوثي ١٩٩٩، ص ٢٧-٥٨).

في تلك الأثناء زار وزير الخارجية الفرنسي جورج بدلت كلاً من دمشق وبيروت والقاهرة، وأعلن عن تبرع حكومته بمبلغ خمسمائة مليون فرنك للاجئين الفلسطينيين، وأعلن أنّ فرنسا سوف تقف على حياد من الصراع العربي الإسرائيلي. على العكس من بريطانيا التي كانت مؤيدة الدولة اليهودية بشكل قوي، فإنّ فرنسا استمرت بالسياسة المتوازنة في خطين متضادين، أي التأييد لإسرائيل ومراعاة مشاعر العرب، و استمرت هذه السياسة حتى بداية العدوان الثلاثي بقليل بسبب حرب التحرير الجزائرية ضد فرنسا التي اعتبرت فرنسا عدوا لا يتخير على إسرائيل، وهذا بدوره تسبب في تدقيق العلاقات الفرنسية- الإسرائيلية، حيث عمدت فرنسا لمعاونة إسرائيل في العديد من قضاياها خاصة في حربها ضد العدوان الثلاثي، وذلك بعد

وصول الاستراليين بزعامة جي موليه ووزير الخارجية بينو إلى السلطة اللذين عرفا بتأييدهما لإسرائيل، كما تعاونت كلا البلدين في توريد الأسلحة وتدريب الجيش الإسرائيلي. (نوفل ١٩٨٤، ص ٤٠-٥٣).

استمرت العلاقة وثيقة بين كلا الطرفين حتى قامت إسرائيل بضرب المفاعل النووي الفرنسي في لبنان، وقامت بتقديم ضربة غادرة لفرنسا على عكس فرنسا التي عمدت لإيجاد علاقات جيدة مع كلا الطرفين العربي والإسرائيلي. منذ البداية سعت بريطانيا للسيطرة على فلسطين كونها تعد من أهم المناطق الاستراتيجية التي تلبى العديد من المتطلبات البريطانية. فلا عجب أن تتنافس الدول العظمى للسيطرة و التقرب من فلسطين. ورغم العديد من التبريرات التي قدمتها بريطانيا محاولة نفي علاقتها في تكوين الوطن اليهودي، إلا أنها عمدت منذ البداية على زرع اليهود في فلسطين من أجل حماية مصالحها في الشرق، والحيلولة دون سيطرة فرنسا أو غيرها من القوى الدولية على المنطقة. لقد حاولت فرنسا جاهدة للتقرب من فلسطين، إلا أن العلاقة البريطانية-اليهودية حالت دون ذلك. (نوفل ١٩٨٤، ص ٤٠-٥٣).

حقيقة لم يكن هذا التنافس الاستعماري بين القوتين الفرنسية و البريطانية قد نشأ من فراغ، لكنه جاء بسبب العديد من العوامل و الدوافع التي دفعت كلا الدولتين للتنافس وبذل الجهود للتقرب من المنطقة الشرق أوسطية. ففي الفصل الثاني سيتم التطرق للحديث عن تلك العوامل و المسببات المتعددة.

الفصل الثاني

- دوافع السياسة الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية مقارنة بدوافع بريطانيا تجاه القضية.
- الدوافع الإستراتيجية:
 - أ- موقع العالم العربي الاستراتيجي والجيوبولوتيكي.
 - ب- تعريف منطقة البحر الأبيض المتوسط.
 - ج- الترابط بين المصالح القومية الأوروبية والأمن القومي العربي.
- ١- الصراع العربي – الإسرائيلي عام ١٩٦٧
- الدوافع الاقتصادية:
 - أ- حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ م.
- الدوافع السياسية:
 - أ- التخلص من أحادية القوى وتعزيز الوجود الأوروبي.
- الدوافع الإقليمية:
 - أ- الحاجة للمساندة الأوروبية من جانب البلدان العربية.

كتب كثيرا من المؤرخين والباحثين العديد من المقالات المختلفة التي تتمحور حول الحديث عن المواقف التاريخية، والعلاقة الثنائية المشتركة بين فرنسا وفلسطين ومقارنتها بعلاقة بريطانيا بفلسطين. فمن خلال ما سردناه للعديد من الكتاب في الفصل السابق عندما تحدثنا عن التنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا، نلاحظ أنّ لكل عمل وفعل دافع وهدف يؤكد على المغزى الحقيقي وراء سياسة كلا الدولتين الفرنسية و البريطانية خلال المراحل الزمنية المتعاقبة. فالعامل التاريخي وحده لا يمثل التاريخ المشترك بين الفلسطينيين والدول الأخرى من خلال العلاقات التصادمية أو العلاقات التعاونية. (توفيق ٢٠٠٣، ص ١٢).

فلقد تميزت العلاقات الأوروبية – العربية بالسعي لتخفيف حدة التوتر في المنطقة الشرق أوسطية، والسعي لتحقيق الكثير من الدوافع الأخلاقية الهادفة لإنعاش العلاقات الثنائية. ولعل أبرز تلك الدوافع الأخلاقية ارتبطت بكثير من المسببات أهمها الدوافع الاستراتيجية المتمثلة بموقع العالم العربي الاستراتيجي و الجيوبولوتيكي؛ حيث تبلغ مساحته ١٤ مليون كم ٢، أي أنه أكبر من مساحة الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنّ العالم العربي ينتعش بوجود المواد الإستراتيجية والأولية الهامة، فهذه السمات كانت ذات تأثير لأهداف ومصالح الدول العظمى وإستراتيجيتها السياسية والعسكرية والأيدولوجية ذات التأثير في التوازن الدولي. (المصدر السابق، ص ٢٣). فوجود دولة فلسطين في قلب الوطن العربي، وعند ملتقى القارات الثلاث الكبرى، وأورها أهمية ومكانة كبيرتين، كما أنها توفر القوى المحركة، ورأس المال و النقل، والأيدي العاملة والسوق. لذلك لا عجب أن تصوب العديد من الدول العظمى أهدافها وجهودها الدبلوماسية لتقترب من فلسطين. (السامرائي ١٩٨٢، ص ٦٠).

و بسبب تلك الأهمية الإستراتيجية والجيوبولوتيكية للعالم العربي عمدت الدول الأوروبية للحفاظ على أمن واستقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تعد قلب الاستثمارات الأوروبية. (المصدر السابق، ص ٦٤-٧٥). حيث ترجع أسباب عودة البحر الأبيض إلى صدارة الاهتمام الدولي بفعل المتغيرات الدولية والإقليمية. فتعود أهمية المنطقة لأبعاد حضارية وبسبب الموارد الطبيعية وبسبب التكتل البشري. (مطر ١٩٩٧، ص ٥٨). فأوروبا لا تنظر للبحر من منظور جغرافي سياسي، بل كونه يعد مهد ثلاث مكونات أساسية لحضارتنا؛ الفلسفة الإغريقية بأفكارها الخاصة بحرية الإنسان، بالإضافة إلى القانون أو الشريعة الرومانية، والديانات السماوية. حيث قام العرب بنشر هذه الأفكار لأوروبا الغربية. (باتن ٢٠٠٥ / انترنت) لذلك نجد أنّ الدول العظمى أمثال بريطانيا وفرنسا تعمل على تحقيق أهدافها وإستراتيجيتها في المنطقة سعياً لاستنزاف الموارد الأولية من الدول العربية، ومحاولة احتكار استيراد تلك الموارد وتصديرها مصنعة مرة أخرى ومستوردة كمنتجات أجنبية. كما أنّ الدول الغربية تحتاج بشكل

مستمر للبتروال الفارسي الذي يلبي نصف احتياجات الدول الأوروبية. (مركز الدراسات العربي- الأوروبي ١٩٩٥، ص ١٤).

لقد بدأت العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام هيئة الأمم المتحدة تميل نحو السلم أكثر من ميلها نحو الحرب، لا سيما أن ميثاق الأمم المتحدة حرم الحرب كوسيلة لحل المشكلات الدولية ولإرسائه مبدأ الأمن الجماعي لحفظ السلام والأمن الدوليين (منذر ٢٠٠٢، ص ٨). ويمكن هنا القول بأن الأمن الجماعي خاصة بعد إثارة القضية الفلسطينية خلق نوعاً من التحالفات لأسباب عدة بين الدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة في تحركها لإيجاد تسوية عادلة، إذ اعتبرته الدول أكثر خطورة من الحروب التقليدية، وأن أياً من هذه الدول لا يملك بمفرده الوسائل الكفيلة لمواجهة هذا التهديد، ولهذا اتسعت دائرة التنسيق الأمني والإستخباري بين عدد كبير من دول العالم. إلا أن الأمن الدولي أصبح رهينة لمواقف أمريكا ورغباتها، الأمر الذي يساعدها على اتخاذ قرارات انفرادية بشأن العديد من القضايا (أحمد إبراهيم محمود ٢٠٠١ / إنترنت)

أوعليه يمكن تعريف الأمن الجماعي " أنه نظام يؤكد أن الغايات المحرمة لا يمكن تحقيقها بأية وسيلة في الوقت الذي نجد فيه أن الغايات الشرعية يمكن تحقيقها بالوسائل الصائبة " ، وبذلك فإن مضمون الأمن الجماعي يتركز في الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الإخلال بأوضاعه أو العلاقات فيه وتبديلها في الاتجاه الذي يلائم مصالح دولة ما وذلك باتخاذ إجراءات جماعية دولية ضاغطة أو مانعة لمحاولات التغيير هذه (المصدر السابق، ص ٦٩-٧٠). كما أنّ الدول الأوروبية بحاجة للمساندة بسبب التحديات التي يواجهها الغرب، والمتمثلة في هاجس الأمن، وتدفع دول الغرب إلى تحصين نفسها من المخاطر الخارجية. ومن الأمثلة على تلك التحديات المشاكل الاجتماعية والسياسية والاختلاف الثقافي، لذلك أصبح تأمين مصالح الدول الأوروبية معتمداً على الاستقرار والثبات تجاه ما يتفاعل من أحداث في منطقة البحر المتوسط، وفي الواقع فإنّ وجود توازن بين المصالح الأوروبية والعربية يمكن أن يساعد في معالجة تلك المشاكل. ونجد أن مفهوم الأمن المشترك يتطلب الإقدام على خطوة التعاون الأمني المشترك بين الإقليمين العربي و الأوروبي من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وبالتالي يتم توفير فرص التنمية والتعاون الاقتصادي والأمني في الشرق ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. (شهاب ١٩٩٧، ص ١٧٧-١٧٩). وأشار ايلان حليفي: "لقد جاء اهتمام الدول الأوروبية لأرض فلسطين ليس من أجل الفلسطينيين أنفسهم، وإنما بسبب قرب الدول الأوروبية من فلسطين، فأى توتر سوف يؤثر عليها بالدرجة الأولى، لذلك اهتمت بدعم الفلسطينيين لضمان منع الهجرة نحو بلادها، ومن أجل ضمان حفظ الاستقرار. لو بحثنا جيداً في موضوع الدعم الخارجي المقدم لفلسطين، سوف نلاحظ أن الدول الأوروبية تقدم أكثر بكثير مما تقدمه الولايات المتحدة، وذلك كون أن أمريكا تعتبر نفسها بعيدة ولا يؤثر عليها التوتر في المنطقة". وعقب الدكتور نبيل شعث على هذا

التصريح بالحقيقة، هو فيه جانب من الصحة. فلو كان الصراع القائم بسبب دولة ما عربية لما كانت هذه المساعدات، ولكن يجب أن لا ننسى أن إسرائيل سبب في تجويع و تشريد الشعب الفلسطيني. (انظر الملحق، رقم ٥٢)

تعبيراً على تلك التصريحات أنا أتفق معه أن وجود إسرائيل ساهم بجلب المساعدات لوأبناء فلسطين، ولكن يجب أن لا ننسى أن الحصار الإسرائيلي لعب دور رئيسي في تدهور الأوضاع الاقتصادية أكثر من كونه ساهم في تحسينه. لذلك أن أتفق مع الدكتور نبيل شعث يجب أن لا ننسى أن إسرائيل سبب في تجويع و تشريد الشعب الفلسطيني.

على الرغم من أن الموقع العربي يعد من الدوافع الرئيسية التي جذبت أنظار القوى العظمى للمنطقة، إلا أن العالم العربي يفتقد إلى الامتداد الرأسي في الوقت الذي يتمتع فيه بامتداد أفقي كبير، الذي يجعله سهل التهديد والاختراق والتقسيم. (مركز الدراسات العربي- الأوروبي ١٩٩٥، ص ٢٠-٢٤). فعلى الرغم أن موقع فلسطين الجغرافي الذي يمثل شبكة المواصلات والموانئ والموارد الطبيعية المتنوعة، ووجود الأرض الخصبة والانتعاش بالثروات المعدنية، إلا أنها تعاني من ترد اقتصادي، وتحتاج للمعونة من أجل الخروج من أزمة الفقر والضعف الاقتصادي. انطلاقاً من مختلف الصراعات التي تفجرت في الشرق الأوسط، وتحديداً حرب ١٩٦٧ التي عمدت من خلالها إسرائيل لتوسيع رقعتها الجغرافية والتوسع في المنطقة العربية. هذا العدوان الذي تسبب بالهزة الصاعقة التي هدت الأمن القومي العربي، ومهدت لحسم الصفوف العربية لاتخاذ موقف قبل تأزم القضية. (المصدر السابق، ص ٢٨). لقد مثلت سياسة إسرائيل الحاجز الذي يهدف لإقامة عائق في وجه المحاولات المتعددة لإقامة أي منظومة أمنية في المنطقة. حيث مثلت التهديدات الموجهة لحوض البحر المتوسط و عائقاً في وجه المصالح الاقتصادية المشتركة بين الدول الأوروبية والعربية. فالصراع الفلسطيني- الإسرائيلي نقطة تهديد للأمن القومي العربي، الذي هدف لتفتيت الدول وإضعاف قدراتها الشاملة. ففلسطين كدولة تقع تحت الاحتلال لا تستطيع الصمود أمام القدرة العسكرية الإسرائيلية المتفوقة، حيث أن ميزان التوازن العسكري يرجح كفته لصالح إسرائيل التي تحصل على تكنولوجيا صناعة السلاح، والدعم من الولايات المتحدة الأمريكية التي عمدت لزراعة إسرائيل في الشرق، لكي تمثل المرسى الأمريكي في الشرق الأوسط. (المصدر السابق، ص ٣٠). فالأجواء السياسية المتوترة داخل فلسطين كانت نقطة الانطلاقة التي حركت الدول العربية للتدخل من أجل تهدئة الأوضاع في المنطقة. ونجد أيضاً أن غضب الأوروبيين وانزعاجهم قد تقاوم لتزايد دور إسرائيل على الحافة الجنوبية لحوض البحر المتوسط الذي بات يهدد الأمن الأوروبي (حجازي ١٩٩٥، ص ١٠). وبما أن الأمن هو الاعتبار الأكثر إلحاحاً لدى الحكومات ذات المصالح

السياسية والاقتصادية الواسعة القادرة على تصريفها للصراع مع غيرها من الحكومات ، فالنشاطات السياسية والعسكرية التي تقوم بها فرنسا بريطانيا على الصعيد العالمي تفرض على كلتا الدولتين أن تضعا الأمن في كافة مظاهره على رأس الأولويات (المصدر السابق ١٩٩٥ ، ص ٧٨) .

إذا فالموقع الاستراتيجي ليس وحده الدافع لتحرك القوى العظمى نحو المنطقة الشرق أوسطية. هذا ما سنحاول تحليله في هذا الفصل من خلال توضيح الدوافع والمسببات التي دعمت كلا البلدين لتحرك لتتدخل لحل النزاع العربي- الإسرائيلي. وبالحديث عن تلك الدوافع لا بدّ من التركيز على الدوافع الاقتصادية التي ساهمت في تجديد العلاقات الثنائية الأوروبية-العربية. لقد تسبب عدوان ال٦٧ عن كشف الإدارة العربية عن إصرارها لإنقاذ الموقف من خلال استخدام السلاح الاقتصادي والسياسي والعسكري عام ١٩٧٣ ، من أجل الضغط على العديد من الجهات الدولية المختلفة. (عبد السلام ١٩٩٧ ، ص ٤٤) ، فلقد شنت الدول العربية أعنف حروبها في ١٧ تشرين أول عام ١٩٧٣ ، عندما قررت الضغط على الدول المساندة للكيان الإسرائيلي لمواجهة موقفها تجاه القضية، والضغط على اليهود للانسحاب من الأراضي المحتلة. (صدقي ١٩٩٠ ، ص ٥٠). لذلك يمكن القول أن حرب تشرين شكلت في مجرياتها و نتائجها العملية المباشرة لبداية الحوار العربي الأوروبي، والتوجه الأوروبي الجاد لحسم الصراع. وكان ذلك نتيجة السياسة العربية المتمثلة بقطع الإمدادات النفطية. وبرزت أولى حملاتها بقطع الإمدادات عن الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم هولندا، و بعض الدول الأوروبية. حيث أثار قرار استخدام السلاح النفطي العديد من العقوبات السلبية التي هددت العالم الأوروبي. حيث عانت ألمانيا من نقص طفيف يصل إلى ١,٣% من وارداتها، أما إيطاليا فتم قطع الإصدارات عنها التي وصلت إلى ١٣,٧% من وارداتها، وكذلك هولندا عانت بنسبة ٤٦,١٢% من وارداتها، أما إيرلندا فكانت الحرب قاسية عليها حيث عانت من ٧٠,٥% من وارداتها، ولم تكن الحرب موجهة بالشدة نفسها نحو جميع الدول الأوروبية، حيث تمتعت فرنسا بمعاملة الدول الأكثر تفضيلاً، وبالحصانة العربية الصديقة التي تلبي لها جميع احتياجاتها النفطية، كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا التي حصلت على جميع احتياجاتها النفطية، ولكن لم تحظ بالصدقة التي وصلت إليها فرنسا. (السامرائي ١٩٨٢ ، ص ٧٤-٧٨) .

لقد كان قرار قطع الإمدادات سبباً يدفع العديد من الدول الأوروبية للضغط على الدول الأعضاء لاتخاذ قرار لإنقاذ الموقف والعمل على تخفيف حدة الضرر والتوصل للاتفاق مع الدول العربية. (صارم ٢٠٠٠ ، ص ١٢٨-١٢٩) وهنا تجلّى الدور الفرنسي إبان حرب أكتوبر، فقبيل الحرب اتسمت العلاقات الفرنسية- الإسرائيلية بالفتور والتوتر، فما ساهم بتقوية العلاقات

الثنائية الفرنسية الفلسطينية، فمنذ اندلاع الحرب أعلن وزير خارجية فرنسا جويبير "إن موقف فرنسا هو ثابت منذ زمن طويل، متمثل في إيجاد تسوية سلمية للصراع والدعوة للمفاوضات، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧". (البرغوثي ١٩٩٩، ص ٥٩-٦٥).

لقد كانت فرنسا رائدة في تحسين علاقتها الثنائية العربية، كما أنها سعت في مفاوضات مباشرة مع الدول المنتجة للنفط للتوصل لحل وحماية مصير الطاقة الأوروبية. والدليل على ذلك الاتفاق المشترك بين فرنسا والسعودية في ٩ كانون الثاني ١٩٧٤، حرصاً لتدعيم العلاقات الثنائية. (السامرائي ١٩٨٢، ص ٧٨-٨٠) ولم تكن فرنسا منصاعة للقرارات الأمريكية، حيث أنها بادرت بإلغاء حظر الأسلحة الفرنسية على المنطقة العربية بعد دراسة كل حالة، هذا ما أكدته المتحدث باسم الحكومة الفرنسية أندريه روس "إن بيع الأسلحة سوف يستأنف بعد دراسة كل حالة". (البرغوثي ١٩٩٩، ص ٢٧-٣٥). كما حرصت فرنسا على توحيد القرار الأوروبي من خلال الدعوة لعقد وزراء الخارجية ليؤكد على تعاطف الشارع الأوروبي مع القضية الفلسطينية، ولم يكن هذا اللقاء الوحيد الذي عقدته الدول الأوروبية، حيث عقدت قمة كوبنهاجن في كانون الأول عام ١٩٧٤، حيث دعا من خلالها الرئيس الفرنسي بومبيد إلى توحيد موقف أوروبا تجاه أزمة الشرق الأوسط، كما أكد الرئيس بومبيد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وحث على ضرورة إيجاد حل لإنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي. (نوفل ١٩٨٤، ص ٣٠-٦٣).

وفي أعقاب تلك الأحداث وجه الرئيس الأمريكي نسكون في كانون الثاني ١٩٧٤ دعوة لعقد مؤتمر الدول الكبرى المستهلكة للنفط، حيث ضم المؤتمر ثلاث عشرة دولة تضم السوق الأوروبية بالإضافة لليابان وكندا والنرويج والولايات المتحدة، من أجل مناقشة تطورات أسعار النفط، لقد نجح هذا المؤتمر في استقطاب ثماني دول للمشاركة في الوكالة الدولية للطاقة من أجل مواجهة الدول المنتجة. و في أعقاب تلك الأحداث سعت فرنسا للابتعاد عن قرارات الوكالة الدولية، إلا أنها التزمت مضطرة بالمشاركة في اجتماع قمة المارتينيك في كانون الأول عام ١٩٧٤، حيث اتفقت الدول الأعضاء على عقد اتفاقيات طويلة الأمد مع الدول المنتجة للنفط مقابل حصولها على كميات محددة من النفط، وتقديم سلع وخدمات ومعونات فنية مختلفة. (صفوة ١٩٩٢، ص ٩-٣٢).

على الرغم من الموقف الفرنسي المتعاطف مع القضية الفلسطينية، فلقد اتسم الموقف البريطاني بالهدوء النسبي تجاه أزمة حرب أكتوبر، وسعت جاهدة للوصول لمركز قائمة أصدقاء العرب والتشبه بالعلاقة الثنائية الفرنسية- العربية، فمنذ أواخر القرن الثامن عشر

ارتبطت المصالح البريطانية بمنطقة الشرق الأوسط، وقد تغيرت طبيعة تلك المصالح من وقت لآخر، ودارت حول محاور مختلفة خلقتها البيئة الدولية. (المصدر السابق، ص ٤٥).

كما اهتمت بريطانيا بتدعيم نفوذها وتقوية وجودها قرب البحر الأبيض المتوسط، على الرغم من حرصها الشديد على التواجد في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن السياسة البريطانية تعمدت التعامل بازدواجية إبان حرب أكتوبر. (الأزرع ١٩٩١، ص ٣٩-٤٨).

حاولت بريطانيا جاهدة تبرير موقفها من مساندة الكيان الإسرائيلي من خلال العديد من الكتابات المختلفة، حيث قال الخبير البريطاني في شؤون الشرق الأوسط لونغريك في مقالة نشرت له "من الإنصاف أن يقال إن النتيجة المأساوية لم تكن جزءاً من سياسة بريطانيا، وأن الظروف التي أسست فيها دولة إسرائيل كانت من عمل الأمم المتحدة، تحت ضغط أمريكي، وأن سلسلة الجرائم الوحشية التي شردت العرب في فلسطين من عمل الصهيونيين المحليين. لقد كان هذا التبرير هدفاً لتحسين العلاقات الثنائية، وإزالة فكرة أن بريطانيا مسؤولة عن حرمان الفلسطينيين، والمساهمة في إقامة وطن يهودي. (السامرائي ١٩٨٢، ص ٨٢). كما أضاف الدكتور عبد الله "إن بريطانيا تحاول تبرير دعمها لليهود من خلال الإعلان بأنها تصرفت ضمن القانون الدولي وبأخلاق، وذلك لمساعدة المهاجرين، كما أنها هي التي عملت على رفع القضية الفلسطينية للأمم المتحدة. حقيقة أنها هي أساس المؤامرة والسبب بوجود وعد بلفور، ودعمها لليهود هو من أجل حماية مصالحها بالقرب من قناة السويس"، وعلق أحمد عبد الرحمن قائلاً: "الحكومات الحالية تحاول أن تبعد نفسها عن تاريخها الاستعماري، لكن الرأي العام عند المثقفين كان فيه تحسس لما قامت به بريطانيا تجاه الشعب الفلسطيني قديماً، لكن لا يمكن القول أن هذا التحسس قد وصل لصنع القرار. أيضاً الجالية اليهودية في بريطانيا هي قوية ولها نفوذ وذات أهمية وليست قليلة أبداً، فحزب المحافظين من أصل يهودي". (انظر الملحق، رقم ١ و ٣) أنا أعتقد أن السياسة البريطانية هي السبب في ضياع أرض فلسطين، ومهما بررت فالتاريخ قد كتب ماضيها الاستعماري الداعم للحركة الصهيونية .

كما حثت وزيرة الخارجية البريطانية في الأمم المتحدة على الشروع بوقف إطلاق النار وتسوية النزاع على مدى قرار ٢٤٢، حيث كان هذا الموقف مغايراً لوثيقة رقم ٤٦ التي كتبت في ٧ تشرين الأول عام ١٩٧٣، والتي تم إرسالها من قبل السفير البريطاني لوشنطن الذي حث على زيادة حدة التوتر والاضطراب في المنطقة العربية بين الفلسطينيين واليهود من أجل السماح لها في التدخل في المنطقة الشرق أوسطية. (أرشيف مكتب الرئاسة، ص ١-١٥). وفي ٨ تشرين الأول عام ١٩٧٣ بعث وزير الخارجية دوغلاس هيوم إلى البعثة البريطانية في الأمم المتحدة، والتي تنص على أهمية بذل الجهود لوقف إطلاق النار وعدم اتخاذ قرار شديد العلنية

في مواجهة الاقتراح الأمريكي. مما يشير إلى ازدواجية موقف بريطانيا في سياستها تجاه التعامل مع القضية، حيث أنها كانت تسعى في اتجاهين متضادين تماماً عندما سعت لتقرب الدول العربية وبناء علاقات ثنائية صديقة، ومحاولة تبرير موقفها التاريخي من مساندة الكيان الإسرائيلي، كما أنها رفضت الوقوف علناً في وجه القرارات الأمريكية، وذلك رغبةً منها في الحفاظ على مصالحها المختلفة في منطقة الشرق الأوسط، والمحافظة على قراراتها وموقفها، والمساهمة في اتخاذ موقف أوروبي موحد وغير منصاع للقرارات الدولية الأخرى. (السامرائي ١٩٨٢، ص ٨٤-٩٦). وعلق شعث " ان السياسة البريطانية في الآونة الأخيرة خصوصاً بعد اجتياح الاسرائيليين للضفة الغربية كان لها دور رئيسي من خلال موقف توني بليز الذي دافع عن الموقف الفلسطيني أمام الأمم المتحدة . طبعاً كان موقفه ناشئاً كونه انه يدافع عن مبدأ وليس دفاعاً عن المصلحة البريطانية . تماماً كموقفه من الحرب على العراق الذي يبرره انه دفاعاً عن مبدأ وهو التخلص من أسلحة الدمار الشاملة ،وليس من اجل الحرب لمصلحة بريطانيا.أنا في اعتقادي أن السياسة البريطانية لم تكن كتومة فلقد شهدنا العديد من المواقف للرئيس توني بليز أمام الأمم المتحدة يتحدث عن القضية الفلسطينية و لقد تفاخر في العديد من المرات أمام حكومته بأنه يقف ويتدخل في قضية لها شأنها الدولي.إذا كلاهما كانا واضحان في تعامليلهما".(انظر الملحق، رقم ٥) أنا أعتقد أنا السياسة البريطانية كانت تصريحاتها بعيدة عن أرض الواقع ، ولم تكن ذات توجه ايجابي تجاه القضية والشعب الفلسطيني. وأتفق مع تصريحات بعض المسؤولين الفلسطينيين أمثال الدكتور القدوة أنها كانت كتومة وغير واضحة تجاه موقفها من الصراع ولم تكن ذات توجه ايجابي.

تميزت الحقبة (١٩٧٤-١٩٨٠) بتطور العلاقات الفرنسية- الفلسطينية، ولقد كان ذلك عند تسلّم الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار الرئاسة في شهر أيار عام ١٩٧٤ ساهم في تغيير الموقف الفرنسي الرسمي تجاه القضية، وسعت لتوطيد علاقاتها الثنائية المختلفة، حيث تحركت فرنسا لاتخاذ موقف إبان التغيرات الدولية المختلفة على الرغم من وجود العديد من الضغوطات الدولية التي تدعم القرارات الأمريكية، وتتعاطف مع حق الكيان الصهيوني في الوجود. (نوفل ١٩٨٤، ص ٥٤-٦٣).

لم يكن التدخل الفرنسي ناجماً عن ارتباط فرنسا بالبيئة العربية، وإنما بسبب الدوافع الجغرافية والسياسية والاقتصادية. فإن استمرار هذا الصراع له سلبياته على القارة الأوروبية والأمن القومي الأوروبي، لذلك فإن أبرز المسببات الدافعة لتدخل أوروبا ارتباطها بالبيئة الجغرافية والمنطقة بحد ذاتها، حيث أنّ كلا الدولتين لطالما سعت بالتقرب لمنطقة الشرق الأوسط سعياً لتلبية مصالحها الإستراتيجية المختلفة، حيث أنّ أي ضرر يهدد منطقة الشرق الأوسط يهدد

الأمن الأوروبي ومصالح الدول الأوروبية المختلفة، فجغرافية البحر الأبيض المتوسط التي تتمركز بين القارات الثلاث يورثه أهمية إستراتيجية واقتصادية. (توفيق ٢٠٠٣، ص ٢٥-٣٢). حقيقةً أنّ فرنسا تعتبر نقطة الانطلاقة في عودة تدعيم العلاقات الأوروبية-العربية، فمنذ تسلم ديغول صورة الحكم أصر على حماية منطقة البحر الأبيض المتوسط لأهميتها العظيمة وسعيًا منه للحفاظ على القارة الأوروبية، حيث تعاون ديغول مع الكاتب الفرنسي فرانس مورياك وسبعة من الوزراء لوضع الأهداف الأساسية لحماية منطقة البحر الأبيض، حيث أكد الرئيس ديغول "إنّ أمن واستقلال الشاطئ لبحر الأبيض المتوسط حقيقةً كاملة لا يمكن فصلها عن أمن واستقرار القارة الأوروبية"، كما أضاف الرئيس ديغول "لا يمكن فصل المصالح الأوروبية والعربية عن بعضها البعض، حيث أنّ كلا الطرفين يعتمدان على بعضهما البعض، فأوروبا تحتاج الإمدادات النفطية، كما أنّ الدول العربية بحاجة للأسواق والمساندة الأوروبية. (السامرائي ١٩٨٢، ص ٩٦-٩٨). كما أكد الرئيس ديغول قائلاً: "إن استمرار الصراع العربي-الإسرائيلي سيخلق حالة من الاضطراب للاقتصاد الفرنسي بشكل خاص والاقتصاد الأوروبي بشكل عام، خصوصاً في حالة إغلاق قناة السويس ومنع العلاقات البحرية". لذلك سعت فرنسا جاهدة لتسوية الصراع، ونشر الأمن والاستقرار في المنطقة. (بالطا- ديللو- بول- كولين ١٩٩٣، ص ١٤). أمّا بريطانيا فإنها تعتبر قناة السويس شرياناً حيويًا، هذا ما أكده السيرجي سي ستيرنديل رئيس مكتب الشرق الأوسط "إن منطقة البحر الأبيض مهمة جداً بالنسبة للبريطانيين بسبب الفرص التي تنتجها والتي تأمل أن تطورها من أجل مصالحنا". (صفوة ١٩٩٢، ص ٩)، فأهميته تلك المنطقة تكمن في كونها أحد مراكز تقاطع في المواصلات البحرية والجوية، والنفط الذي تحويه، كما أنّ احتياجات الغرب والسياسة والعسكرية تكمن في الشرق الأوسط. فكلا السياستين الفرنسية والبريطانية اهتمت بمنطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من اهتمام كلا الدولتين في المنطقة، إلاّ أنه يوجد تباين بسيط في الموقفين تجاه المنطقة، حيث أنّ فرنسا أصرّت على وقف الصراع والتوتر، أمّا بريطانيا فقد هدفت لتلبية مصالحها دون التطرق بشكل جاد لإنهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط. (المصدر السابق، ص ١٢-٢٥)

فكل دولة لها سياستها الخاصة التي تعتمد على السعي وراء القوة المتاحة، من أجل التحكم والتأثير في تصرفات الدول الأخرى، حيث تعتمد سياستها لتعزيز قوتها في السياسات الدولية لتلبية الموارد الاقتصادية، والسياسية والعسكرية، فالقوة كمفهوم تختلف عن مفهوم الاعتماد المتبادل. فالاعتماد المتبادل هو نسبي ويقتضي وجود دول تمتلك القوة نفسها تقريباً. فلقد أكدت معظم الدراسات الاجتماعية صدق هذه الفرضية، فالسياسات الخارجية تختلف من دولة لأخرى، بناء على كيفية استخدام الوسائل المختارة، حيث أنّ تنفيذ السياسة الخارجية لا يعتمد بالأساس

على دبلوماسية الدولة، فهناك عدة مستويات للاتصال بين الحكومات، حيث إن هذه الاتصالات لا تكون مقصورة على الاتصالات الثقافية والعسكرية والاقتصادية والعلمية. (أبو عفيفة ٢٠٠٠، ص ٢٢-٢٧).

وبالحديث عن سياسة فرنسا تجاه فلسطين، نلاحظ أنّ فرنسا في تعاملها لم تكن سياستها قائمة على الاعتماد المتبادل، وإنما خلقت الفكرة في الأساس رغبة في إنهاء الصراع والحفاظ على الأمن الأوروبي، وتقوية نفوذها ومن خلالها تلبية الموارد الأساسية، ففرنسا التي تعد من بين الدول العظمى ليست بحاجة للاعتماد على دولة منهكة ومحتلة. من الاعتماد على نظرية توازن القوى نلاحظ أنّ كلا الطرفين غير متكافئين، ففلسطين تسعى للمساعدة الأوروبية في جميع المجالات المختلفة العسكرية والاقتصادية والسياسية والعلمية، لذلك فإنّ سياسة الاعتماد المتبادل لا تتوافق على تلك العلاقة الثنائية، ففرنسا تلعب دورا مستقلا ورائدا يسمو لعدم الانصياع لأي قوة عظمة وتهدف لتقوية نفوذها. بينما بريطانيا اتسمت بسياستها القائمة على إتباع سياسة الاعتماد المتبادل، فكلا الدولتين تختلف موازين قواها عن بعضها البعض، وإنما اعتمدت سياستها بالأساس على استنزاف موارد المنطقة، حتى لو كان عن طريق الاستعمار، كما أنها سعت لتقرب من قرارات الولايات المتحدة والبروز بجانب القوى العظمى حتى لو انصاعت للعديد من قراراتها ومطالبها، فهي تسمو لإيجاد مظلة تسمح لها بدخول المنطقة والاستفادة من مواردها. (السامرائي ١٩٨٢، ص ١٠٥-١١٤).

كما تميزت المرحلة الممتدة (١٩٨١-١٩٨٨) بجملة من الأحداث المتعاقبة التي أبطلت الحوار العربي- الأوروبي، والحد من التدخل النشط للاتحاد الأوروبي في السعي لحل النزاع العربي- الإسرائيلي. أهم تلك التغييرات في السياسة الخارجية الأمريكية وصول ريغان لسلطة الحكم، كذلك في إنجلترا تسلم تاتشر سلطة الحكم، ووصول ميتران للحكم. مما يعني فترة ركود في السياسات الخارجية حتى يتسنى للحكام دراسة العلاقات الخارجية، كذلك لم تكن الأوضاع الشرق أوسطية أفضل حيث تفاقمت التوترات الداخلية العربية، وذلك بسبب الغزو الإسرائيلي للبنان، في ظل كل هذه المتغيرات اهتمت أوروبا وتمحورت بشأن المواضيع الأوروبية، وذلك بسبب التوسع الثالث للاتحاد الأوروبي بدخول اليونان عام ١٩٨١ والبرتغال وإسبانيا عام ١٩٨٦. (توفيق ٢٠٠٣، ص ٣٧-٤٥).

وبالحديث عن الدوافع السياسية هذا يقودنا إلى التطرق إلى مفهوم القوة والتي تعتبر من القضايا الهامة في العلاقات الدولية ، إذ تتضح القوة من خلال الحيوية الاقتصادية أو النفوذ السياسي أو القوة العسكرية . وبما أن القوة نسبية فإن الدول تجري تقييما على وضع قوتها الذاتية بمقارنته مع الوضع في الدول الأخرى ، فالنظام العالمي الحالي يتشكل لخدمة القوي.

فأصبحت المهمة هي التي تحدد التحالفات ، كما قال وزير الدفاع الأمريكي " دونالد رامسفيلد " " تحالف النوايا والإرادات " (دونالد رامسفيلد ٢٠٠٢ / إنترنت) . كما أن القوة تلعب دورا مختلفا في السياسة الدولية عنه في السياسة الداخلية ، ففي حالة وجود نظام سليم للسياسة الداخلية تحتكر الحكومة الاستخدام الشرعي للقوة ، أما في السياسة الدولية فلا يوجد جهة ما تحتكر استخدام القوة ، وبما أن السياسة الدولية هي الاعتماد على الذات وبما أن بعض الدول أقوى من دول أخرى ، فهناك دائما خطر اللجوء إلى القوة ، وحين يمكن استبعاد فكرة استخدام القوة تكون النتيجة عدم الثقة والشك (جوزيف س . ناى ، الإبن ١٩٩٧ ، ص ١٨) . وبالتالي فالدول ترسم خط سيرها في القضايا الدولية وفقا لأولوياتها والتي تعكس أهداف السياسة الدولية الحيوية والمتمثلة في الأمن ، حفظ الذات ، الكفاية الاقتصادية، والهيبة والقوة ونلاحظ أن الدولة القوية تمتلك سيطرة أكبر على مصائرها من الدول الأقل قوة ، وذلك بسبب امتلاكها للوسائل اللازمة لتنفيذ سياسات ناجحة . فكل دولة تسعى إلى بقائها ككيان مستقل ، حرة في إدارة شؤونها ، أما الرغبة في حفظ الذات فيمكن أن تتخذ شكلين : إما أن تعني استمرارية كيان قوي ، أو تشير إلى ديمومة نظام سياسي . فيما يعتبر الأمن الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بحفظ الذات يحمل دلالة أخرى هي التحرر من العدوان المسلح ، وبينما يشكل الأمن الاهتمام الأساسي للدول إلا أن الدول التي تشعر بأنها مهددة توليه أهمية أكبر من الدول التي ليس لديها سبب في توقع العدوان (روبرت د . كانتور ، ص ٧٣ - ٧٥) .

وبالحديث عن فرنسا وبريطانيا فان كلاهما تعدان من القوى العظمى التي تسعى لتقوية نفوذها، والحيلولة دون السيطرة الأمريكية، كما أن وجود الاتحاد الأوروبي في الساحة الدولية سيساهم في إعادة هامش المناورة أمام العرب كونها احد البدائل المتاحة لتقليص الهيمنة الأمريكية، كما سيساعد في تقليص الشروط الأمريكية السياسية الباهظة. حقيقة هناك مناطق لا تزال تشهد على تفوق الاتحاد الأوروبي أكثر من الدور الأمريكي من الناحية الجيوستراتيجية في المجال الممتد من الصومال حتى أثيوبيا، كما يظهر التنافس على أشده في منطقة المغرب العربي، نظراً لتشابك المصالح الاقتصادية الراسخة التي تربط دول الاتحاد الأوروبي والمغرب ودول أوروبا المتوسطة. (توفيق ٢٠٠٣، ص ٣٤).

فبسبب ظهور الولايات المتحدة بصورة المسيطر الوحيد والمحاولة للانفراد بالسياسة العالمية، أصبح واضحاً أن هذا الاتجاه يرجح تحجيم دور الاتحاد الأوروبي لذلك عني الاتحاد الأوروبي بالاهتمام بتقوية نفوذه، ورفض التفرد الأمريكي، حيث تتطلع لدور يوازي الثقل الأمريكي، والإشارة لقدرة أوروبا على القيام بدور عالمي مستقل عن دول الولايات المتحدة. ولعل أبرز المسببات التي ساهمت في تحجيم الدور الأوروبي هو عدم تحمس الحكومات الإسرائيلية تحت زعامة الليكود، كما أن محدودية الدور الأوروبي ترجع لانقسام دول الاتحاد الأوروبي إلى

تيارات ثلاثة يتعلق بالدور الأوروبي بالتسوية: التيار الأول يتمثل في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وإيرلندا، وهو تيار يتخذ موقفاً واضحاً وحاسماً في عملية التسوية، إذ يحمل اليهود عدم التوصل للتسوية، أما التيار الثاني المتمثل ببريطانيا المنحازة للقرارات الأمريكية، والتيار الثالث يضم ألمانيا وبلجيكا وهولندا والدنمارك الذي لا يبدي أي حماسة لدور أوروبي في عملية التسوية، والشيء اللافت للنظر هو أنّ دول الاتحاد الأوروبي يساهم في ٣٠% من المساعدات للشرق الأوسط، هذا يعني أنّ هذه المساعدات تزيد مرتين على المساعدات الأمريكية، إذا وضعنا المساعدات العسكرية للكيان الصهيوني جانباً، كما يساهم الاتحاد الأوروبي بـ ٥٠% من المساعدات للأراضي الفلسطينية مقابل ٩% للولايات المتحدة. (المصدر السابق، ص ٣٠-٦٠).

ومن هنا نجد إن سياسة فرنسا وبريطانيا تجاه الشرق الأوسط تهدف للمحافظة على توازن القوى الدولية، وبما أن كل دولة تسعى لزيادة قوتها النسبية في مواجهة قوى ما عداها من الدول عساها أن تتخذ من تفوق قواها أداة لفرض إرادتها على الدول الأخرى، وذلك انطلاقاً من مبدأ أن جوهر العلاقات الدولية هو الصراع من أجل القوة، وهكذا ترى كل دولة في سعي غيرها من الدول إلى زيادة قواها ما يهدد أمنها واستقلالها، فتسعى بدورها إلى التصدي لهذه القوة من خلال العمل على تدعيم قوتها الذاتية أو عن طريق التجمع في تحالفات تمكنها من معادلة قوة الدولة أو الدول التي تمثل بالنسبة لها مصدر التهديد المحتمل، وهكذا يمكن القول أن ميزان القوى لا يعدو أن يكون مجرد "وقف القوة بالقوة". وانطلاقاً من التصور السابق لطبيعة البيئة الدولية تمثلت المشكلة الرئيسية في العلاقات الدولية في "إدارة القوة" Management of Power، ولعل أبرز الحلول التي قدمت لمشكلة إدارة القوة في العلاقات الدولية تلك الصيغة التي أصطلح على تسميتها بتوازن القوى "Palace of Power" (د. محمد بدوي وآخرون ٢٠٠٣، ص ٢٨٠).

ومن أهداف توازن القوى ما يلي:

- ١- الحيلولة دون هيمنة قوة واحدة على النظام الدولي مكونة إمبراطورية عالمية.
- ٢- حماية أمن واستقلال الدول الأعضاء في النظام الدولي.
- ٣- إتاحة المناخ الملائم لكي تقوم بعض العناصر الأخرى بدورها في تحقيق السلام وحفظ النظام الدولي ومن بين هذه العناصر القانون الدولي والمنظمات الدولية (المصدر السابق، ص ٣٣٩).

ويلاحظ أنه في ظل عالم يسوده الصراع بين الدول ويفتقر إلى السلطة العليا يمثل ميزان القوى القاعدة التي يمكن للدول من خلال الالتزام بها أن تكفل بقائها وتحول دون هيمنة أي منها على الباقيين (المصدر السابق، ص ٢٩٧). وفي هذا السياق اعتبر "هنري كيسنجر" أن الربط بين التوازن والاستقرار هو الفكرة الجوهرية بالنسبة له، حيث يرى أن حالة توازن القوى

تصنع النظام المستقر ، على الرغم من أن بلاده (الولايات المتحدة) هي القوة المهيمنة في الوقت الراهن ، إلا أنه يرى أن ذلك التوازن من مصلحة بلاده ، ليس لأنه لا يرغب في هيمنتها ولكن لأنها لن تكون قادرة عليها إلى أمد طويل ، وذلك رغم انتصار أمريكا وتفوقها الساحق في كل المجالات (أبو خزام ١٩٩٩، ص ٧٨ - ٧٩) .

أما بالنسبة للحديث عن الدوافع الإقليمية فإن العلاقة التي تربط أوروبا بالشرق ليس في ميراثها المشترك الذي كان مزيج من الكراهية والعناق في آن واحد، بل عبر التبادل العظيم عبر التاريخ. حيث تتسم العلاقة بينهما على سلسلة طويلة من المنافسات القوية . إن القاسم المشترك بين هذين الشعبين على ضفتي المتوسط هي سلسلة طويلة لا نهائية من الذرائع الإيديولوجية التي تم استخدامها تبريرا للغزو . (حجازي ١٩٩٥، ص ٤-٥) فالفجوة الأوروبية تجاه العرب تم تقليصها من أجل الشروع في بناء المستقبل التي يحقق المصالح لكلا الطرفين، وينتج توازن في لكلا الطرفين. حيث سعى العرب لحل مشاكلهم السياسية في حين أراد الغرب استنزاف الموارد الشرقية في طليعتها خدمة قضاياهم الاقتصادية التي تلبى لهم متطلباتهم النفطية. (صارم ٢٠٠٠، ص ١٢٢).

فسبب العديد من الدوافع المختلفة التي تم تحليلها والتي رفضت الدول الأوروبية نحو الشرق، فكلا الدولتين فرنسا وبريطانيا كانت لهما جذور عميقة في البلاد العربية خاصة البلدان الممتدة على شاطئ البحر المتوسط. ولعل أبرز تلك الدوافع توتر المنطقة الفلسطينية الذي مهد لكلا الدولتين، وذلك بسبب حاجة الفلسطينيين للدعم الأوروبي والاعتراف الأوروبي بحقوق الشعب الفلسطيني، فكلا الجانبين الأوروبي والعربي بحاجة لمساندة بعضهم بعضا، ففلسطين اهتمت بالمساندة الأوروبية من أجل الحصول على اعتراف رسمي بحقوق الشعب الفلسطيني. فبعد التمعن في الدوافع المتعددة ، سيتم التطرق للحديث عن نقطة التحول التي جعلت العديد من الدول تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية.

الفصل الثالث

▪ السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منظمة التحرير مقارنة مع السياسة البريطانية تجاه المنظمة.

أ- لمحة تاريخية لتأسيس المنظمة.

ب- تاريخ إنشاء ممثليات المنظمة في كلا البلدين.

١- الصعوبات التي واجهت إنشاء الممثلات.

٢- الحوارات واللقاءات المتعاقبة للمنظمة لكلا البلدين.

٣- تطور العلاقات الثنائية بين البلدين وبين المنظمة.

ج- إعلان البندقية في ١٣ حزيران عام ١٩٨٠ وموقف كلا البلدين من هذا

البيان.

د- نقطة التحول في التعامل مع المنظمة.

ز- انتقادات المنظمة لسياسة كلا البلدين.

و- الدعم السياسي الفرنسي والتأسيس للسلطة الفلسطينية مقارنة مع الدعم

البريطاني.

لمحة تاريخية لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية

لم تنشأ منظمة التحرير الفلسطينية ككيان فلسطيني عام ١٩٦٤، وإنما نشأت بسبب العديد من التطورات الناشئة في الساحة الفلسطينية والعربية، فبعد حرب ألب ٤٨ وقيام الكيان الإسرائيلي تسبب في تشتت العديد من الفلسطينيين، وانخراطهم في الأحزاب المختلفة كالأحزاب الإسلامية وغير الإسلامية، وذلك بعد إدراك العرب ضرورة الالتحام معاً لتحرير الأرض المحتلة. (الشريف ١٩٩٥، ص ١٤). فبعض الفلسطينيين انتموا لصفوف حركة القوميين العرب، والبعض الآخر لحزب البعث العربي الاشتراكي، كما تم إنشاء نشرة فلسطينية صدرت في بيروت عام ١٩٥٩، دعت لقيام تنظيم فلسطيني مستقل. لقد بدأ الشعب الفلسطيني العمل بشكل سوي في الخمسينات ومن ثم تجلى عمله بشكل علني في الستينات. (الشقيري ١٩٧١، ص ٣٠-٧٠).

حيث كانت بداية تخلق المنظمة على يد الهيئة العليا العربية، عندما عقد الحاج أمين الحسيني اجتماعاً من أجل تشكيل لجنة تحضيرية للإعداد لتنظيم الفلسطينيين في اتحادات قومية عربية.

لم تتعامل الدول العربية مع القضية الفلسطينية إلا من خلال الرموز الفلسطينية أمثال الحاج أمين الحسيني. حيث أصر الرئيس جمال عبد الناصر على احتواء طموح الفلسطينيين بكيان سياسي مستقل، وكان ذلك في الدورة الحادية والثلاثين للجامعة العربية التي دعت لإنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية. (عبد الرحمن ١٩٨٧، ص ١٨).

حيث أعرب صلاح خلف أبو إياد في مقابلة له مع الصحفي الفرنسي اريك رولو بأن الاستياء العام الفلسطيني ناجم من موقف اللامبالاة من قبل الدول العربية، لذلك اضطر أبناء القضية لخلق منظمة قتالية تسعى لمناقشة أوضاعهم. (عبد الرحمن ١٩٨٧، ص ٢٠-٣٥). فالدول العربية لم تتفق على طبيعة الكيان الفلسطيني، إلا أنها كانت مقتنعة بدعوة الفلسطينيين لتنظيم أنفسهم للمشاركة في تحرير وطنهم، حيث أصدرت الجامعة العربية بياناً ينص على "الإيمان بحق الشعب العربي الفلسطيني المقدس في تقرير مصيره من الاستعمار الصهيوني، وتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره". (الشقيري ١٩٧١، ص ٨٠-٩٥). ولم يكن هذا الموقف موحداً لدى الدول العربية فلقد تفاوتت مواقف الدول العربية بين التأييد والرفض للكيان الفلسطيني، فلقد أصرت سوريا على أن يمارس الكيان الفلسطيني السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة. كما طالبت سوريا بإقامة الكيان عن طريق الانتخاب، وكانت غير مؤيدة لقيام المنظمة، وهكذا انعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في ٢٨ أيار ١٩٦٤ في القدس بحضور الملك حسين وبمشاركة كل الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية باستثناء السعودية التي قاطعت المؤتمر ومنعت الفلسطينيين من المشاركة فيه. وفي

الجلسة الختامية للمؤتمر ٢ حزيران ١٩٦٤ أعلن الشقيري ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث علّق الشقيري على قيام المنظمة بقوله "كان ذلك اليوم ميلاد الكيان الفلسطيني الذي أدى لولادة الشخصية الفلسطينية والصندوق القومي الفلسطيني، وأجهزة إعلامية، وإدارية وتنظيمية فهي الآن تولد من العدم وتبدأ من الصفر، وكل إمكانياتها تهدف لتحرير فلسطين". (المصدر السابق، ص ١٠٠-١٢٣).

بقيت العديد من الدول معارضة لولادة منظمة التحرير كالسعودية وسوريا، كما اعتبرت معظم دول العالم أنه لا وجود لمشكلة فلسطينية باعتبارها صفت بإنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨، والأثر الوحيد المتبقي لهذه المشكلة على الصعيد العالمي ظهورها على جدول أعمال اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة كمشكلة لاجئين، فالجهود الدولية كانت تنصب على تخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين، حيث أدركت المنظمة منذ البداية أهمية البحث عن التأييد الدولي وانتزاع الاعتراف بالمنظمة. (الشريف ١٩٩٥، ص ٢٠-٣٦). ففي المراحل الأولى لبروز المنظمة لم تستطع الحصول على تأييد عالمي ولا حتى على الصعيد العربي، فبعد أن توسعت نشاطات المنظمة في الساحات العربية واستطاعت الحصول على اعترافها ومساعدتها، ركزت المنظمة جهودها للحصول على تأييد عالمي وذلك بالتحرك في اتجاهات مختلفة. (عبد الرحمن ١٩٨٧، ص ٤٠-٦٠).

بالنسبة للرأي العام العالمي فقد أكثر تأييداً للموقف الإسرائيلي منذ البداية. فالولايات المتحدة قامت بتسليح إسرائيل في ١٩٦٦، وضمنت التزامها بضمان كيان إسرائيلي كدولة حرة في ١٩٦٧، أما الدول الرئيسي الأخرى في مجموعة الدول الغربية، فنجد أن بريطانيا حرصت على الاعتراف والقبول بالوجود الإسرائيلي عام ١٩٦٤، كما زادت العلاقات الثنائية بين الطرفين البريطاني والإسرائيلي بين (١٩٦٥-١٩٦٦). أما فرنسا فقد حافظت على علاقاتها الحميمة والوثيقة مع إسرائيل عام ١٩٦٤، ولكن منذ وصول ديغول لصدارة الحكم مهد الطريق لتحسين العلاقات الثنائية الفرنسية- العربية، ونلاحظ ظهور التقارب الفرنسي العربي عام ١٩٦٦ في تبادل الزيارات والوفود المختلفة، حيث أعلن الرئيس ديغول في مجلس الوزراء في ٢ حزيران عام ١٩٦٧ عن حق العرب واليهود بالوجود. (نوفل ١٩٨٤، ص ٧٠-١٢٠)، ولكن سرعان ما تغير الموقف الفرنسي تجاه الإسرائيليين خاصة بعد العدوان الإسرائيلي، حيث وقف إمداد إسرائيل والدول العربية بالسلاح حرصاً منها لوقف إطلاق النار. (عبد الرحمن ١٩٨٧، ص ٧٣-٩٠). باشر الشقيري فتح مكاتب لمنظمة التحرير في العديد من الدول العربية، حيث رفع أول علم فلسطيني في عاصمة أجنبية في بكين الذي يعتبر المكتب الأول للمنظمة في الدول الأجنبية، بعد اعتراف الصين بالمنظمة عقب زيارة الشقيري للصين. حيث بدأت الدبلوماسية الفلسطينية

عملها الشاق على الساحة الأوروبية منذ عام ١٩٧٤، حيث نجحت في إقامة علاقات مع دول المنظومة الاشتراكية ودول عدم الانحياز والدول الإسلامية، والأحزاب التقدمية والديمقراطية في العالم. كما حرصت المنظمة على التواجد في الساحة الأوروبية لأهمية أوروبا في حل القضية، بالإضافة لتسارع حركات الدبلوماسية الإسرائيلية في أوروبا. (أبو عفيفة ٢٠٠٠، ص ٢٠-٢٧).

لقد ترأس خالد الحسن رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني التحركات الفلسطينية في الساحة الأوروبية، حيث تمكن من إقناع عدد كبير من دول أوروبا لتأييد الحقوق الفلسطينية، فبعض الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا وألمانيا كانتا تقفا للجانب الإسرائيلي في معظم اجتماعات السوق الأوروبية المشتركة، على الرغم من وجود بعض الدول غير المؤيدة للقضية. إلا أن الفلسطينيين استطاعوا تحريك الساحة الأوروبية لصالحهم. هذا ما أكدته رئيس الدائرة السياسية للمنظمة السيد فاروق القدومي، عندما تحدث عن الدبلوماسية الفلسطينية على الساحة الأوروبية في بداية الثمانينات "لقد عملنا على تحسين علاقتنا مع دول أوروبا، وكان يسير بشكل بطيء، حيث أن أوروبا لم تتحرك بالسرعة الكافية من أجل اعترافها بالحقوق الوطنية والمشروعة للشعب الفلسطيني. وبالرغم من ذلك فقد أحرزنا تقدماً ملموساً في علاقتنا مع الدول القريبة أمثال فرنسا والنمسا وإيطاليا، إزاء الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني. (المصدر السابق، ص ٣٥-٤٠).

فلقد هدفت الدبلوماسية الفلسطينية خلال تحركاتها في السبعينات والثمانينات لإيجاد مبادرة لحل أزمة الشرق الأوسط واستعمال كافة الوسائل للضغط على إسرائيل والولايات المتحدة للاعتراف بالمنظمة، والحصول على المساعدات الاقتصادية والعلمية والاجتماعية داخل وخارج القطاع. لذلك تمركزت الجهود الفلسطينية حول الحصول على اعتراف رسمي من أجل دعم قضيتها. فالاعتراف الدولي ليس إلا تعبيراً عن إرادة دولة معينة في وضعاً قانونياً أو واقعياً يمكن الاحتجاج به قبلها، ورغبة في التعامل مع دولة جديدة كعضو في المجتمع الدولي أو مع حكومة جديدة كمثل للدولة. فهو فعل سلوك، تتخذه دولة موجودة أصلاً بكامل حريتها، في الإعلان عن قبولها بانضمام دولة جديدة كعضو في المجتمع الدولي، عليه التزامات بواجبات وله حقوق، ملتزماً بقواعد ومبادئ القانون الدولي. والاعتراف يعبر في الأساس عن خلق وإيجاد العضوية و الارتباط بإطاعة القانون الدولي بالنسبة للدول غير الأعضاء في المجتمع الدولي وبذلك فإن الدول التي لا تقبل ليست مرتبطة بالقانون الدولي. وفي مقابلة عبد الله تحدث عن أهمية سعى المنظمة لفتح مكاتب إعلامية في مختلف دول العالم قائلاً: "منذ نشأت المنظمة لم يكن أحد يثق فيها، لذلك سعت المنظمة للحصول على اعترافات دولية حتى ولو كانت جوهرياً. لذلك ركزنا على المؤسسات المختلفة والإعلام والصحفيين لان الكتب الغربية أسرع وأوسع

انتشارا، كما أعلننا في المنظمة أننا نريد الإعلان عن دولة غير دينية يتساوى فيها جميع الأفراد فالقضية البحث عن دولة غير دينية فتحت لنا القنوات مع اليساريين في الغرب الذين شجعوا موقف المنظمة الحضاري الذي يسعى للمساواة. تكمن أهمية المكاتب للمنظمة إلى نقل الأوضاع الفلسطينية ومد قاعدة شعبية في تلك البلاد. الأشخاص الذين يمثلون المنظمة لهم مواقعهم في الثورة. كانت بداية التوسع على ثماني دول عالمية من بينها فرنسا وبريطانيا، وأنا كنت في ذلك الوقت ممثل المنظمة في كندا" (انظر الملحق رقم ٣)

وبسبب تفاوت المواقف الأوروبية التي تباينت بين المعارض وغير المعارض للتعامل مع المنظمة. فلقد عمدت المنظمة للحصول على اعتراف أوروبي موحد، فعندما لاحظت المنظمة التقرب الفرنسي مع الدول العربية، خاصة بعد إدانة فرنسا للأعمال الهجومية الإسرائيلية، سعت المنظمة للحصول على تأييد فرنسي. (الشريف ١٩٩٥، ص ١١٤-١٣٢). حقيقةً فرنسا كانت من أوائل الدول الداعمة لإيجاد تسوية سلمية عادلة، حيث أصدرت وثيقة شومان في ١٤ أيار ١٩٧١، حيث نصت الوثيقة على أهمية توحيد الموقف الأوروبي تجاه الصراع في الشرق الأوسط، لقد تبنت الوثيقة المبادئ التالية:

- ١- لا يجوز تحقيق مكاسب إقليمية عن طريق الحرب.
- ٢- انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق التي احتلتها أثناء الحرب الأخيرة مع الأخذ بعين الاعتبار احتمال إدخال تصحيحات طفيفة على الحدود التي كانت قائمة قبل الحرب.
- ٣- يعطى بعض اللاجئين الخيار بين العودة التدريجية إلى وطنهم أو التوطين مع تعويض في دولة أخرى.
- ٤- الموافقة على تدويل إداري لمدينة القدس والأماكن المقدسة. (البرغوثي ١٩٩٩، ص ٧٢-٧٥).

نلاحظ أنّ فرنسا قد أبدت بعض التعديل على الوثيقة، حيث تراجع عن موقفها من الانسحاب الكلي من الأراضي الفلسطينية. مما يشير لتطور الحوار بين الدول الأوروبية وفرنسا. كما صدر بيان بروكسل في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٣م الذي أقرته المجموعة الأوروبية، حيث طالب بتطبيق قرارات مجلس الأمن ٣٣٩ و ٣٤٠ لعام ١٩٧٣، والرجوع عن المواقع المحتلة من قبل حكومات الدول التسع ومحاولة التوصل لحل من خلال المفاوضات. كما حث البيان على عدم الاستيلاء على الأرض بالقوة، وحق الشعوب بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة والاعتراف بالحقوق الفلسطينية، كما صدر في ٩ حزيران بيان الدول التسع الذي نص على حق الفلسطينيين في إقامة وطن للشعب الفلسطيني (أرشيف مكتب الرئاسة، ص ١-٨).

لقد تميزت الحقبة ما بين (١٩٧٣-١٩٨٢) بالحضور الفلسطيني على الساحة الدولية بالرغم من تشدد الولايات المتحدة للانحياز الكامل للجانب الإسرائيلي، حيث أصرت أمريكا على دعم إسرائيل بالمنابر الدولية والدفاع عنها، وإلحاحها المستمر للاعتراف بإسرائيل قبل بدأ الحوار مع الفلسطينيين. (عبد الرحمن ١٩٨٧، ص ١١٥-١٣٢).

على ضوء البيانات والحوارات الأوروبية الصادرة نلاحظ تطور الحوار الأوروبي-العربي، حيث فرضت هذه الحوارات واقعا جديدا بفرض التعامل مع المنظمة، وكانت أولى آثار تلك الحوارات الأوروبية اعتراف الدول الأوروبية اعترافاً رسمياً بالمنظمة مثل فرنسا. (نوفل ١٩٨٤، ص ١٤٣-١٦٠).

اعتبرت فرنسا أنّ وجود المنظمة هو أمر واقعي، ولم يكن كافياً للاعتراف بها رسمياً. لذلك في صباح ٢١ تشرين الأول ١٩٧٤ ظهر أول تحول جاء في السياسة الفرنسية تجاه المنظمة، حيث عقد في مقر السفارة الفرنسية في بيروت أول لقاء بين وزير أوروبي ورئيس المنظمة ياسر عرفات. عقد هذا اللقاء في بداية عهد الرئيس ديستان الذي أثار غضب الإسرائيليين، وأدى لتوجيه العديد من الانتقادات للادعة لوزير الخارجية سوفينارج. ونتيجة لهذا اللقاء تم إلغاء زيارته المقررة لتل أبيب احتجاجاً على لقائه بعرفات، اللقاء الذي استمر مدة ساعتين وأسفر عما يلي:

- ١- ضرورة تفهم الثورة الفلسطينية للواقع الدولي لكي تكتسب المنظمة المزيد من الدعم.
- ٢- أهمية دعوة المنظمة للأمم المتحدة.
- ٣- تأييد فرنسا لحقوق الشعب الفلسطيني، وتأييدها لوجود إسرائيل ضمن حدود آمنة.
- ٤- تأييد فرنسا للانسحاب الإسرائيلي الكامل.
- ٥- تأييد فرنسا لإقامة السلطة الفلسطينية.
- ٦- ضرورة إشراك المنظمة بمؤتمر جنيف لتحقيق تسوية عادلة. (البرغوثي ١٩٩٩، ص ٧٧-٩٧).

كما وصف الوزير الفرنسي عرفات بأنه رجل دولة، وعبر عن رأيه في المنظمة بأنها يجب أن تشترك في المجال السياسي، و تحدث الوزير الفرنسي عن الصداقة بين الأمة العربية والشعب الفرنسي. (نوفل ١٩٨٤، ص ١١٤-١٣٠)، وفي لقاء أجراه مروان البرغوثي مع سوفيتيارج بعد مرور ٢٣ عاماً على لقاء عرفات علّق على ما يلي: "هدف اللقاء لتأكيد اعتبار المنظمة ممثلاً للشعب الفلسطيني وأنها أفضل الطرق للتوصل للتسوية السياسية". (البرغوثي

١٩٩٩، ص ١٠٠-١١٤). فلقد كان من أبرز التطورات التي ظهرت في تلك الحقبة التاريخية، تمثلت لقاء وزير الخارجية بالرئيس ياسر عرفات، حيث مثل هذا اللقاء بمثابة الاعتراف الرسمي من دولة فرنسا للممثل الشرعي ياسر عرفات، واعتراف بالمنظمة. كما تسبب هذا اللقاء بالهجوم الحاد في الإعلام العربي والفرنسي، باعتبار أنّ فرنسا وافقت على مقابلة منظمة إرهابية. على الرغم من العديد من الانتقادات اللاذعة أعرب الرئيس الفرنسي ديستان في مؤتمر صحفي في ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٤ "إنّ لقاء وزير الخارجية الفرنسي بالممثل الرسمي للمنظمة أمر شرعي، كما أنّ الشعب الفلسطيني له الحق في العيش بوطن، ولا بدّ من توفير الحماية للشعب الفلسطيني خوفاً عليه من الانصهار". (نوفل ١٩٨٤، ص ٨٨-١٢٠) وكانت هذه نقطة الانطلاقة لتطور العلاقات الثنائية الفرنسية والفلسطينية بشكل تدريجي ومتطور. وأضاف الدكتور عبد الله " أن هذا اللقاء والخطوة الجريئة من فرنسا جاء ليعيد الهيبة الدولية لفرنسا العظمى من الإشارة لتدخلها واهتمامها بالشؤون الدولية، كما أنه جاء كبصيص أمل للمنظمة خاصة أنها كانت تعاني في الوقت مشاكل عديدة كحصار بيروت، والاهتمام بمؤتمر جينيف." و أشار أحمد عبد الرحمن أن هذا اللقاء بالنسبة لنا كان بداية الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير . فهو أصدق اعتراف أعطى شرعيته للمنظمة بعد اعتراض إسرائيل عليه واعتبارها منظمة إرهابية . وكان سببا في فتح المجال للقاءات متتالية حيث أعقبه لقاء آخر مع وزير خارجية النمسا وغيرها من الدول، وكان ذات تأثير في فتح المجال أمام المنظمة وسببا في تشجيع الدول الأخرى لإقامة علاقة مع المنظمة . كما علق الدكتور نبيل " أكيد أن الموقف الفرنسي كان دائما أكثر تقدما من غيره داخل الاتحاد الأوروبي خصوصا مقارنة مع الدور البريطاني المتخلف تجاه القضية. وليس هذان الموقفان الوحيدان اللذين يشيران لتقدم الموقف الفرنسي ،فانا أستطيع أن اذكر العديد من المواقف الفرنسية الداعمة للقضية.فموقف فرنسا كان مميزا أثناء حصار بيروت حيث ساهمت بتأمين خروج العديد من الشخصيات الفلسطينية، كما أمنت خروج الرئيس الراحل أبو عمار . أيضا كان لها دور فعال تجاه السلطة خاصة زيارة الرئيس شيراك وتأكيديه على شرعية الدولة الفلسطينية . فالموقف الفرنسي كان دائما أكثر تقدما وريادة مقارنة مع الدور البريطاني سواء تجاه المنظمة أو السلطة الفلسطينية". (انظر الملحق، رقم ١ و ٣ و ٥) تعقيبا على هذه التصريحات أنا أعتقد أن السياسة الفرنسية كانت دائما متقدما بدوره الداعم للقضية والشعب الفلسطيني ،والشعب الفلسطيني بحاجة لتلك السياسة التي كانت في تشجيع العديد من الدول الأوروبية لإقامة علاقة مع المنظمة وسببا في فتح المجال للقاءات متتالية.

وفي ٢٥ تشرين الأول ١٩٧٤ صرح الرئيس جكسار لوكالة رويترز للأخبار أنه "قد حان الأوان لإعطاء الفلسطينيين وطناً، فالعدالة تقتضي إيجاد حل عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية" (الأزرع ١٩٩١، ص ٢١٠-٢٥٠). وفقاً لتلك التطورات أعلنت فرنسا رسمياً عبر بيان وزارة الخارجية فتح مكتب رسمي للمنظمة في باريس للإعلام والارتباط، وذلك في ٣١ تشرين الأول ١٩٧٥. حيث أكدت الخارجية الفرنسية في تصريح الإعلان "إنّ الحكومة الفرنسية قررت الموافقة على فتح مكتب إعلام وارتباط للمنظمة من أجل تسهيل الحوار مع المنظمة في ضوء إيجاد تسوية للصراع العربي- الإسرائيلي". (البرغوثي ١٩٩٩، ص ٧٧-١١٤). كما مهد افتتاح هذا المكتب الطريق للمسؤولين الفلسطينيين للوصول لباريس ولا سيما لوزارة الخارجية الفرنسية (الكروسية)، كما أنه ساهم في مساعدة الشعب الفلسطيني للحصول على تأييد أوروبي تدريجياً كونه يعد المكتب الإعلامي الأول للمنظمة في دولة أوروبية. وعندما صوتت الأمم المتحدة لجانب مشروع قرار دعوة المنظمة للمشاركة في مناقشة القضية الفلسطينية أمام الجمعية العامة، حيث صدر قرار رقم (٣٢١٠) في ١٤ تشرين الأول ١٩٧٤م، كانت فرنسا من أهم الدول التي أيدت هذا القرار. فلقد لعبت فرنسا دوراً قيادياً متميزاً يسعى لدعم المنظمة وتأييدها، كما يهدف لإيجاد تسوية عادلة تحقق الأمن القومي العربي وتحافظ على حماية الأمن الأوروبي. كما تسببت قراراتها في تطور الموقف الأوروبي تجاه القضية، وعمدت إلى تسهيل الاتصالات واللقاءات المستمرة، ولم يكن الدور الفرنسي مقتصرًا على علاقة السفارة الفرنسية مع قيادة المنظمة في فرنسا، وإنما شملت الاتصالات مع قيادة المنظمة في بيروت وتونس ودمشق وغيرها من البلدان. (أبو عفيفة ٢٠٠٠، ص ٤٤٣-٥٣٢).

وفي ٣١ تشرين الأول ١٩٧٥ دعمت فرنسا على فتح مكتب رسمي للمنظمة في باريس، كما أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية عن فتح مكتب إعلام للمنظمة سعياً لإيجاد حل للقضية، وقبل الموافقة على فتح مكتب للمنظمة كان للمنظمة مقر في الجامعة العربية في باريس. تطورت العلاقات الفرنسية الفلسطينية، وتعززت في عهد الرئيس ديغول، على الرغم من وجود العديد من الضغوطات الأمريكية المتواصلة على فرنسا، بسبب تقربها من المنظمة والاعتراف بها. (المصدر السابق، ص ٤٤٣-٥٣٢).

ولم يكن هذا الموقف الفرنسي الوحيد تجاه القضية، فلقد أعلن وزير الخارجية الفرنسي ميشيل جويبير في مقالة نشرت في الكويت في ٢٢ كانون الأول ١٩٨٠ "لا يمكن حل مشكلة الشرق الأوسط بدون إشراك القضية الفلسطينية بحل". (نوفل ١٩٨٤، ص ١٠٠-١٤٠). كما أيده وزير الخارجية اللاحق كلورشيون في حديث له لمجلة موندي مورنتع اللبنانية التي نشرت في ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٢ "إنّ الفلسطينيين مناضلون ولا بدّ من التفاوض مع المنظمة". (إبراهيم

١٩٩٠، ص ١٦). نلاحظ أنّ الجهود الفرنسية تمحورت حول صقل ودعم المنظمة من خلال العديد من التصريحات واللقاءات وذلك يعد بمثابة القوى لحصول المنظمة على تأييد أوروبي موحد، وأيضاً الضغط على الدول الأخرى، تقبل المنظمة كمثل شرعي للفلسطينيين. فوجود فرنسا بجانب المنظمة يعد مساهمة عظيمة من قبل أحد الدول الرائدة الأوروبية التي وقفت في وجه العديد من الانتقادات والضغوطات الدولية، ولم تقتصر المساهمات الفرنسية بالتصريحات واللقاءات المختلفة، وإنما عمدت فرنسا لإشراك المنظمة في الاحتفالات الرسمية تمهيدا لدخولها وبروزها على الساحة الدولية. ففي ١٤ تموز ١٩٨٦ جرى احتفال في قصر اليزية في باريس بمناسبة العيد الوطني الفرنسي، وبمناسبة هذا الاحتفال دعت الحكومة الفرنسية لأول مرة منذ عشر سنوات ممثل المنظمة في باريس لحضور الاحتفال، كما دعى الرئيس جاك شيراك السيد إبراهيم الصوص ممثل المنظمة لحضور عشاء على شرف سفراء الدول العربية في ١٥ تموز ١٩٨٦. (نوفل ١٩٨٤، ص ٤٦-١٢٠).

هذا التطور في العلاقات الثنائية أدى لانتقاد إسرائيل التطورات الفرنسية الفلسطينية، وأعرّبها عن قلقها إزاء تلك التطورات، فلقد صرحت في صحيفة معاريف الإسرائيلية في ١٥ تموز ١٩٨٦ "لا بدّ من وجود أهمية غامضة تكمن وراء تلك التطورات الفرنسية". فلم تكن هذه التطورات تروق للعديد من القوى الدولية، حيث انتقد البعض التقرب الفرنسي من القضية، ورفض البعض الآخر الوقوف أمام القرارات الدولية للدول العظمى أمثال الولايات المتحدة الأمريكية.

بالحديث عن الموقف البريطاني، لم تكن بريطانيا عضواً عاملاً بالجماعة الأوروبية، لذلك غلب عليها طابع السياسة القومية. فلقد صاغت الدبلوماسية البريطانية القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن والخاص بتسوية الصراع في الشرق الأوسط بكل غموضه، حيث لم يتعرض للقضية الفلسطينية سوى كقضية لاجئين. ورغم انتقاد بعض النواب للإجراءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، أمثال النائبة مرجريت ماكاي التي نظمت أسبوعاً للتضامن مع فلسطين، فهذه الآراء لم يتجاوز النقد. (الأزعر ١٩٩١، ص ١٢٨)

حرصت السياسة البريطانية منذ البداية على اتخاذ موقف مشابه للموقف الأمريكي، وذلك بسبب ازدياد عدد الأعضاء اليهود في مجلس اللوردات إلى ٢٢ عضواً، و٢٩ عضواً في مجلس العموم، وهي نسبة تزيد عن عدد اليهود في بريطانيا. حيث احتل اليهود أماكن صنع القرار في بريطانيا، كذلك في أمريكا. (المصدر السابق، ص ١٢٨-١٢٩) كما أيد الدكتور القدوة في فترة السلطة الوطنية وحتى خلال فترة منظمة التحرير اتسمت السياسة البريطانية بأنها غاية في السوء. حتى أكون أكثر دقة السياسة البريطانية تغيرت من السياسة التقليدية التي تحكمها

السياسية الخارجية إلى سياسة رئاسة الوزراء والتي جاءت لتحمي مصالح توني بليير الشخصية، بالتأكيد جانب من هذه السياسة تابع للأمريكان . المشكلة هي أن سياسة الوزراء استولت تدريجياً مما تسبب بوجود العديد من المتغيرات الهامة في سمات السياسة الجديدة أبرز سمة فيها هي محاولة عدم الابتعاد عن الموقف الأمريكي حتى لو أدى ذلك لعدم الانصياع لموقف أوروبي موحد حتى لو كان الخيار بين أوروبا وأمريكا، فإن بريطانيا بسياستها سوف تحاول عدم الابتعاد عن الموقف الأمريكي . أمثلة بارزة في مجلس الأمن مثلاً تقليدياً كان هناك موقف أوروبي موحد حول الشرق الأوسط وفي وقت من الأوقات اتخذت بريطانيا موقف عدم الموافقة على أي شيء ترفضه الولايات المتحدة الدليل على ذلك تصريحها الذي يقول : " يجب أن نكون خطوة واحدة خلف الأمريكان وليس خطوتين " ، يعني إذا أمريكا كانت ضد مشروع قرار حتماً بريطانيا لن تؤيده ، وفي أحسن الأحوال تمتنع عن التصويت . هذا التغيير في الموقف البريطاني أدى لانتهاج إمكانية إيجاد موقف أوروبي موحد لأنه أدى لتهميش الموقف البريطاني في مجلس الأمن لأنه صار سعرها معروفاً، إذا أمريكا كانت ضد فبريطانيا ضد أو تمتنع عن التصويت؛ ورأينا هذا انشقاق في الموقف البريطاني اثنين مع قرار ما واثنين امتناع، هذا الكلام في منتهى الخطورة عندما تقول بلد ما نحن مع سياسة أمريكا، طبعاً هذا ليس علنياً . يعني هذا أدى لتغيير اللعبة في مجلس الأمن . أما السياسة الفرنسية فمنطلقاتها لا علاقة لها بالشرق الأوسط، منطلقاتها كون الفرنسيين أخذوا موقف التوفيق بين المعارض والمؤيد ومحاولة تقديم بعض التسهيلات والدعم للفلسطينيين، فرنسا في الإجراءات هي غير معنية خاصة أنها تستند أنها قوى عظمى نووية ترفض الانصياع لسلطة حاكم أو إتباع موقف استشاري معين . مثال على ذلك في محكمة العدل العليا كلاهما لا يفضل الذهاب للمحكمة ولكن فرنسا في الإجراء هي غير معنية وفي الجوهر هي معنية . أما بريطانيا فهي تحاول منع المحكمة من التعامل مع الموضوع . بريطانيا لها الفضل في تعبئة المعسكر المعارض فهي جزء فاعل في معارضة التوجه الفلسطيني وهذا أدى لانشقاق كامل في الموقف الأوروبي ، بريطانيا ومعها هولندا معارض، إيرلندا والسويد معنا، أما فرنسا بين معارض ومؤيد . الفرنسيين يريدون المساعدة ولكن سبب المعارضة أحياناً هي المشاكل الإجرائية. وهذا الموقف البريطاني طبعاً ضد الحركة السياسية الفلسطينية." (انظر الملحق، رقم ٤) وعلق ايلان "أنه من الطبيعي أن تكون القرارات البريطانية مشابهة للقرارات الأمريكية، كون أن أمريكا تعتبر نفسها أنها المسؤولة عن الأمور المتعلقة بالشؤون السياسية والأمنية هو فقط اختصاصها". (انظر الملحق، رقم ٢)

تعقيباً على ذلك لقد اعتبر الدكتور ناصر تشابه القرارات الأمريكية أمراً في منتهى الخطورة، بينما اعتبرها ايلان من الأمور الطبيعية. تعقيباً على تلك التصريحات حقيقة أنه ليس من

الطبيعي اتباع قرارات دولة ما في مختلف الأمور دون إبداء أي اعتراض لابد من اتخاذ مواقف مستقلة وعقلانية؛ فإذا كانت هذه الدولة على خلاف مع دولة أخرى هذا لا يعني أن نكون كذلك بل يجب أن تكون العلاقات الدولية مدروسة وعقلانية بما يحقق المصالح المرجوة دون وجود أي ضرر . وأنا أرى أن بريطانيا لعبت دور المؤيد للولايات المتحدة كونها أرادت التدخل بقضية لها شأنها الدولي دون فتح باب الخلاف مع أعظم قوى في العالم.

منذ البداية كانت بريطانيا رافضة للتعامل مع منظمة التحرير، ولكنها وافقت على فتح مكتب إعلامي للمنظمة، فيكون هذا بمثابة الاعتراف الواقعي السياسي وليس الرسمي. حيث تم فتح المكتب الإعلامي بسبب المتطلبات السياسية وليس اعترافاً رسمياً من بريطانيا (أرشيف مكتب الرئاسة، ص ١٨). حيث ألقى السيد عفيف صافية المندوب الفلسطيني العام في بريطانيا محاضرة تمحورت حول مهمة الممثلة الفلسطينية في لندن، واستعرض صافية في محاضرتة في ٣١ تموز ٢٠٠٥، أن بداية التمثيل الفلسطيني الدبلوماسي في بريطانيا، حيث بدأت البعثة عملها في نطاق مكتب الجامعة العربية وكان ذلك حتى نهاية عام ١٩٨٢. (صافية ٢٠٠٥، ص ١-٣) على الرغم من تطور الموقف البريطاني تجاه الفلسطينيين، إلا أن الحكومة البريطانية أصرت على رفضها التعامل مع المنظمة، حيث كان ذلك واضحاً في إعلان رئيسة الحكومة مارجريت تاتشر بعدم لقاء أي مسؤول من المنظمة. (صفوة ١٩٩٢، ص ٢٢).

حيث صرح الدكتور عبد الله : "أنه لم تكن بريطانيا ذات توجه ايجابي تجاه المنظمة، فلقد كانت معظم مواقفها السياسية ذات توجه أمريكي، حتى أن تصويتها في عتبة الأمم المتحدة كان محدوداً لصالح الفلسطينيين." وقال الدكتور ناصر: "لقد كانت السياسة البريطانية غاية في السوء تجاه المنظمة، ولقد اتضح ذلك من خلال تصريحاتها العديدة تجاه المنظمة، وتصويتها ضد مصلحة الشعب الفلسطيني، وأضاف إن السياسة البريطانية كانت ضليعة في تحريض ودعم المعسكر المعارض للمصالح الفلسطينية". بينما أشار ايلان إلى الدور الرئيسي الذي لعبته بريطانيا كوسيط بين الفلسطينيين والأمريكان كون أمريكا رفضت التعامل مع المنظمة مباشرة واعتبرتها منظمة إرهابية، وأضاف السيد أحمد عبد الرحمن قائلاً: "حقيقة أن السياسة البريطانية حاولت بذل مجهود من أجل إنهاء التوتر، ولكنها كانت تفتقد الآلية في تحقيق تصريحاتها . لقد كان هناك مكتب للمنظمة في أوائل السبعينات في بريطانيا عبر الجامعة العربية كان أول مسئول على ما أذكر السيد حمادي الذي اغتيل في لندن، وكان هناك تواصل مع حكومة حزب العمال وكانت هذه العلاقة شبه رسمية وليست رسمية، وتطور بعد ذلك حتى أصبح هناك مكتب للمنظمة وبصيغة ما رسمية وسياسية . طبعاً العلاقة مرت بتأزم في أواسط الثمانينات بالضبط في ١٩٨٥، وكان أول لقاء رسمي بعد ١٩٨٨." (انظر الملحق، رقم ١ و ٢ و ٣ و ٤)

تعقياً على الموقف الفلسطيني المعلن من قبل بعض المسؤولين ذوات الأدوار الرئيسية في السياسة الفلسطينية. نلاحظ تبايناً ملحوظاً في التصريحات الفلسطينية، نلاحظ أن البعض أعزى ذلك كون الدور البريطاني كان ضليعاً في تحريض ودعم المعسكر المعارض للمصالح الفلسطينية، بينما برز اتجاه يبرر السياسة البريطانية بأنها حاولت بذل مجهود من أجل إنهاء التوتر، ولكنها كانت تفتقد الآلية في تحقيق تصريحاتها؛ والبعض الآخر أكد على أهمية الدور البريطاني الذي برز كوسيط بين الفلسطينيين والأمريكان. هذا التباين أظهر الموقف الفلسطيني المشتت في تصريحاته. أنا أتفق أن السياسة البريطانية كانت ضليعة في تحريض ودعم المعسكر المعارض للمصالح الفلسطينية، ولا أعتقد أنها حاولت بذلت مجهود كاف من أجل إنهاء التوتر، وكما أنني لا أتفق مع تصريح أحمد عبد الرحمن أنها كانت تفتقد الآلية في تحقيق تصريحاتها فهي لديها الآلية ولكن الموجهة في الاتجاه التي تراه صحيحاً و المتوافق مع التصريحات الأمريكية ضد المصلحة الفلسطينية.

وفي عام ١٩٨٢ سمحت بريطانيا للمثلية الفلسطينية باستقلال مقر خاص لها، على أن يطلق عليها مكتب المعلومات التابع للمنظمة فعلى الرغم من افتتاح مكتب المعلومات، إلا أن رئيسة الحكومة تاتشر رفضت استقبال المبعوثين الفلسطينيين في اللجنة السباعية العربية المنبثقة عن مؤتمر فاس عام ١٩٨٢، حيث يشير هذا الموقف على تشدد الموقف البريطاني تجاه المنظمة، حيث أصرت على رفض لقاء أي مسؤول ينتمي للمنظمة. ففي أواخر شهر أيار ١٩٨٦ طالبت رئيسة الحكومة تاتشر بإيجاد منظمة بديلة لمنظمة التحرير لتمثل الشعب الفلسطيني. (أبو عفيفة ٢٠٠٠، ص ٧٧-١٢٠) و(صافية ٢٠٠٥، ص ١-٣). وعلق شعث " المنظمة حصلت على اعترافات لها كمنظمة. بريطانيا بقيت متحفظة، ففي منتصف الثمانينات تحديداً في ١٩٨٥ وافقت وزيرة الخارجية البريطانية تاتشر على لقاء ممثلين المنظمة أمثال المجالي و محمد ملح و آخرون، ولكن تم إلغاء هذا اللقاء بسبب رفض الممثلين الفلسطينيين الاعتراف بحق إسرائيل ضمن الحدود الآمنة، ومن ثم صعدت موقفها الرسمي تجاه المنظمة حتى تم الحصول على اعتراف رسمي". (انظر الملحق، رقم ٥)

وبسبب العديد من الضغوطات على الحكومة البريطانية تسبب في تغير الموقف البريطاني بشكل تدريجي حيث تم الاجتماع بين وزير الخارجية البريطانية جيفرى هاو والوفد الفلسطيني في لندن عام ١٩٨٥. كما أن الأحزاب المعارضة البريطانية كان لها دور مؤيد في تغيير الاتجاه البريطاني، حيث أصر ديفيد ستيل زعيم حزب الأحرار على إجراء محادثات رسمية مع المنظمة. كما صرح اللورد كارنغتون وزير الخارجية البريطاني من حزب العمال في كلمة ألقاها أمام الجالية العربية في لندن في ٢١ كانون الثاني ١٩٨١ "إن حق الفلسطينيين في تقرير

مصيرهم يعتبر شرطاً أساسياً لإقرار سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط"، وأضاف كارنغتون في مقابلة له أجراها مع هيئة الإذاعة البريطانية عام ١٩٨١ "ثنتنا أم أئبنا المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ولا مفر من الاستماع لوجهة نظرها" (صفوة ١٩٩٢، ص١٢-٢٨).

وأضاف الدكتور عبد الله " أنا لا اتفق مع العديد من الكتاب الذين يصرون على أن الاعتراف بالمنظمة جاء بسبب الضغوطات الداخلية، الأحزاب البريطانية لعبت دور ولكن لم تكن سبباً أساسياً يعتمد عليه فالروابط والأعضاء كان لهم دور رئيسي، فالممثلين في بريطانيا بدءاً بالمرحوم سعيد حتى عفيف صافية تميزوا بحنكة سياسية، وكان لهم دور كبير في انسجام الممثلة ببريطانيا". وأضاف أحمد عبد الرحمن كان لهم دور كبير من خلال بعض النقابات والمتقنين ودفع الاتجاه البريطاني لرسم سياستها حسب دورها في الشرق الأوسط . وعلق ايلان قائلاً: " أنا لا اعتقد أن الأحزاب الداخلية كانت من المسببات التي دعمت العلاقات الثنائية بين المنظمة و بريطانيا ، كون كل حزب يحوي المؤيد و المعارض للقضية الفلسطينية". (انظر الملحق، رقم ١ و ٣) أنا في اعتقادي أن الضغوطات الداخلية كالأحزاب البريطانية لعبت دور في دفع العلاقات الثنائية إلى الأمام و لم تكن سبباً أساسياً .

أشارت العديد من الدلائل والضغوطات المتعددة إلى موافقة اجتماع رئيسة الحكومة تاتشر في ١٢ تشرين الأول ١٩٨٥ مع الوفد الفلسطيني - الأردني المشترك، إلا أنه تم إلغاء اللقاء بعد وصول أعضاء الوفد الفلسطيني الأربعة طاهر المصري، وعبد الوهاب المجالي، ومحمد ملحم وإيليا خوري إلى لندن. حيث أوضح وزير الدولة البريطاني دنيس هيلي رفض اللقاء بسبب رفض محمد ملحم التوقيع على بيان قدمه له البريطانيون ينص على اعتراف البيان بحق إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها وبحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وفقاً للبيانات الفلسطينية أشاروا إلى أن بريطانيا قامت بإضافة التعديلات على البيانات باللحظة الأخيرة، وهذا التعديل تمثل في عبارة حق إسرائيل في الوجود (نوفل ١٩٨٤، ص١٤-١٢٠)، كما حمل الأردنيون الفلسطينيين مسؤولية إلغاء اللقاء، ووفقاً للرواية الفلسطينية فإن محمد ملحم رفض التوقيع بسبب عدم وجود تفاصيل كاملة. وأضاف السيد خالد الحسن أن رئيسة الحكومة هي المسؤولة الوحيدة بسبب إدخالها أفكاراً أمريكية، وبسبب إلغاء اللقاء تسبب في ظهور العديد من الآثار السلبية الواضحة في مسار التحرك السياسي المشترك. (المصدر السابق، ص٧٧-١٢٠).

بسبب العديد من الضغوطات الخارجية والداخلية وافقت الحكومة البريطانية على فتح مكتب خاص للممثلة العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٨. (أرشيف مكتب الرئاسة، ص١-١)

١٨) وفي عام ٩٣ بعد إعلان التوقيع على أوصلو أعيد تسمية الممثلة العامة باسم الممثلة الفلسطينية، وسمحت الحكومة البريطانية برفع العلم الفلسطيني عليها، كما أضاف السيد عفيف صافية إن أول مندوب في لندن للمنظمة هو سعيد حماني الذي اغتيل عام ١٩٧٨، ثم خلفه نبيل رملوي حتى عام ١٩٨٣، وأعقبه السيد فيصل عويضة لعام ١٩٩٠. أمّا صافية فهو المندوب الفلسطيني الرابع، حيث تولى صافية المكتب عام ١٩٩٠، وكان فيه ٢١ موظفاً، أمّا الآن فيوجد فيه ٨ موظفين. خلال ١٥ عاماً تعامل صافية مع ثلاثة رؤساء وزارات بريطانية، وأربع وزراء خارجية، ورتب لعشر زيارات قام بها الرئيس الراحل ياسر عرفات للندن. كما أوضح صافية أنّ مستوى التمثيل تم رفعه تدريجياً، ولم يكن يسمح بأي مقابلات على المستوى الوزاري. كما أوضح أنّ مهام مكتبه لا تختلف عن مهام السفارات العادية دون أن تحظى بامتيازات الحضانة الدبلوماسية. وأنه يتعامل مع مختلف المستويات الحكومية والبرلمانية، والأحزاب والمنظمات غير الحكومية، والجاليات العربية والمنظمات اليهودية. (صافية ٢٠٠٥، ص ١-٣) كما تحدث السيد عفيف صافية عن الجاليات العربية في بريطانيا، حيث أشار إلى أنها تعد أصغر من الجاليات الأخرى في الدول الأوروبية، حيث يوجد العديد من المؤسسات الخيرية الفلسطينية، وأكثر من مئة صحفي وجمعية للمغتربين، وأربع مئة ألف عربي بريطاني غير ممثلين في مجلس العموم. كما أوضح صافية وجود العديد من الصعوبات التي واجهته أثناء توليه مهامه كمندوب في ترتيب المقابلات بين شخصيات الحكومة البريطانية والشخصيات الفلسطينية، وأشار صافية إلى أنّ الجهود البريطانية لم تكن على المستوى المطلوب، حيث عقد رئيس الوزراء البريطاني توني بليز في ٢٠٠٣ مؤتمر دولي يتحدث عن تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وتم تقليص الموضوع للحديث عن إصلاح المؤسسات الفلسطينية، إلا أنّ شارون منع وصول المشاركين الفلسطينيين وأفضل المؤتمر. (المصدر السابق، ص ١-٣)

من التحليل السابق نلاحظ أنّ وزارة الخارجية الفرنسية تعاملت بشكل ثابت وعلني تجاه القضية، كما أنها ساهمت في تطور العلاقات الأوروبية-العربية عبر الفترات الزمنية المتلاحقة، وعمدت لإبرام اللقاءات الثنائية حرصاً منها لعدم تفاقم الموقف. ومن أجل التوصل لتسوية سلمية عادلة، والمساهمة في الحفاظ على الأمن القومي الأوروبي. أمّا وزارة الخارجية البريطانية فإنها تعمدت تجاهل المنظمة وحرصت على اتخاذ القرارات المنسجمة مع القرارات الأمريكية. كما سعت المنظمة الدولية الفلسطينية لانتزاع اعتراف أوروبي موحد، وذلك لأهمية القوى الأوروبية في الساحة الدولية، وبسبب دورها المساعد في اتخاذ العديد من القرارات التي تساهم في الضغط على الولايات المتحدة، وتحقيق المرامي للتوصل لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي. بسبب الجهود الفلسطينية والجهود الأوروبية المتمثلة بالتحركات والقرارات الفرنسية

جاءت المبادرة الأوروبية في ١٣ حزيران عام ١٩٨٠، حيث صدر بيان البندقية حول الشرق الأوسط، حيث تضمن انتقاداً للسياسة الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية مع التأكيد على أهمية مشاركة منظمة التحرير في الحوارات المختلفة من أجل إيجاد حل شامل للصراع والذي يلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ويمكنه من ممارسة حقه في تقرير المصير، ففي تعليق للرئيس الراحل ياسر عرفات على البيان الأوروبي المذكور في مقال نشرته الشؤون الفلسطينية في أيلول عام ١٩٨٠، حيث صرح بأنّ هذا الإعلان جاء بعد فشل مباحثات الحكم الذاتي بين مصر وإسرائيل، كما تعتبر هذه الاتفاقية مكتملة للنقص الوارد في اتفاقية كامب ديفيد، حيث أنّ هذه المبادرة جاءت لتعزيز الموقف الفلسطيني والمحاولة لإيصال المنظمة للحوارات واللقاءات الدولية. كما تسبب هذا البيان في شباط عام ١٩٨١ برفض الولايات المتحدة المبادرات المستقلة الأوروبية، وذلك بسبب أنّ هذه المبادرات والقرارات جاءت مناقضة للقرارات الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط. (الرجائي ١٩٩٧، ص ١-٤٠).

على الرغم من صدور هذا البيان باسم الدول الأوروبية الموحدة، وبمساهمة فرنسية كبيرة، نلاحظ أنّ بريطانيا بقيت رافضة للتعامل مع المنظمة ورافضة للمبادرة التي تعترف بالمنظمة ومنحازة للموقف الأمريكي. كما أنّ هذه المبادرة لم تساهم في حماية العديد من ممثلي المنظمة في العديد من العواصم الأوروبية المختلفة، وذلك بسبب العديد من الاغتيالات التي استهدفت ممثلي المنظمة في مناطق أوروبية عديدة، أمثال السيد نعيم خضر في بروكسل أول حزيران عام ١٩٨١، كما لم تكن هذه الحادثة الوحيدة التي اغتيل فيها ممثل المنظمة في بلجيكا والصانع الرئيسي للحوار الأوروبي - العربي (شبيب ١٩٨٨، ص ١-٤٦). ولقد كانت هذه المبادرة بمثابة اعتراف رسمي بالمنظمة، ولكن تسببت في العديد من الأحداث المناقضة للاتفاقية، كما أنها رفضت من العديد من الدول الأوروبية والدول الخارجية، لذلك لم تكن هذه المبادرة تشكل نسبة تحول حقيقية للمنظمة، وإنما عبرت عن محاولة ولكن لم تصمد طويلاً. فعلى الرغم من الموقف الفرنسي من القضية، حيث يعد أكثر تفهماً من غيره من الدول الغربية، إلا أنه لم يسلم من الانتقادات الفلسطينية. لقد توترت العلاقات بين فرنسا والمنظمة على إثر دعوة ديستان في ٢١ أيار ١٩٧٦ عندما كان في نيوآوريانز في الولايات المتحدة، عن استعداد بلاده لإرسال قوات فرنسية إلى لبنان، مما أثار المقاومة الفلسطينية باعتبار ذلك تدخلاً فرنسياً عسكرياً، وأنّ هذه الدعوة تمت بالتنسيق مع الولايات المتحدة، لضرب الوجود الفلسطيني والحركة الوطنية اللبنانية لصالح إسرائيل، كما اتهم عرفات فرنسا أنها مشتركة مع الولايات المتحدة لإيقاف الثورة الفلسطينية. (نوفل ١٩٨٤، ١١٢-٢٠٠).

كما أعرب الرئيس عرفات عن قلقه إزاء ابتعاد الرئيس الفرنسي عن سياسة الجنرال ديغول في الشرق الأوسط، كما أكد عز الدين ممثل المنظمة لبيرسبيرل قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الكي درورسيه "نحن يمكن أن نفهم أن تدعو فرنسا لعقد مؤتمر سلام للبنان في باريس، ولكن ليس إرسال قوات فرنسية أمر لا يمكن قبوله، وإنما نميز بين موقف الولايات المتحدة المعادية للقضية، وبين الموقف الفرنسي التي قامت بخطوات إيجابية في السابق". (البرغوثي ١٩٩٩، ص ٧٧-٨٦). كما حاول العديد من الشخصيات الفرنسية الهامة تبرير الدعوة كونها لا تعتبر تدخلاً عسكرياً في لبنان، وإنما محاولة لوقف الممارك. كما أنّ فرنسا غير معنية بسقوط ضحايا فرنسيين"، وبسبب هذه الانتقادات طلب رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الخارجية الفرنسية، لقاء ممثل المنظمة بعد أسبوع، لينقل احتجاج فرنسا على الانتقادات كما سجلت فرنسا اقتراحاتها وأعلنت أنها لن ترسل قواتها إلاّ بطلب من جميع الأطراف المتنازعة في لبنان لإيجاد تسوية شاملة، وفي ١٩ آذار ١٩٧٨ تم إرسال قوات دولية إلى جنوب لبنان من أجل مراقبة الحدود مع إسرائيل، بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥، حيث تمركزت القوات الفرنسية في المناطق التي يتواجد فيها الفلسطينيون في صيدا والصور، وبعد وصول القوات حدثت اشتباكات مسلحة بينها وبين قوات المقاومة، و استمر هذا الاشتباك لمدة ثلاثة أيام وزاد من حدة توتر العلاقات الفرنسية- الفلسطينية. (الأزعر ١٩٩١، ص ١٥٤-١٩٣).

كما أنّ هذه الحقبة التي تميزت بتوتر العلاقات الفرنسية- الفلسطينية، كانت بمثابة الانطلاقة لتأزم الموقف الفرنسي- الفلسطيني، حيث تطور الوضع لدى صعود الرئيس الفرنسي الجديد للسلطة، حيث تم إعادة دراسة السياسات الخارجية واللقاءات والحوارات المختلفة، وتم من خلال هذه الفترة تجديد العديد من الشخصيات الهامة وتغيير شامل للسياسة الفرنسية خاصة بوجود ميتران، الرئيس الفرنسي الداعم لإسرائيل. (المصدر السابق، ص ١٢٠-٢٠٠).

فبعد وصول الرئيس ميتران للحكم الذي تسبب في كبح الحوار الأوروبي- العربي، حيث عُرف الرئيس فرانسوا ميتران بأنه أكثر الرؤساء الفرنسيين قرباً من إسرائيل، كما وصفه المستشار السياسي الفرنسي جاك أتالي في مقابلة له مع إذاعة القنطرة في برنامج زيارات خاصة في ٧ شباط ٢٠٠٠. لقد تحدث خلال اللقاء عن شخصية الرئيس الراحل الذي عرفه من عام ١٩٦٦ وهو طالب بالجامعة، حيث وصفه أنه رجل تحدى الديمقراطية بعد الديجولية. فلقد اعتبر أنّ الفترة الديجولية مثلت ولم تمثل الديمقراطية، الديغولية مثلت الديمقراطية، بتحريض فرنسا من النازية، ورفضها لمهاجرة اليهود الجزائر، كذلك الحال ليهود أوروبا. ولم تمثل الديمقراطية بعد نهاية الاستعمار حافظت على الأفكار الثورية، لذلك كان بروز ميتران نقطة التحول في

السياسة الخارجية الفرنسية تجاه القضايا العربية، حيث يعتبر هذا التحول جذريا وليس تحولاً في الأسلوب وفقاً لشخصيته واعتقاداته. فقد تميزت سياسة ميتران بصيغة مناقضة لرؤساء المنصرمين أمثال ديغول وبومبيد وديستان. (فرشخ ١٩٨١، ص ٢٠-٥٠). كما تميزت حقبة ميتران بالوفاء لسياسة الولايات المتحدة مع الحرص على استقلال القرارات الفرنسية، هذا ما أكده المستشار جاك أتالي عندما سأله المذيع سامي كليب عن سياسة فرنسا وعلاقتها بالولايات المتحدة، فأجاب أنّ فرنسا والرئيس ميتران حليفان مخلصان للولايات المتحدة، وفي الوقت ذاته كان ميتران حريصاً على استقلال قراره، بمعنى أنه لم يكن يقبل أن تملى عليه القرارات الأمريكية، حيث أشار جاك أتالي أنّ فرنسا رفضت الرضوخ التام لأي قرارات أمريكية أو سوفيتية أو إنجليزية. (أتالي ٢٠٠٠/انترنت). كما عرف عن ميتران بصدافته وعلاقته الحميمة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شمعون بيرس، وعلاقتهم المتينة، حيث تمثلت هذه العلاقة في تبادل الزيارات العائلية المختلفة، هذا ما أكده السيد جيل ميناج فدير مدير مكتب الرئيس الراحل ميتران. (ميناج ٢٠٠٣/انترنت). إنّ موقف فرنسا من إسرائيل خلال تلك الحقبة كان ناجماً عن ثلاثة عناصر، أولاً تربية ميتران الخاصة، حيث تربى كاثوليكياً ولكن في محيط بروتستانتى، حيث كانت أمه كاثوليكية وتميل إلى البروتستانتية، حيث كان يدرك تماماً النظرة اليهودية لأرض إسرائيل. أمّا العنصر الثاني تلخص في سياسته اعتمدت على التوازن، حيث رفض ميتران إعطاء الانطباع أنّ فرنسا تختار فريقاً دون آخر، حيث تسعى فرنسا لتحفظ التوازن في التعامل. (محمود ٢٠٠٢، ص ٣٢-١). أمّا العنصر الثالث تميز في علاقته بإسرائيل، فهو باعتقاده أنّ التوازن كان غائباً، وبمجرد انتخابه أدرك أنّ موقف فرنسا لم يكن متوازناً. (أتالي ٢٠٠٠/انترنت).

ولعل أبرز تلك الاختلالات غير المتوازنة التي أشار إليها جاك أتالي عند حديثه عن عدم التوازن في السياسة الفرنسية ترسخت في بيان البنديقية في ١٣ حزيران عام ١٩٨٠، حيث تمحور البيان عن حق الشعب الفلسطيني، و عبر عن موقف فرنسا الذي اتسم بمقتطعة إسرائيل، وعلى الرغم من ذلك استمرت زيارة الإسرائيليين لفرنسا وزيارة الفرنسيين لإسرائيل. (المصدر السابق). لذلك من الأمور التي شجعت ميتران على تغيير السياسة الفرنسية كانت أسباب متنوعة مرتبطة بنشأته وموقفه وشخصته، لذلك عبرت السياسة الجديدة برئاسة ميتران عن رفضها بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية واعتبارها الممثل الشرعي والوحيد الذي يمكن أن يعبر عن الفلسطينيين. هذا ما أكده وزير الخارجية الفرنسي كلود شيون للزعيم فاروق القدومي في تموز عام ١٩٨١ عندما قال "من قال أنّ فرنسا لا تعرف فلسطينيين سوى منظمة التحرير". (نوفل ١٩٨٤، ص ٣٢-٥٦).

وعلق ايلان: "لقد تخوف العديد من صداقة ميتران لليهود، إلا أنه في اعتقادي لم يختلف عن السياسة الديغولية، فهو الذي أمن خروج الفلسطينيين من بيروت، و أمن خروج الرئيس الراحل أبو عمار من طرابلس. ولعل أبرز الدلائل على صداقة ميتران للفلسطينيين برزت في حوار الرئيس الراحل أبو عمار حين سأله أحد الصحفيين الفرنسيين عند وصولنا لباريس، لتسلم الرئيس الراحل جائزة اليونسيف عن سبب كره الفلسطينيين للرئيس ميتران وصادف ذلك الحدث يوم وفاة الرئيس الراحل ميتران، و أجاب أبو عمار " نحن لا نكره ميتران على العكس فهو صديق حميم للشعب الفلسطيني وعلاقتي به جيدة". و أضاف أحمد عبد الرحمن فرنسا منذ عهد ديغول وحتى في عهد ميتران كانت فرنسا على صلة مع الفلسطينيين وكانت الصلة قوية وباستمرار مؤيدة للفلسطينيين و ميتران تدخل كمتقف فرنسي مطلع على القضية اليهودية. لا بد أن نذكر دور ميتران عندما أمن خروج عرفات من بيروت لطرابلس، وأيضاً موقف شيراك عند زيارته للقدس متحدي الجانب الإسرائيلي. وهذا كان إشارة لموقفها الداعم لسياسة الفلسطينيين. ولكن أكيد كانت سياسة فرنسا أوضح من سياسة بريطانيا. و اضاف شعث " حقيقة أنا لا أستطيع مقارنة ميتران أو فصل سياسة ميتران عن باقي السياسات الفرنسية، حيث أن ميتران كان له دور رئيسي في أن تصبح المنظمة في وقته ممثل شرعي ولها وضعها الخاص في السياسة الدولية. أيضاً على الرغم من صداقة ميتران لاسرائيليين وعلاقاته الحميمة معهم ، فميتران قد ورث الموقف السياسي الفرنسي عن سابقه الرئيس ديغول". (انظر الملحق، رقم ١ و ٢ و ٥). انا أعتقد أن سياسة ميتران شكلت نقطة تحول كونه تحدث عن عدم التوازن في السياسة الفرنسية التي ترسخت في بيان البندقية في ١٣ حزيران عام ١٩٨٠، كما أن الأمور التي ساهمت على تغيير السياسة الفرنسية جاءت وفقاً لأسباب متنوعة مرتبطة بنشأته وموقفه وشخصته، لذلك عبرت السياسة الجديدة برئاسة ميتران عن نقطة تحول ترفض الاعتراف بالمنظمة التحرير الفلسطينية واعتبارها الممثل الشرعي والوحيد الذي يمكن أن يعبر عن الفلسطينيين.

وخلال تلك الحقبة تميز الموقف البريطاني تدريجياً بسبب التحولات الداخلية، وبسبب المتغيرات الدولية، ولكن لم يصل هذا التحول لدرجة الاعتراف الرسمي بالمنظمة، وإنما بسبب العديد من الضغوطات الداخلية والخارجية التي ساهمت في موافقة بريطانيا على مقابلة مسؤولي المنظمة، ولكن على أن يكون هذا اللقاء ضمن وفود عربية مشتركة وليس بشكل مستقل. فالسياسة البريطانية عمدت إلى التشدد على موقفها تجاه المنظمة واعتبارها أنها منظمة إرهابية ولا تمثل الشعب الفلسطيني. وأضاف الدكتور عبد الله "على الرغم من تأخر بريطانيا باعترافها بالمنظمة إلا أننا رغبتنا بخلق قاعدة برلمانية للفلسطينيين في الدول الغربية والاستفادة من حياتهم

البريقراطية، وتحمل كل مظاهر الرفض. لذلك أصر موسى العلمي مسئول مكتب الإعلام في بريطانيا على اختراق العمل البرلماني البريطاني لتوطيد علاقاتنا الثنائية" (انظر الملحق رقم ٣)

لقد تميزت حقبة الثمانينات بمراجعة العديد من المواقف لكلا السياستين الفرنسية والبريطانية، على أساس أن فرنسا تريد مراجعة مواقفها تجاه القضية، وعزمت على تغيير موقفها الرفض والمتشدد تجاه الإسرائيليين، كذلك الأمر بالنسبة للسياسة البريطانية التي غيرت من موقفها المتشدد تجاه المنظمة وتدرجياً وافقت على تقبل الحوار الفلسطيني، ولكن ضم وفود عربية. بالحديث عن الحقبة التاريخية المنصرمة، نلاحظ أن فرنسا كانت داعمة ورائدة في عقد العديد من اللقاءات والحوارات المتعددة فيما بينها وبين المنظمة. بينما كانت اللقاءات والحوارات البريطانية محدودة بسبب موقفها المتشدد تجاه المنظمة. أما في الحقبة التالية بفترة الثمانينات، سارع الاتحاد الأوروبي إلى التكيف مع انقلاب النظام الدولي حيث توحدت ألمانيا، وانتهت المفاوضات البيئية الأوروبية بالتوقيع على معاهدة الاتحاد الأوروبي في ماستريخت الهولندية في السابع من شباط ١٩٩٢. بعد أقل من سنة فوجئ العالم بالاتفاق الإسرائيلي والفلسطيني في ١٣ أيلول ١٩٩٣ في البيت الأبيض على اتفاقية أوسلو التي تتضمن اعترافاً متبادلاً بين الطرفين وانسحاب الإسرائيليين وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وعودة كوادر المنظمة من الخارج إلى مناطق السلطة التي باتت بزعامه الرئيس الراحل ياسر عرفات. (العزى ٢٠٠٣، ص ١١-٢٣).

أيد الاتحاد الأوروبي اتفاقية أوسلو التي تم توقيعها بإشراف الولايات المتحدة، وبالمقابل مهد الاتحاد الأوروبي لمؤتمر برلماني في مالابا ١٩٩٢ لدول المتوسط، حيث تم إعلان برشلونة في تشرين الثاني ١٩٩٥، والذي طرح قاعدة للتعاون الشامل بين سبع وعشرين دولة (خمسة عشر دولة أوروبية وثمانية دول عربية، إضافة إلى تركيا وإسرائيل وقبرص ومالطا)، حيث تركزت هذه الشراكة على ثلاثة مستويات:

- ١- الشراكة السياسية والأمنية.
- ٢- الشراكة الاقتصادية والمالية.
- ٣- الشراكة الاجتماعية والإنسانية.

حيث عكس هذا الاتحاد الأوروبي علاقته بدول حوض الدول، فلقد وقع الاتحاد الأوروبي خلال الذكرى العاشرة لإعلان برشلونة اتفاقيات شراكة مع كل الدول العربية، بما فيها السلطة الوطنية الفلسطينية. (صدقي ١٩٩٠، ص ١-٦٣).

من خلال تحليل الحقبات التاريخية نلاحظ أن فرنسا لعبت الدور المحرك السياسي للاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، فلولا إصرار فرنسا على الحضور في الشرق الأوسط لكان

الدور الأوروبي غائباً في المنطقة الشرق أوسطية، حيث أنّ معظم الدول الأوروبية ما عدا فرنسا أسلموا للأمريكيين شؤون المنطقة العربية، كما تعمدوا ذلك طيلة الحرب الباردة. وبسبب السياسة الفرنسية الداعمة للدول العربية جعلها عرضة للضغوطات الإسرائيلية والأمريكية، واتهامها بمعاداة السامية. لقد شكل الاعتراف بمنظمة التحرير المدخل الذي ساعد العديد من القوى الدولية على الاهتمام بالقضية الفلسطينية، والعمل على مساعدة الشعب الفلسطيني من أجل تخفيف معاناته و المساهمة في تكوين مجتمع صالح لأبناء كتب عليهم الظلم من قبل الاحتلال الإسرائيلي . ولعل أبرز تلك المساهمات جاءت من الطرف الأوروبي الذي قدم العديد من المساعدات عبر الفترات الزمنية المخلفة.

الفصل الرابع

- لمحة تاريخية عن المساعدات الأوروبية لتكوين مجتمع فلسطيني.
 - أ- استراتيجية التدخل.
 - ب- خطة تنفيذ العمل.
- المساعدات الأوروبية عبر مراحل زمنية مختلفة:
 - أ- مرحلة الصمود (٨٤-٨٧).
 - ب- مرحلة الاحتياجات الطارئة (٨٨-٩٠).
 - ج- مرحلة الحكم الذاتي (٩٤-٩٩).
 - د- مرحلة تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية.
 - أ- انشاء المؤسسات.
 - ب- تطوير القطاع الخاص.
 - ج- تنمية الموارد البشرية.

شرع الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدات للمجتمع الفلسطيني منذ عام ١٩٧١. حيث اقتصر الأمر في البداية على مساعدة اللاجئين الفلسطينيين من خلال وكالة الغوث والتشغيل. ومنذ عام ١٩٨١ سعى الاتحاد الأوروبي للعب دور محوري لإحلال عملية السلام في الشرق الأوسط. حيث تم توسيع دائرة المساعدات المقدمة لوكالة الغوث حيث شملت العديد من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية منها والأوروبية. كما تم تكثيف المساعدات في أعقاب العديد من الأزمات المختلفة التي تعرضت لها خزينة منظمة التحرير، وتراجعت قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها للفلسطينيين في الداخل. ولعل أبرز تلك التداخلات تمثلت في دعم النفقات المتكررة للمؤسسات التعليمية الفلسطينية التي كانت تعاني من أوضاع مزريّة. (نخلة ٢٠٠٤، ص ١-٢٨). في سياق التوقيع على اتفاقيات أوسلو في أيلول ١٩٩٣، وفي ظل تفعيل المجتمع الدولي من خلال مؤتمر المانحين المنعقد في واشنطن، باشر الاتحاد الأوروبي بوضع برنامج خاص للمساعدات من خلال التعهد بتقديم ٥٠٠ مليون يورو في الفترة الواقعة بين (٩٤-٩٨). (المصدر السابق، ص ١-٢٨)

حيث شملت على تقديم ٥٠ مليون يورو سنويا على شكل منح و ٢٥٠ مليون يورو على شكل قروض طويلة الأمد من قبل بنك الاستثمار الأوروبي (خضر ١٩٩٣، ص ٥٧٠-٦٠٠). فلقد اعتمدت استراتيجية الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية بفلسطين بمجمل سياساتها في الإطار المتوسطي، وتمثلت بملاح سياسة العامة، ومن خلال برنامج المؤشرات الوطنية التي تضع السياسات القطاعية مرة كل ثلاث سنوات، وخطة التمويل السنوية التي تظهر المشاريع الواجب تمويلها. فالسياسة العالمية لتدخل الاتحاد الأوروبي متمثلة بما يلي: _ تركيز سياسة التنمية المجتمعية على مبدأ التنمية الاجتماعية والبشرية ذات القابلية للاستدامة مع الحرص على الأنصاف والمشاركة، و التمسك بمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وسيادة القانون والحكم. كذلك محاربة الفقر والقضاء عليه. فلقد تسبب دخول الدول الأوروبية الجنوبية الواقعة على الحافة الشمالية من المتوسط للاتحاد (مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال)، تزايد الضغوطات من أجل تقديم المساعدات للدول الشرق أوسطية (خليل نخلة ١٩٨٩، ص ٢٨-٤٦). ومع صدور تعليمات المجلس للاتحاد الأوروبي التي تحمل رقم ٩٦/١٤٨٨ من media I تاريخ ٢٣ تموز ١٩٩٦ والذي عرف بـ media I والذي تعهد بتخصيص أكثر من ٣,٤ بليون يورو لفترة (٩٥ - ٩٩) التي شددت على ضرورة اتخاذ اجراءات مالية وفنية لتتوافق مع إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ضمن الإطار. وبعد خمسة أعوام من تنفيذ media I تبين أن الجهود كانت مشتتة ولم تسر الأمور كما يجب. (المصدر السابق، ص ٤٨-٧٦). كما تبنى المجلس الأوروبي المنعقد في سانتا ماريا دافيرا يومي ١٩ و ٢٠ حزيران ٢٠٠٠ استراتيجية مشتركة للاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط لتكون موجهة لسياسات وأنشطة

الاتحاد في تقديم الشراكة الأوروبية المتوسطية التي ظهرت . فإعلان برشلونة عام ١٩٩٥ الذي احتوى على أربعة أجزاء رئيسية؛ فالجزء الأول اعتمد على رؤية الاتحاد الأوروبي للمنطقة المتوسطية. أما الجزء الثاني الأهداف، والجزء الثالث يتحدث عن مجالات العمل ومبادرات محددة وأخيرا الأدوات والوسائل، فان الإستراتيجية المشتركة سوف تغطي الإسهام الأوروبي في ترسيخ السلام في الشرق الأوسط والتوصل لتسوية سلمية شاملة. فالإتحاد الأوروبي هدف لتحقيق الأمور التالية : إيجاد الظروف التي تتيح تنفيذ الاتفاقيات المعقودة بينهم وتطوير الأسس لعلاقات الجوار الطبيعية وتشجيع الأطراف على الدخول في برامج التعاون الإقليمي والإسهام في ترسيخ السلام في المنطقة بما في ذلك الاندماج الاقتصادي والتفاهم المشترك بين المجتمعات المدنية (خضر ١٩٩٣، ص ٥٧٩-٦٠٣). لقد طرأ تحول ملحوظ في دور الإتحاد الأوروبي كمصدر للمعونات الدولية خلال السنين الخمسة عشرة الماضية ، وتحديدًا منذ سقوط الجدار الحديدي في ١٩٨٩ . في البداية كانت المساعدات الخارجية توجه لمشاريع التنمية في المستعمرات السابقة لدول الأعضاء وبخاصة في أفريقيا ودول الكاريبي والمحيط الهادي. أما الآن فان اهتمامات الإتحاد اتسعت لتصل لدائرة عالمية تتجاوز المساعدات التنموية لتشمل مجالات عدة مثل إعادة الأعمار وبناء المؤسسات ودعم المشاريع الاقتصادية الكلية ومراقبة الانتخابات والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان . (أبو خلف ١٩٨٩، ص ١-٣٠).

لقد اعتمدت الاستراتيجية الأوروبية على الحد من التدهور الحاصل على الصعيد الاقتصادي وإعادة النمو الاقتصادي، واستتفار الكفاءات والقدرات المتوفرة في المجتمع الفلسطيني من أجل تحقيق تنمية ايجابية وقادرة على تحقيق حالة من التوازن. ولقد انعكست هذه السياسة من خلال برنامج المؤشرات الوطنية وهي وثيقة منبثقة عن الإتحاد الأوروبي التي تخضع لموافقة الإتحاد الأوروبي من السلطة الوطنية الفلسطينية تمهيدا لاعتمادها كأساس لاتحاد المشاريع والبرامج. كما يحدد برنامج المؤشرات الوطنية سلم الأولويات فيما يتعلق بالتدخل داخل أو عبر القطاعات المختلفة. حيث يتم أعداد حزم تمويلية تتضمن توقيت المؤشرات وحجم كل دفعة من دفعات الإتحاد مع مراعاة الأهداف المنشودة. وقد تضمنت هذه الوثيقة أربعة أهداف هي التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل واحياء تطوير المناطق الريفية، وتحسين الظروف الاجتماعية مع تنمية الموارد والبشرية، والاهتمام بالمؤسسات. وعلى ضوء تبني لائحة ميدا تو فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية في المفوضية، و التي تعرضت للنقد اللاذع الذي واجهته بعض الدول الأعضاء مثل إيرلندا نظرا لغياب التنسيق الجاد بين الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في عملية أعداد ورقة استراتيجية الدولة وبرنامج المؤشرات الوطنية وترافق ذلك مع ترددي الأوضاع في الساحة الفلسطينية خلال الانتفاضة نتيجة للاعتداءات الإسرائيلية والتصفيق الإسرائيلي على سبل العيش. (نخلة ٢٠٠٤، ص ٣٠-٥٦).

فقد وضعت المخصصات التي شملت المساعدة في تخفيف الصعوبات المالية الهائلة التي تواجه الفلسطينيين . فقد تم رفع المبلغ المقدم بصورة مباشرة للميزانية والبالغ عشرة ملايين يورو شهريا بواقع ٧,٥ مليون يورو إضافة لتقديم مساعدات غذائية طارئة عن طريق وكالة الغوث حيث وصلت المساعدات الإنسانية لعام ٢٠٠١ ٢٧,٦ مليون يورو. هذا ما أكدته ممثل الإتحاد الأوروبي في تصريح له لدى السلطة الوطنية مؤكدا أن الدول الأوروبية عاقدة العزم على مواصلة تقديم المساعدات للفلسطينيين لاعتبارات إنسانية وسياسية, على الرغم من طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي اريئيل شارون بأن يتوقف الإتحاد عن تقديم الأموال للسلطة الفلسطينية. حيث كشف الممثل النقيب عن أن الإتحاد الأوروبي قام بتقديم حوالي ٣٠٠ مليون دولار للسلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية. (خضر ١٩٩٣, ص ٤٨٠-٦٠٠). فخلال الإعداد لدعم عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل, حسب اتفاقيات أوسلو, قام البنك الدولي بتزويد وكالات الدعم المحتملة لبرنامج يحمل شعار الاستثمار من أجل السلام. وفي عام ١٩٩٣ خرج البنك بمجمل تصوره للخطة التنموية من خلال ستة مجلدات تتناول كل منها القضايا التالية: تنمية الأراضي المحتلة, والتركيز على الاقتصاد وتطوير القطاع الخاص, والزراعة, والبنى التحتية, والموارد البشرية, والسياسية, والاجتماعية. (المصدر السابق, ص ٤٨٠-٦٠٠). فالأهداف الرئيسي للإتحاد الأوروبي تركزت على تعزيز عملية السلام والإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتقوية أدوات الحكم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للسلطة الفلسطينية, بالإضافة لمساعدة الاقتصاد الفلسطيني للانتقال من التبعية الهيكلية لإسرائيل نحو اقتصاد يقوم على قاعدة إنتاجية أكثر تطورا مع علاقات تجارية أكثر انصافا مع الشركاء الإقليميين والدوليين. وبحلول العامين ٩٨-٩٩ فان عملية السلام وصلت إلى طريق مسدود. ومن أهم ما ورد في أول التقريرين السنويين (٩٨/٩٩) (٩٩/٩٩) (٢٠٠٠/٩٩) اللذين قدمتهما فريق media للصفة الغربية وغزة لمكتب ممثلة الإتحاد الأوروبي في القدس. لقد شهدت العملية السلمية حالة من الجمود ومن أجل الخروج من هذه الحالة انعقدت اجتماعات في مزرعة واي ريفر في ولاية ميريلاند بإشراف مباشر من الإدارة الأمريكية بمشاركة فلسطينية إسرائيلية وأمريكية. حيث ترافق مع زيارة قام بها الرئيس الراحل عرفات إلى فيينا حيث طالب بالمزيد من التعهدات الأوروبية لتقديم المساعدات. لقد استجابت القيادة للضغوطات الدولية بعدم الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية مع انتهاء مدة الفترة الانتقالية والتي يفترض أن تكون في ٤ أيار ٩٩ حسب اتفاقيات أوسلو. حيث اتسمت هذه الفترة بمسألة تنسيق الدعم وتزايد انخراط الوزارات المسؤولة في البحث عن المساعدات والتنسيق المسبق وتشجيع الأطراف المانحة. أما على الصعيد السياسي شهدت المنطقة حالة من الجمود المتعلقة بالعملية السياسية. فعلى المسار الفلسطيني لم يتم تطبيق كل ما تم الاتفاق عليه مع الإسرائيليين في الفترات الانتقالية. حيث

تراوحت المفاوضات بين التحريك تارة والتعليق تارة حول العديد من القضايا المختلفة مثل قضية القدس، والحدود، والمستوطنات، واللاجئين وغيرها. (المصدر السابق، ص ٤٨٠-٦٠٠) مع اندلاع الانتفاضة الثانية في أواخر أيلول عام ٢٠٠٠، طرأت تغييرات ملموسة في المناخ السائد، والملاحم الرئيسية تدريجيا عام ١٩٩٩، حيث تراوحت العملية السلمية بين الرفض الإسرائيلي لتطبيق الاتفاقيات المبرمة. (نخلة ٢٠٠٤، ص ١-١٠٠) وعلى ضوء ذلك برز الدور الأوروبي تمثل نسبة ما يحصل عليه الفرد بالمجتمع الفلسطيني في الضفة وغزة النسبة الأعلى لما يقدمه الاتحاد الأوروبي لأي مكان آخر في العالم. فالاتحاد الأوروبي هو أكبر الأطراف المانحة للمجتمع الفلسطيني حيث اعتمدت المنح الأوروبية بالأساس على ثلاثة خطوط تموينية:

١- عمليات الاتحاد ذات الصلة باتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية بالتزام سنوي يبلغ ٥٠ مليون يورو .

٢- المساعدات المقدمة لوكالة الغوث والتشغيل للاجئين والمتعلقة بتمويل المواثيق المشتركة للاتحاد والوكالة .

٣- المشاريع الواقعة ضمن برنامج Media ، وهي برامج المساعدات المقدمة للمجتمع الفلسطيني ضمن مساعدة الدول المتوسطة من غير الإضاء في الاتحاد. حيث بلغت الخطوط التمويلية الثلاثة من ٩٤ - ٩٩ مبلغ ٦٣٩،١ مليون يورو. بالإضافة إلى التزامات أكثر من ٦٦ مليون يورو من قبل المجلس الأوروبي لمدققي الحسابات لإنفاقها على ١٢ مجالا آخر. كما قام بنك الاستثمار الأوروبي بتوفير ٢١٤ مليون يورو للفلسطينيين من ٩٥ - ٩٩ على شكل قروض. حيث اقتصر تدخلات الاتحاد الأوروبي على أعمال محددة جاءت على مشاريع فردية مع فترة زمنية محددة. كما شملت التدخلات على خمس قطاعات هي التعليم ، الصحة، وبناء القدرات المؤسساتية والبنى التحتية، وتطوير القطاع الخاص، وسيادة القانون، والمجتمع المدني. وبناء القدرات المؤسساتية، لم يكن هناك إطار منهجي يتناول مسألة بناء القدرات المؤسساتية من قبل الاتحاد الأوروبي حول تقوية المؤسسات العامة الفلسطينية. (المصدر السابق، ص ٤٨٠-٦٠٠)

فقد عمدت الدول الأوروبية على تعزيز وبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية مثل الوزارات، والدوائر، والهيئات. فبفضل المنح والمساعدات تم إقامة المؤسسات بصورة جزئية. بما يتعلق مع الأولويات المعلنة لبناء القدرات المؤسساتية ، لعل أبرز تلك الأولويات دفع ٢,٥ مليون يورو لدعم وزارات السلطة الوطنية و ٦,٢ مليون يورو لرفع مستوى أداء وزارة المالية وتعزيز بيت الشرق من أجل تطوير القدس الشرقية ودفع ٧٠٠ ألف يورو لذلك. (أبو خلف ١٩٨٩، ص ٤٦-٦٢). فتم تخصيص ٢,٥ مليون لرفع مستوى ٥ وزارات تابعة للسلطة الفلسطينية وهي الحكم المحلي، والتربية والتعليم، والاقتصاد، والتجارة، والمواصلات، والاتصالات، والتركيز على دعم

وزارة الحكم المحلي, كما تم توفير رواتب كبار الموظفين وكذلك التدريب اللازم لهم والاستعانة بالكفاءات الموجودة في الخارج للمساعدة الفنية, كما تم الاستعانة بالأوروبيين في تسهيل شتى الأمور والمساهمة بالتوجيه والتدريب للفلسطينيين. ولعل أبرز ما جاء هو فكرة اتفاق الاتحاد الأوروبي مع منظمة التحرير الفلسطينية مع مجالي التجارة والتعاون. وكان الهدف تعزيز قدرة السلطة الوطنية على توفير خدمات جمركية فعالة. والأطراف المستهدفة شملت الإدارة العامة للجمارك, و دائرة الضريبة المضافة لوزارة المالية, وتم التعهد بصرف ١,٥ مليون يورو, وترافق ذلك مع التوقيع على اتفاقية مع وزارة المالية في تشرين الثاني ١٩٩٨. اكتشفت بروكسل أن تنفيذ هذا المشروع له أولوية سياسية, ومحاولة التوصل إلى الاتفاق المرحلي المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير في الاجتماع الذي عقد ببروكسل في أيار ٢٠٠٠ كما تم إنشاء نظام محوسب للإدارة الضريبية, والذي يشمل توحيد نظام الضرائب الفلسطيني والغاية من هذا التدخل كان من أجل توفير تحليل عملي مفصل لمجمل إدارة النظام الضريبي. (خضر ١٩٩٣, ص ٤٣٣-٤٦٨). بما في ذلك إدارة الجمارك مع تركيز خاص على ضريبة القيمة وضريبة الدخل, واعتبرت وزارة المالية أن هذا المشروع يقع على رأس أولوياتها. كما لعب وكيل الوزارة دوراً حيوياً في حث الاتحاد الأوروبي على تقديم العون. كما تعهد الاتحاد الأوروبي بتوفير ٥ ملايين يورو كما تم التوقيع على اتفاقية للتمويل من قبل وزير المالية بغزة بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٩٩, حيث نصت الاتفاقية على توفير المساعدات الفنية لإدارة الشؤون الضريبية على مختلف المستويات: تحليل الأنظمة, وتصميم وتركيب برامج الحاسوب بمختلف أنواعها مع كل المستلزمات للنظام الجديد, بما في ذلك الأجهزة والمركبات. أما التدخل الآخر حيث بدأ الإعداد له في منتصف عام ١٩٩٦ بالتعاون مع الراحل فيصل الحسيني الذي كان في حينه عضو اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير الفلسطينية ومسئولاً عن ملف القدس. حيث تمثل السياق بتوفير التمويل لخطة تطوير القدس والعمل مع الاتحاد على ذلك. تمثل الشق الأول من هذا التعاون في القدس وأجرى مخطط هولندي أمريكي, حرك الاتحاد الأوروبي من خلاله التحرك نحو قضية القدس. والنتيجة تم تخصيص ٧٠٠ ألف يورو من أجل إنهاء المشروع وتم التوقيع على اتفاقية بخصوص الموضوع في عام ٢٠٠٠ بين الاتحاد والدراسات العربية, ونصت الاتفاقية على تخصيص حوالي ٥٠% من المبالغ المتدهورة لطاقتهم الخبراء الأوروبيين المشرفين على تطوير استراتيجية القدس الشرقية. وشمل التقرير احتياجات المقدسيين في كافة المجالات العملية كالصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والاقتصاد والثقافة والتراث والحقوق الإنسانية والمدنية, وعلى الصعيد المحلي تم تشكيل لجنة إدارية مع اختيار مدير فلسطيني للإشراف على المشروع. (نخلة ٢٠٠٤, ص ٣٠-٧٠)

أما القطاع الخاص فقد باشر الاتحاد الأوروبي العمل على تطوير القطاع الخاص بتقديم المشاريع الصغيرة والمتوسطة منذ عام ١٩٨٧. حيث قدم الاتحاد المساعدات الفنية لاندماج هذه المؤسسات الاقراضية تحت لواء صندوق التنمية الفلسطيني لتوفير القروض اللازمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. فقد قامت وحدة العلاقات الخارجية في رئاسة الاتحاد بتشكيل بعثة خاصة في الأسبوع الأخير لشهر أيار عام ١٩٩٩ لتقييم عمل المركز والخروج بتوصية لتجديد أو عدم تجديد تفويض المركز ولقد أشارت النتائج إلى التقييم السلبي مما أدى إلى وضع حد لهذا التدخل في نهاية شهر آب من عام ١٩٩٩. أما بالحديث عن تنمية الموارد البشرية نلاحظ انشغال الاتحاد في دعم التعليم الفلسطيني وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية بصورة رسمية عام ١٩٩٤. خلال فترة (٨٨-٩٣) قام الاتحاد بتمويل العديد من المشاريع الصغيرة ذات العلاقة بالتعليم في الضفة والقطاع. وكان هذا الدعم من خلال المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات التعليمية ذاتها. حيث ساهم الاتحاد في تغطية النفقات الجارية والمتكررة على غرار تدريب أساتذة رياض الأطفال وتوفير الأنشطة التعليمية والمواد التعليمية والأجهزة ذات العلاقة، وإعداد برامج تدريبية مستحدثة. ومن خلال السنين الخمس الأولى لولادة السلطة الوطنية في عام ١٩٩٤ استجاب الاتحاد الأوروبي للطلب الفلسطيني بتقديم المعونات كخطوة طارئة لضمان استمرارية المؤسسات التعليمية الفلسطينية. ففور إنشاء وزارة التربية والتعليم العالي في عام ١٩٩٤ ومن أجل تعزيز الوزارة، وافق الاتحاد على توفير رواتب كبار الموظفين. وفي فترة لاحقة ٩٦/٩٥ تم توفير أجور المعلمين على مرحلتين الأساسية والثانوية لفترة ثلاثة اشهر ولمرة واحدة. كما حرص الاتحاد على تمويل الموارد البشرية من خلال برامج التدريب ضمن استراتيجية عامة للتدريب المهني وتخصيص الأموال لذلك. (أبو خلف ١٩٨٩، ص ١١٢-١٢٤).

كما وجهت منظمة التحرير بصفتها المسئولة عن مساندة المؤسسات الفلسطينية نداء للحصول على دعم من الاتحاد الأوروبي، حيث استجاب الاتحاد الأوروبي بتقديم ٥٣ مليون يورو من خلال خمس اتفاقيات منفصلة، كما أعرب الاتحاد عن رغبته في مواصلة الالتزام بتنمية وتطوير التعليم العالي من أجل تلبية الموارد البشرية خاصة ما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والتدريب الأكاديمي المتقدم. Media حددت ثلاث وثائق استراتيجية أساسية؛ حيث تنص المادة الرابعة للوائح على ما يلي: يتعين على المفوضية ضمان التنسيق الفعال لجهود المساعدات من قبل المجموعة، بما في ذلك بنك الاستثمار الأوروبي والدول الأعضاء من أجل زيادة الوضوح والتكامل في برامج التعاون. ويتم ذلك من خلال الترابط بين الدول الأعضاء وعلى أساس تبادلي ومنتظم للمعلومات وبخاصة ما يتعلق بالأوراق الاستراتيجية وبرامج المؤشرات الوطنية وخطط التمويل السنوية. وتشكل اللوائح المفوضية التشريعية بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي. أما على الصعيد الفلسطيني فان وزارة التخطيط

والتعاون الدولي هي الرديف الرسمي للاتحاد الأوروبي على صعيد البرمجة. فلقد لجأ الاتحاد الأوروبي لاتخاذ خطوات فعلية لتعزيز التعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي والسبب الرئيسي كان الانتقادات الحادة التي تم توجيهها إلى المفوضية من خلال البرلمان الأوروبي. وتمثل الهدف العام من المشروع الذي أطلق عليه Media في الضفة الغربية وغزة في مضاعفة الفوائد لصالح السلطة الفلسطينية من فرص التعاون الناجمة عن التمويل. (نخلة ٢٠٠٤ , ص ٤٣-٦٤).

كما عزز الاتحاد الأوروبي عملية التعاون ودعم مبادرات السلطة الوطنية بهدف تقديم عملية السلام في الشرق الأوسط و لترسيخ دور السلطة سياسيا واقتصاديا مع توفير الأدوات الاجتماعية للحكم. فالاتحاد يرمي لتحقيق أربعة أهداف:

- ١- التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل مع إيلاء الأهمية لتطوير القطاع الخاص .
- ٢- إعادة الأحياء والتنمية في المناطق الريفية.
- ٣- تحسين الظروف الاجتماعية بجانب تنمية الموارد البشرية مع التركيز على الصحة والتعليم.

٤- تطوير المؤسسات والسياسات وبناء مؤسسات عصرية وفاعلة وديمقراطية .

لم تنشأ عملية التعاون على نمط منهجي متكامل ،فالتدخلات المبكرة في الفترة السابقة للسلطة الفلسطينية خلال السبعينات لم تحضر بصورة صحيحة ،كما هو الحال في حالة مستشفى غزة الأوروبي ،ومجلس الإسكان الفلسطيني ، كما أن التدخلات التي وقفت فيما بعد فإنها جاءت بسبب اعتبارات سياسية ومن أجل إعادة تأهيل المحددين وبناء المدارس وإنشاء مباني المحاكم. فقد اتخذت الرئاسة العديد من القرارات العشوائية والمزاجية دون تحليل منهجي. مثال عندما قرر الاتحاد إلغاء التعهد الذي أعطي في عام ١٩٩٩ لتوفير ٣ ملايين يورو من أجل إنشاء صندوق إقراض للطلبة . (المصدر السابق، ص ٦٣-٨٨).

وفي مطلع عام ٢٠٠١ تم إنشاء مكتب التعاون للمساعدات الأوروبية، توزعت مسؤولية إدارة المشاريع الممولة للميزانية العامة بين الوحدة الجغرافية للإدارة العامة للعلاقات الخارجية، والوحدة الفنية التابعة لخدمة العلاقات الخارجية المشتركة فقد اتسم تنفيذ برامج ميدا بالعشوائية والتسرع، وعدم الالتزام بأنظمة التنافس في عمليات طرح العطاءات. وبسبب العديد من الانتقادات لهذه المشاريع بعث الاتحاد الأوروبي بعثة لفلسطين لإجراء تقييم شامل لعمل الميدان. وبسبب هذه البعثة وجهت تهم للسلطة بالفساد مما أدى لإرغام رئيس المفوضية وكبار مساعديه على الاستقالة. وهذا بدوره لعب دورا في انعدام الثقة واتساع الهوة بين الطرفين والتسبب في التأخير في خدمات الاتحاد المركزية للمشاريع الفلسطينية. (خضر ١٩٩٣ , ص ٤٣٣-٤٦٨).

بالنسبة للمساعدات الفنية، اعتمد الاتحاد الأوروبي على الكوادر الفنية الأجنبية في إدارة برامج

المساعدات. والغريب في الأمر أن هؤلاء الكوادر قد يكونون ذوي خبرة واسعة في نطاق عملهم في بلادهم. استعانت المفوضية الأوروبية بخدمات هؤلاء المساعدين الفنيين من خلال ثلاث مراحل: المرحلة الأولى منذ تأسس مكتب ممثل المفوضية الأوروبية (١٩٩٤-١٩٩٨)، والمرحلة الثانية(١٩٩٨-٢٠٠١) والفترة الثالثة من كانون الثاني عام ٢٠٠٢، فخلال المرحلة الأولى تم دمج خمسة مجالات من المساعدات الفنية من خلال مكتب الإدارة حيث شملت هذه المجالات: التعليم، والصحة، والاقتصاد، والتمويل العام، والقروض، والبنى التحتية، وبرامج المرأة، والزراعة، والإشراف، والإعداد للانتخابات، والتدريب على مكافحة الإرهاب. أما خلال المرحلة الثانية الممتدة من حزيران ٩٨ لغاية نهاية ٢٠٠١ فان شركة يونانية استشارية للإدارة فازت بعطاء media العامل بالصفة والقطاع ، وبناء على ذلك الترتيب التعاقدى أصبح الطاقم مسئولاً عن توفير الخبرات الفنية لمتابعة المشاريع. لقد شهدت الفترة (١٩٨٤-١٩٩٢) مبادرات من أجل التداخلات على الصعيدين الخارجي والداخلي، حيث انحصرت المساعدات الخارجية على تقديم العون للفلسطينيين، حيث تم تمويل البرامج ذات الطابع التنموي في فلسطين. وكانت ميزانيته في كل سنة بين مليونين إلى ٥,٥ مليون دولار أمريكي، اتبعت المؤسسة نهج التدخل المركزي التي تحوي التحكم عن بعد. كما تم إعداد الوثائق التمويلية والدفاع عن المشاريع المقدمة أمام اللجنة التنفيذية. خلال السنوات الخمس الأولى من أيار ٨٤- ٨٨ تم عقد ما يقارب على ١٧٥ اجتماع ميداني لمناقشة المشاريع. بينما الفترة اللاحقة الممتدة ما بين ١٩٩٤-٢٠٠٢ التي بدأت منذ اتفاقيات أوسلو والتي تم التوقيع عليها بصورة رسمية يوم ١٣ أيلول ١٩٩٣، وتم إعلان اتفاق المبادئ وتعهد وكالات الدعم الدولية لموازنة العملية السلمية والعمل على قيام سلطة وطنية فلسطينية ومن خلال المساهمة التنموية الداعمة سيتم دعم العملية السلمية.(المصدر السابق،ص٤٨٠-٦٠٠)

فمنذ عام ١٩٨٦ بدأت المساعدات المالية التقليدية للمجموعة عبر المساهمات المعطاة للأونروا، والتمويل المشترك للمنظمات غير الحكومية. لذلك قررت المجموعة الأوروبية الاعتراف بدولة فلسطينية ويزلوا كل طاقتهم من أجل إيجاد كيان فلسطيني. كما تبنت المجموعة الاقتصادية الأوروبية النظام الذي يشجع الصادرات الزراعية الفلسطينية في الأراضي العربية. كما تكاثرت المؤتمرات والتقارير حول اقتصاد السلام في الشرق الأوسط عقب مؤتمر مدريد ١٩٩١ ولا سيما عقب مؤتمر أوسلو ١٩٩٣، كذلك انعقاد المؤتمر الذي نظمه البرلمان في استراسبورغ في حزيران ١٩٩٥ وقدم فيه العديد، ونتيجة هذا المؤتمر تم نشر أعمال المؤتمر في مجلدين بعنوان "اقتصاد السلام في الشرق الأدنى". كما ساهمت المجموعة الأوروبية مساعدة الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث عقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في واشنطن في أول تشرين الأول ١٩٩٣. حيث تبنى المؤتمر جمع المساعدات للأراضي الفلسطينية.

وأنشأت لجنة استشارية ثم تبعها لجنة ارتباط حيث أقيمت في ٥ تشرين الثاني ١٩٩٣ في مؤتمر باريس. و إن البنك الدولي كان خلال السنوات الست والعشرين الأولى للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة، حيث أصبح بعد عام ١٩٩٣ العامل الرئيسي لتنسيق المساعدات الفلسطينية. وكان أول إنجاز للبنك الدولي بناء على طلب مجموعة العمل المتعددة الأطراف في شأن الاتحاد الاقتصادي التي اجتمعت في باريس عام ١٩٩٢، دراسة إمكانيات إنماء الأراضي المحتلة وحاجاتها للمساعدة وقد طلب من البنك الدولي دعم مؤتمر السلام في الشرق الأوسط أول تشرين الأول ١٩٩٣ في وزارة الخارجية الأمريكية، وتقديم دعم تقني وإطار استعمال للمساعدة ما بين الفترة (١٩٩٤-١٩٩٨). وقد وعدوا المانحين بتقديم ٢,١ مليار دولار في مؤتمر دعم السلام في الشرق الأوسط والذي رفع فيما بعد لـ ٢,٤ مليار دولار. كما ساهمت الدول الأوروبية في مساعدة المنظمات غير الحكومية. (نخلة ٢٠٠٤، ص ٢٨-٤٢). كما شهدت تلك الفترة منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الأراضي العربية في كانون الأول ١٩٨٧ جهودا دبلوماسية لحل الانتفاضة الشعبية الفلسطينية من أجل تحريك العملية السلمية في المنطقة، ووضع مشكلة الفلسطينيين على قائمة أولويات العمل الدبلوماسي لدفع جهود عقد هذا المؤتمر، لقد أحدثت الانتفاضة تغييرات أساسية في المعادلة السياسية للتسوية السلمية حيث أبرزت الهوية الوطنية الفلسطينية وعززت من شرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني. حيث كان أول تمثيل أوروبي منذ اندلاع الانتفاضة عندما زار رئيس الوزراء الهولندي رود لوبرز لإسرائيل في ١٨ تموز ١٩٨٨. حيث انتقدت لوبرز الإجراءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. وحث رئيس الوزراء على تأييد خطة وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز لإحلال السلام في الشرق الأوسط. حيث أظهرت المحادثات التي جرت بين رئيس الوزراء الهولندي ورئيس الوزراء الإسرائيلي في تموز ١٩٨٨، خلافات عميقة في إنجاز عملية السلام وكيفية التعامل مع الانتفاضة الفلسطينية. كما تسبب بدء الحوار الأمريكي الفلسطيني تحرك الدبلوماسي الأوروبي. حيث ساعد الحوار على إنهاء الخلافات بين دول المجموعة الأوروبية بشأن التعامل مع المنظمة الفلسطينية، وساهم في دفع المجموعة الأوروبية لاتخاذ سلسلة من الخطوات الفردية والجماعية لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط. فعلى الصعيد الفردي قررت دول المجموعة الأوروبية تكثيف ورفع مستوى اتصالاتها مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث اتخذت بريطانيا خطوة جادة بعد أن أعلنت وزارة الخارجية أن وزير خارجيتها للشؤون الدولية وليم وولدغريف للاتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في منتصف شهر كانون الثاني ١٩٨٩. وكان لقاء وولدغريف في مطلع شهر كانون الأول ١٩٨٨ أول اتصال رسمي على مستوى وزاري بينه وبين ممثل منظمة التحرير الفلسطينية

بسام أبو شريف؛ أحد مستشاري ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة. (أبو خلف ١٩٨٩، ص ٧٨-١١٢)

لقد أدت السياسة الأمريكية الجديدة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية إلى تقريب الموقف البريطاني من القضية. كما تولت المجموعة الأوروبية أهمية بالغة لتحقيق تسوية سلمية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي فبالإضافة للأهمية الاستراتيجية لأمن منطقة الشرق الأوسط حيث أثر ذلك على أمن أوروبا. فالأمن والاستقرار السياسي في تلك المنطقة بشكل عام للأمن الاقتصادي للمجموعة الأوروبية حيث تزود بلدان منطقة الشرق الأوسط المجموعة الأوروبية بأكثر من نصف احتياجاتها من الطاقة. كما أن استمرار التوتر في منطقة الشرق الأوسط، والناجم بدرجة أساسية عن غياب التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي، الذي أثر على الوضع السياسي والتطور الاقتصادي لعدد من أنظمة سياسية صديقة للغرب في المنطقة، والحيلولة دون تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين المجموعة الأوروبية وبين العالم العربي. وان استمرار الصراع في المنطقة هو أحد مصادر الخلافات بين المجموعات الأوروبية والولايات المتحدة، فقد تمكنت دول المجموعة الأوروبية منذ إنشاء إطار التعاون السياسي الأوروبي، وتطور الموقف الجماعي الموحد تجاه المبادئ العامة التي تتحكم بتحقيق التسوية السلمية. وحقبة أن الصراع الفلسطيني يمثل لب الصراع الشرق أوسطي. ويرجح هذا التغيير الكبير في موقف المجموعة الأوروبية من عملية السلام في الشرق لعدد من التطورات الهامة، ولعل أبرز هذه التطورات التحسن الكبير الذي طرأ على أجواء العلاقات بين الشرق والغرب. (أرشيف مكتب الرئاسة، ص ١-٦).

فرنسا تقف على رأس مجموعة الدول الأعضاء كما تؤيدها إيطاليا واليونان وإسبانيا حيث تعترف بجميع الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. لقد بذلت الحكومة الفرنسية الجهود الدبلوماسية لتأييد المجموعة الأوروبية، وينبع الموقف الفرنسي من معارضة فرنسا لهيمنة الدولتين العظميين للعملية الدبلوماسية في المنطقة. ولربما كان التقاء المصالح بين فرنسا والاتحاد السوفييتي في معارضة الهيمنة الأمريكية على العملية السلمية في الشرق الأوسط. أما بريطانيا فإنها تقف على رأس المجموعة الثانية من الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية كما تؤيدها ألمانيا الغربية وهولندا والدنمارك وهذه المجموعة تتبنى مواقف أكثر تحفظاً من مواقف المجموعة الأولى. فاعتراف المجموعة الثانية بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره قد جاء نتيجة مواقف سياسية خاصة بتلك الدول أكثر من اهتمامها بطبيعة حل الصراع العربي الإسرائيلي. (نوفل ١٩٨٤، ص ٤٦-١١٨). فتأييد الحكومة البريطانية جاء يدعم حق البريطانيين في إيرلندا الشمالية وفي جزر الفوكسلاند في تقرير مصيرهم. كما أن هذه المجموعة كانت تعارض فكرة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة. فهذه المجموعة

ترى أن تتم التسوية بموافقة كافة الأطراف المعنية من خلال المفاوضات. وهذا يشير للموقف السلبي لهذه المجموعة تجاه الاستقلال الفلسطيني في الجزائر، حيث برزت هذه المجموعة معارضة لإعلان الدولة الفلسطينية. كما أنها لا زالت تعارض الاعتراف بالمنظمة على الرغم من الموافقة على مشاركتها في العملية السلمية. كما أنها تعارض مشاركة الدور الأوروبي بالقيام بأي مبادرة سلمية وترى أن دورها يقتصر على دعم الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط، والامتناع عن اتخاذ أي موقف معارض لدور الولايات المتحدة. وهكذا فإن الاتجاهين كانا سببا في فشل الاجتماع التحضيري في كانون الأول عام ١٩٨٨ الذي دعت إليه فرنسا من أجل التحضير لمؤتمر السلام الدولي وذلك بسبب معارضة بريطانيا والمجموعة الثانية لهذا الاجتماع، فقد شكلت هذه الخلافات بين دول المجموعة الأوروبية عائقا كبيرا في قيام دور إداري مستقل، لذلك كانت التحركات الدبلوماسية الأوروبية محدودة في طبيعتها وأهدافها. (نخلة ٢٠٠٤، ص ١١٨-١٥٠).

فبعد قيام الإدارة الأمريكية ببلورة موقفها تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، سرعان ما يتلاشى بعدها الصوت الأوروبي، حيث شكلت مواقف الولايات المتحدة عائقا أمام الحركات الدبلوماسية الأوروبية، كما عارضت الولايات المتحدة قيام المجموعة الأوروبية بأي دور مستقل. فالولايات المتحدة تعتقد بان الاعتماد الاقتصادي للمجموعة الأوروبية على العالم العربي يحد من قدرة المجموعة الأوروبية على القيام بدور متزن ومستقل، و أن التدخل الأوروبي سوف يتسبب بإلحاق الضرر بسياسة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. (خضر ١٩٩٣، ص ٤٣٣-٤٦٨). فعلى الرغم من هذا الموقف الأمريكي هذا المنتقد لسياسة المجموعة الأوروبية، فقد جاءت التحركات الدبلوماسية الأوروبية ردا على نداءات العربية والفلسطينية المتكررة. كما أنها حرصت على إيضاح دبلوماسيتها التي لا تتعارض مع السياسة الأمريكية، والهادفة لدفع عملية السلام، وهذا لا يعني تميز الاتحاد الأوروبي غير المؤيدة لطرف واحد هو الطرف الإسرائيلي.

الفصل الخامس

الدور الفرنسي في دعم السلطة الفلسطينية مقارنة مع الدعم البريطاني للسلطة, والذي ينقسم لثلاث محاور أساسية وهي:

- أ- محور التعاون الاجتماعي.
 - ب- محور التعاون الاقتصادي.
 - ج- محور التعاون السياسي.
- ١- دعم عملية السلام.
 - ٢- دعم السلطة الفلسطينية.
 - ٣- إرسال مراقبين دوليين.

في ظل تفهم الدول الأوروبية للقضية الفلسطينية و مع بدأ التعاون العربي- الأوروبي، تطور الموقف الفرنسي و البريطاني تجاه المسألة الفلسطينية، حيث قررت كلا الدولتين إرسال مساعدات رسمية للأراضي المحتلة، والمساهمة في تغطية العديد من النفقات المختلفة من خلال المساعدات العاجلة أو المباشرة أو المساعدات الاستثنائية. يعود هذا التوجه الجديد إلى الرغبة لتمويل السلطة الفلسطينية للمساهمة في لتكوين مجتمع فلسطيني مستقل، ودفع العلاقات الثنائية الفلسطينية-الإسرائيلية لإيجاد تسوية عادلة. و أعزى ايلان حليفي أن السبب الرئيسي لوجود المساعدات الأوروبية هو وجود إسرائيل ، فلو لا ذلك لكان الشعب الفلسطيني من الشعوب الفقيرة في العالم. وعقب الدكتور نبيل: " حقيقة ،لا يخلو الامر من الصحة .فلو كان الصراع القائم بسبب دولة ما عربية لما كانت هذه المساعدات ،ولكن يجب أن لا ننسى أن إسرائيل سبب في تجويع و تشريد الشعب الفلسطيني". (انظر الملحق، رقم ٢ و ٥). تعبياً على تلك التصريحات أنا أتفق معه أن وجود إسرائيل ساهم بجلب المساعدات لوأبناء فلسطين ، ولكن يجب أن لا ننسى أن الحصار الإسرائيلي لعب دور رئيسي في تدهور الأوضاع الاقتصادية أكثر من كونه ساهم في تحسينه. لذلك أن أتفق مع الدكتور نبيل شعث يجب أن لا ننسى أن إسرائيل سبب في تجويع و تشريد الشعب الفلسطيني.

كما ركزت الدول الأوروبية على الاهتمام بالوضع الاجتماعي والاقتصادي، والسياسي للشعب الفلسطيني من أجل تخفيف حدة التوتر في المنطقة. حيث عنيت الدول الأوروبية بما فيهم فرنسا وبريطانيا في المساهمة في الحد من الوضع الفلسطيني المتدهور بسبب الأوضاع السياسية، وبسبب الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة. فمنذ أن توصلت منظمة التحرير الفلسطينية للاعتراف الرسمي من معظم دول العالم ، وعقب اتفاق أوسلو الذي منح المنظمة ولادة جديدة للكيان الفلسطيني الممثل بالسلطة الوطنية، كان لا بد من إيجاد جهة مانحة تساهم في ملء الفراغ الذي خلفه الاحتلال الفلسطيني. لذلك برز الدور الفرنسي و البريطاني الداعم للشعب الفلسطيني. فلقد اختلفت طرق المساعدات ، ولكن جاءت هذه المعونة للمساهمة بخلق مجتمع فلسطيني مستقل خالي من الجرائم والمشاكل الاجتماعية التي قد تقوده للانهايار حتى قبل الولادة . فوجود المجتمع الفلسطيني المستقل سيعمل على إنهاء الصراع، و إيجاد تسوية عادلة. (أمين ٢٠٠٢، ص ١-١٢).

وليس المحور الاجتماعي وحده الذي سيرفع من معاناة الشعب الفلسطيني ، وإنما تحتاج فلسطين للمساعدات الاقتصادية و السياسية. لذلك ركزت العديد من الدول على المساعدات الاقتصادية. وبالحديث عن المحور الاجتماعي لا بد من التطرق للامور الاقتصادية، حيث لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض. فعلى المستوى الفرنسي شهدت العلاقات الثنائية تطوراً نوعياً

وواضحا ارتقى لمستوى التعاون المشترك في مجالات عديدة منذ مطلع ١٩٩٣. حيث بدأت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين في أيار عام ١٩٩٣, و تنامت فيما بعد لتصل إلى التعاون المشترك بين المنظمات غير الحكومية. قدمت فرنسا من خلال هذا التعاون الاقتصادي العديد من المساعدات المختلفة (أبو عفيفة ٢٠٠٠, ص ٥٤٧-٥٥). ففرنسا تأتي في مقدمة دول العالم الرأسمالي, التي ساهمت في تقديم العديد من المساعدات الخارجية والتي وصلت نحو ٥٠ بليون دولار. وجاء هذا الدعم المالي والاقتصادي الفرنسي لفلسطين على أربعة أشكال رئيسية:

١- مساعدات ثنائية.

٢- مساعدات عبر البنك الدولي

٣- مساعدات وقروض عبر البنك الأوروبي للاستثمار.

٤- مساعدات عبر الاتحاد الأوروبي .

كما اهتمت فرنسا بالتنمية الاقتصادية والاعمار من خلال التركيز على المشاريع ذات الأولوية في خطتها الاقتصادية في فلسطين, و من أجل دعم مؤسسات القطاع الخاص ودعم موازنة السلطة الوطنية و تغطية تكاليف تدريب العديد من الكوادر الفلسطينية في فرنسا. كما ساهمت بدعم القطاع الصحي والتربية والتعليم والإذاعة ومشاريع المياه وغيرها.(أرشيف وزارة الشؤون الخارجية, ص ١-٣٢).

فعند الحديث عن التعاون التربوي والعلمي والتقني الفرنسي- الفلسطيني, فقد اقترحت فرنسا قبل إنشاء مؤسسة وزارة التربية والتعليم إرسال خبراء فرنسيين للمساهمة في إنشاء الوزارة. ومنذ إنشاء السلطة الوطنية عام ١٩٩٤ بدأت بؤادر التعاون بين جهاز التربية وفرنسا عبر وزارة الخارجية الفرنسية, حيث تم دعوة وزير التربية لزيارة فرنسا في كانون الأول ١٩٩٤. كما طالب الوفد الفلسطيني من السفارة الفلسطينية ليلي شهيد تشكيل لجنة مشتركة فلسطينية - فرنسية للتعاون التربوي. وبالفعل تم الترحيب بالفكرة من قبل الجانب الفرنسي لتشكيل اللجنة, و تم اجتماعها الأول في تشرين الثاني ١٩٩٥ وقد ترأس الجانب الفلسطيني السيد د. نعيم أبو الحمص والسيد دولاميوزياد مدير التعاون الثقافي والتربوي واللغوي في وزارة الخارجية الفرنسية. وتعقد هذه اللجنة اجتماعها مرة كل سنتين. وقد شملت اتفاقية التعاون على الأمور التالية:

١- الاتفاق على إرسال خبير فرنسي للعمل في وزارة التربية والتعليم يساعد في التخطيط والإدارة.

٢- إرسال كوادر فلسطينية للتدريب والتأهيل .

٣- مساهمة فرنسا بتزويد بالمختبرات والأجهزة والمكتبات . كما ساهمت فرنسا بتمويل مركز الحقوق في جامعة بيرزيت بفتح برنامج للدراسات العليا لمنح درجة الماجستير لطلبة

الحقوق. كما أكد السيد خليل محشي مدير عام العلاقات الدولية في وزارة التربية إن فرنسا هي الصديق الأول لوزارة التربية والتعليم. وأنها تزيد اهتمامها وتعاونها في مجالات تدريب المعلمين والإعلام التربوي والمناهج ونقل الخبرة الفرنسية. حيث أن العلاقات كانت بين المؤسسات الأكاديمية الفلسطينية والجامعات الفرنسية ومع مجلس التعليم العالي مباشرة. (البرغوثي ١٩٩٩، ص ١١٨-١٤٠).

وكذلك هو الحال بالنسبة لبريطانيا التي ساهمت بتقديم المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني من أجل المساهمة في تخفيف معاناته وإنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. لقد قدمت بريطانيا المنح والمساعدات المختلفة للشعب الفلسطيني من خلال الدول المانحة، وعن طريق البنك الدولي، وكان لها دورا في تغطية بعض النفقات الفلسطينية من خلال العلاقات الثنائية المشتركة. ولعل أبرز ما عنت به بريطانيا هو تقديم المساعدات الإنسانية، والاهتمام بقضية اللاجئين من أجل رفع المستوى المعيشي، والعمل على توفير الرعاية الصحية والتعليمية (أرشيف وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، ص ٩-١٣).

فلقد أنفقت المملكة المتحدة ١٤٧ مليون جنيه إسترليني دعما للفلسطينيين والسلطة الفلسطينية. وتم تقديم ٣٧,٦ مليون جنيه إسترليني من بين هذا المبلغ على هيئة مساعدات إنسانية طارئة. وكانت المساعدات على الشكل التالي:

أ-المعونات الطارئة من خلال وكالة الأمم المتحدة لتشغيل وإغاثة اللاجئين (أونروا):

· مساعدات نقدية وغذائية

· برامج طارئة حول الرعاية الصحية، والاستشارات بشأن الصدمات النفسية، والاحتياجات التعليمية الخاصة. وعلق الدكتور عبد الله: "إن بريطانيا لم يكن لها دور فعال في دعم المجال التعليمي يوازي الدور الفرنسي الذي قدم العديد من الخدمات لتسهيل العملية التعليمية". (انظر الملحق رقم ٣)

· برامج لتوفير الوظائف يديرها البنك الدولي

· دعم لميزانية السلطة الفلسطينية استجابة لأزمات صحية وتعليمية

· أعمال صيانة طارئة للبنية التحتية.

ب- مشاريع على المدى المتوسط والبعيد.

قدمت المملكة المتحدة الدعم لعدد كبير من المشاريع في السنوات الأخيرة. من أهم هذه المشاريع:

٩ ملايين جنيه إسترليني لتعزيز المواقف التفاوضية لدى الفلسطينيين بشأن محادثات

الوضع النهائي

٥ ملايين جنيه إسترليني للمساعدة على إعادة هيكلة وتنظيم عمل السلطة الفلسطينية لتلبية متطلبات دولة ديمقراطية حديثة

٥ ملايين جنيه إسترليني لتحسين حصول ٩٣٠٠ مواطن على الماء ومصارف المياه في المناطق الريفية في الخليل

٣ ملايين جنيه إسترليني لمساعدة الفلسطينيين على أن يكون لديهم فهم أفضل لموارد المياه المتاحة

٠ مليون جنيه إسترليني لمساعدة السلطة الفلسطينية على تخطيط مستقبلها بشأن السياسات الاقتصادية والتجاري والتفاوض على نظام تجاري مستقل وبناء هذا النظام

٠,٧٠ مليون جنيه إسترليني لتحسين الوعي والتخطيط ووضع السياسات لدى الفلسطينيين عن طريق الاستعانة بالمعلومات الإحصائية

٠,٤ مليون جنيه إسترليني لتقديم خدمات تتعلق بالصحة الذهنية والاستشارات في غزة. (أرشيف وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، ص ٧-١٠).

ج- مساعدات المملكة المتحدة من خلال الاتحاد الأوروبي
الاتحاد الأوروبي ككل (المفوضية والدول الأعضاء) هو أكبر الجهات المانحة للفلسطينيين والسلطة الفلسطينية على مستوى العالم. فقد بلغ إجمالي المساعدات المخصصة لعام ٢٠٠٤، من خلال المفوضية، ٢٥٠ مليون يورو. وقدمت المملكة المتحدة ٤٥ مليون يورو (٣٠,٤ مليون جنيه إسترليني) أو ما يعادل ١٨% من إجمالي المساهمات.

د- مساعدات للاجئين الفلسطينيين
يواجه اللاجئون الفلسطينيون في جميع أنحاء الشرق الأوسط الكثير من المشقة. تعتزم المملكة المتحدة خلال عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ المساهمة بمبلغ ١٥ مليون جنيه إسترليني، من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (أونروا)، لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين. الهدف من هذا المبلغ المساعدة في عدد من النشاطات التي تقوم بها أونروا، بما فيها:

٠ مرافق للرعاية الصحية الأساسية تابعة للأونروا تساعد ٢,٩ لاجيء فلسطيني
٠ ٦٤٤ مدرسة للاجئين تعالج الصدمات النفسية وسوء التغذية بين ٤٨٦,٠٠٠ تلميذ.

كما قامت بدعم السلطة الفلسطينية عبر مواقف مختلفة حيث قدمت مساعدات لجهاز الشرطة الفلسطيني. فقد تم تخصيص مليوني جنيه إسترليني من خلال مجموعة منع الأزمات العالمية لأجل العمل الخاص بالشرطة الفلسطينية. يمول هذه المجموعة كل من وزارة الخارجية ووزارة التنمية الدولية ووزارة الدفاع البريطانية. وعلق الدكتور ناصر القدوة " لقد اتسمت المساعدات البريطانية، بأنها كانت خبيثة ومدروسة بحيث لم تساهم بشكل جدي لإنهاء الصراع الفلسطيني". (انظر الملحق، رقم ٤)

- تمثل هذه الأموال محور التمويل لمكتب التنسيق بشأن دعم الشرطة الفلسطينية التابع للاتحاد الأوروبي. وقد ساعدت المملكة المتحدة من خلال هذا المكتب في:
- شراء ٥٤ سيارة شرطة للمساعدة على تحسين توفير الأمن للشعب الفلسطيني
 - مساعدة السلطة الفلسطينية على إصلاح هياكل الشرطة المدنية لديها
 - تحسين فعالية وكفاءة والانطباع عن ١٨,٦٠٠ ضابط شرطة
 - إعادة إعمار وتحديث مرافق الشرطة
 - توفير التدريب والمعدات اللازمة (أرشيف وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، ص ١-٣).

كما صرح الدكتور عبد الله "إن بريطانيا كان لها دور رئيس في توفير الأمن للشعب الفلسطيني من خلال المندوب و المبعوث البريطاني السيد كروك الذي عمل تحت إطار الاتحاد الأوروبي من اجل تقديم النصائح والتوجيهات، وكذلك مراقبة الأعمال السلمية حيث أسس لغرفتين للعمليات واحدة في غزة والثانية في رام الله لترصد الأعمال الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين. وبناء على دوره الفعال قامت السلطات الإسرائيلية بسحبه وإعادته إلى بلاده"، و أكد السيد أحمد عبد الرحمن على الدور البريطاني قائلاً: "بالفعل كان هناك علاقات مع البريطانيين في هذا المجال وقدموا مساعدات ثمينة للأجهزة الأمنية، وكذلك ساهموا في تقديم بعض التدريبات وكان المسئول عن هذا الجانب الأوروبي السيد وسترون وهو الذي تولى قضية الدعم والمساعدات"، و اضاف شعث " حقيقة أن بريطانيا قد أرسلت خبيراً أمنياً ومجموعة من رجال المباحث والشرطة الأمنيين لفلسطين. كما أنها قدمت بعض المعدات، ولكن طبعاً بقيت هذه المساعدات في إطار محدود و صغير. كان لدينا أمل أن يكون هناك امتداد لهذا العمل الأوروبي من اجل كسب شرعية اكبر ولكي يصبح الجهاز الأمني اكبر من ذلك. كما ينبغي أن نذكر أن الإسرائيليين هم الذين قبلوا بوجود دور بريطاني في المنطقة كونهم طبعاً أكثر التزاماً بالموقف الأمريكي ومن ثم الموقف الإسرائيلي". وعقب الدكتور ناصر "لا يمكن الحديث عن دور بريطاني مساهم في دعم الأمن الفلسطيني بمعزل عن الاتحاد الأوروبي، و مدى استعداد لتشكيل موقف أوروبي مستقل وبعيد عن الدور الأمريكي. لذلك اعتقد انه لا يوجد دور بريطاني مستقل" (انظر الملحق رقم ١ و٣ و٤ و٥).

تعقيباً على هذه التصريحات نلاحظ عدم الوضوح في التصريحات الفلسطينية حول حقيقة الدور البريطاني تجاه الأمن الفلسطيني، أنا أعتقد أن بريطانيا قدمت المساعدات المادية ولكن بقي الجانب العملي ضئيل وغير فعال على ارض الواقع، فكلتا الغرفتين لم تعمل على المستوى المرجو ولم تساهم عملياً بإحداث اي فرق . وفي مؤتمر عقد في لندن في ٢٨ شباط ٢٠٠٥

الذي دعا من خلاله رئيس الوزراء البريطاني توني بليز إلى إجراء مشاورات اقتصادية واسعة لإنعاش الشرق الأوسط ودعم الاقتصاد الفلسطيني، والسعي لحل النزاعات والصراعات عبر إدخال العامل الاقتصادي كأحد مسببات النجاح لهذه الجهود بحيث يتفوق على مسائل الحقوق والثوابت وأسس النزاعات والصراعات (المنار، العدد ٧١١، ٢٨ شباط ٢٠٠٥). ويركز المؤتمر على المناطق الفلسطينية بحيث ستكون الأولوية للمشاريع التي ستخلق فرص عمل أكثر . انتقد العديد من الدول فحوى المؤتمر الذي لا يحوي القضايا السياسية، مما دفع الرئيس البريطاني لي طرح مضمون جديد للمؤتمر الذي يحوي الطابع الاقتصادي كمدخل لمناقشة المخططات السياسية . اعتقادا إن المدخل الاقتصادي سيساهم في حل المشاكل السياسية، لذلك لن يكون مؤتمر لندن المبادرة الأخيرة، وإنما سوف يتم دعم الاقتصاديين الإسرائيلي والفلسطيني من أجل حل النزاع والصراع المستمر . (أرشيف مكتب الرئاسة، ص ١١-٣٢) وعلق ايلان حليفي " لقد تغير فحوى المؤتمر بسبب الرفض الأمريكي والإسرائيلي لتدخل بريطانيا بالشؤون السياسية"، و أعزى الدكتور القدوة أن هذا المؤتمر يشير إلى أن التصريحات البريطانية التي لا تتوافق مع الأفعال على ارض الواقع. (انظر الملحق رقم ٢) ،أنا اتفق مع ايلان حليفي أن فحوى المؤتمر تم تغييره وفقا للمتطلبات الأمريكية والإسرائيلية.

على الرغم من وجود الدعم الاقتصادي إلا أنه غير كاف لإيجاد تسوية شاملة، ففلسطين كدولة حديثة النشأة بحاجة لدعم والتحرك السياسي لتلبية حقوقها والاعتراف بشرعيتها. فالتحرك الأوروبي المساند للقضية له تأثير على القوى الدولية المختلفة للسعي لإنهاء الصراع. ولعل أبرز القوى الأوروبية المساندة للشعب الفلسطيني تمثلت بالدور الفرنسي الذي اتسم بالسياسة المتزنة على الصعيد الداخلي والخارجي. فمن المعروف أن فرنسا لها مواقف متقدمة عن زميلاتها الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تأييد إقامة دولة فلسطينية، كما تبنت سياسة منفتحة على العرب وتعتبر نفسها صديقة لإسرائيل. فالرئيس شيراك أول زعيم في العالم يدخل المجلس التشريعي ويلقي خطابا أمامه للشعب الفلسطيني . حيث أصر الرئيس الفرنسي على إلقاء خطابه في المجلس التشريعي ليشير لتمسك فرنسا بالخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني ، وعلى التعددية السياسية وعلى اعتبار المجلس ركنا أساسيا من أركان الدولة الفلسطينية. هذا ما أكده رئيس المجلس أحمد قريع أن الزيارة جاءت دعما للسلطة الوطنية والمجلس التشريعي وللمجتمع الديمقراطي، وأضاف قريع: "إننا نرحب من خلالكم بفرنسا كلها تاريخا عريقا ، وحاضرا مجيدا، ومستقبلا واعداء حيث تسود مبادئ الحرية والديمقراطية التي أضاعت أركان الكون وفضاءات التاريخ منذ أن بدأت أفكار الثورة الفرنسية تبدد عصور الظلام والاستبداد وارتفعت أعلام الفكر الحر في سماء فرنسا منذ فولتير، وجان جاك روسو، ومونتسكيو حتى يومنا هذا ". ولقد وصف الخطاب المشاعر الصادقة التي حملتها فرنسا تجاه الشعب الفلسطيني الذي يشعر

بالظلم والقهر. ولعل أجمل ما قاله الرئيس شيراك قوله: " الفلسطينيون ضحايا تاريخ لم يكن تاريخهم " ورفضه لسيادة إسرائيل على القدس وتأكيد على حق اللاجئين. حيث أن موقف الرئيس شيراك يذكرنا بموقف سوفنارج وزير الخارجية الفرنسية عندما التقى بالرئيس الراحل ياسر عرفات, وأعد هذا اللقاء بمثابة الاعتراف الرسمي بالمنظمة. فلقد أوضحت فرنسا في العديد من المناسبات أنه لا يمكن التوصل لتسوية عادلة بدون إنشاء دولة فلسطينية , وهذا الأمر يتطلب من الإسرائيليين عقد النية للجلاء عن الأراضي المحتلة. كما قامت وزارة الخارجية الفرنسية بتسليم ورقة غير رسمية إلى الدبلوماسيين الأمريكيين في باريس تتضمن اقتراحات, حيث تقوم هذه الورقة على مبدأين تنظيم انتخابات في الأراضي الفلسطينية بهدف تقرير الشرعية الشعبية للسلطة الفلسطينية في جهودها من أجل تقليص الحركات المتطرفة, ومن أجل إعادة إحياء الشعور لدى الإسرائيليين بوجود غالبية المبادئ التي تشكل أساسا لمسيرة السلام. والثاني الاعتراف بالدولة الفلسطينية باعتباره نقطة انطلاقه وليس هدفا للنهج التفاوضي بهدف لبناء دولة فلسطينية, والبدء بنشر انتخابات عامة تشريعية وبلدية تتزامن مع انتخابات رئاسة السلطة وهذا يتطلب الانسحاب الإسرائيلي قبيل أيلول عام ٢٠٠٠. (أرشيف مكتب الرئاسة, ص٤-٧). حيث عبر رئيس الوزراء الفرنسي جوسبان في كلمة أمام اجتماع للحزب الاشتراكي الفرنسي بالحديث عن قضية الشرق الأوسط: " لا يمكننا أن نبقى مكتوفي الأيدي والفلسطينيون والإسرائيليون يندفعون للهاوية جارفين معهم المنطقة بأسرها, وأن دوامة العنف لن تتوقف دون العودة لمبدأ الأرض مقابل السلام ". كما عبر وزير الخارجية الفرنسي هوبير فيدين في مقابلة له مع جريدة القدس الفلسطينية في ٢٣ تشرين الأول ٢٠٠٠ " إن أزمة الشرق الأوسط ستبقى على الدوام تشغل دول العالم, منما يعني أن الإسرائيليين والفلسطينيين لا خيار لهم إلا التعايش معا, فلا يمكن لأي طرف منهم طرد الطرف الآخر ". كما أكد وزير الخارجية الفرنسي بارينييه في مقابلة له مع جريدة وفا في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ مؤكدا أن السلام بينى بالتعاون من قبل الجميع وأن الجهود يجب أن تكون متوازنة ومتكاملة وشدت على ضرورة إيجاد بوادر إسرائيلية وقال: " انه يتحتم علينا استغلال كل الفرص والجهود لإنشاء دولتين تعيشان جنبا لجنب وتتعلمان بالأرض والسلام ". وفي نفس اليوم عبر الرئيس ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية أنه قد تلقى رسالة من الرئيس الفرنسي جاك شيراك في مقر الرئاسة في رام الله وقال الرئيس عرفات في مؤتمر صحفي مشترك مع السيد بارينييه عقب اللقاء: " تلقيت رسالة هامة من أجل حماية عملية السلام " مؤكدا على موافقته على كل ما جاء بالرسالة وأضاف: " إننا نعتبر بها وسنتعاون من أجل تنفيذ ما ورد بها بما في ذلك إعادة تقوية قواتنا الأمنية والسير في مشروع السلام والمبادرة ومن أجل إقامة السلام العادل. (أرشيف مكتب الرئاسة, ص١٣-٢٤). فتجربة فرنسا أثبتت تقربها من القضية الفلسطينية, واهتمامها في حل النزاع والتوصل لحل

عادل وشامل ولعل هذه التجربة مثلت بوجود الرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي قام بالعديد من الزيارات للوطن العربي في مواقع جغرافية متعددة. حيث عبر الرئيس شيراك عن وجود العديد من المصالح الاقتصادية التي تربطه بالعالم العربي، و أضاف إن هذا لا ينفى تعاطف فرنسا مع الدول العربية (محمود ٢٠٠٢، ص ١-٥٣). وأضاف أن لب الصراع الشرق أوسطى هو إيجاد حل للفلسطينيين والتوصل لتسوية سليمة من خلال الحث على المفاوضات ووقف الصراع والنزاع. ولعل أهم الأولويات التي اهتمت بها فرنسا هي قضية القدس. فقد أكد الرئيس الفرنسي شيراك أنه ليس بوسع الأسرة الدولية عدم المبالاة إزاء المستقبل النهائي لمدينة القدس التي تعد رمزا لمنابع الحضارات والأديان وتهم العالم ككل. وأضاف الرئيس الفرنسي في مؤتمر صحفي عقد بعد اجتماعه مع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات بتاريخ ٢٦ أيلول ٩٩ في قصر الأليزيه " إن قضية القدس هي قضية بالغة التعقيد ويجب أن تخضع للمفاوضات ضمن إطار الوضع النهائي ". كما عبر الرئيس شيراك عن دعمه لمسألة إعلان الدولة الفلسطينية وأصر أنه على السلطة الفلسطينية وحدها أن تقرر الموعد الذي ستعلن فيه قيام الدولة، وأن وجود السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط يتضمن حق تقرير المصير، مما يعني حقهم في إنشاء دولتهم المستقلة و التركيز على مبدأ الأرض مقابل السلام. ومن أجل نشر الأمن لا بد من تحقيق السلام أي عبر تطبيق قرارات الشرعية الدولية مما يعني إيجاد حلول لقضية عودة اللاجئين والمستوطنات والقدس. (البرغوثي ١٩٩٩، ص ٧٧-١١٨).

وبسبب هذه التصريحات تعرض الرئيس الفرنسي جاك شيراك لحملة صهيونية معادية ، حيث انتقد هنري هايزنبرغ رئيس المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا انعدام الدبلوماسية الفرنسية في الشرق الأوسط. و تعرض للعديد من الانتقادات الحادة التي حركتها إسرائيل ضده بصلافة وأعصاب متينة في العديد من المراكز الإعلامية؛ قالت صحيفة لوفيفادو الفرنسية أن المجلس التنفيذي للمؤسسات اليهودية في فرنسا انتقد هذه التصريحات. كما تعرض الرئيس الفرنسي للعديد من الاستفزازات الإسرائيلية خلال زيارته للقدس، مما تسبب في صراخ الرئيس الفرنسي برجال الأمن الإسرائيليين، والاحتجاج إلى بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي. (أرشيف مكتب الرئاسة، ص ٨-٩).

كما استضافت فرنسا مع بداية اندلاع انتفاضة الأقصى في ٤ تشرين الاول ٢٠٠٠ قمة جمعت الرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء آنذاك إيهود باراك، ووزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت ومشاركة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، وتمت الاجتماعات برعاية الرئيس شيراك. وكان لها نشاطات في اتجاه إرسال قوة حماية دولية أو قوة مراقبين دوليين. كما تقدمت اقتراحات للأمم المتحدة في نوفمبر ٢٠٠٠، وتحدثت وكالات الأنباء عن مبادرة بريطانية فرنسية لإرسال مراقبين دوليين في آذار ٢٠٠١. كما أن فرنسا كان لها دورا سائدا ل طرح فكرة أجنحة

الدول الصناعية. و أدانت فرنسا في أكثر من مناسبة التصعيد الإسرائيلي وسياسة الاغتيالات ضد الشعب الفلسطيني. و في خطاب لرئيس شيراك عرض على قناة الجزيرة في ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٤, قال: "إن فرنسا ستعمل على غرار دول الاتحاد الأوروبي من أجل القيام بكل ما يجب لتسهيل عملية السلام وخاصة على الصعيد المادي." نلاحظ مما سبق أن الدور الفرنسي تميز بسياسة شرق أوسطية واضحة، ولطالما كانت فرنسا من الدول الأوروبية الرائدة لدعم وجود دولة فلسطينية مستقلة. هذا ما أكده الرئيس جاك شيراك عند وصوله إلى الإليزية في أيار ١٩٩٥، حيث بادر على الفور لحسم النقاش في وزارة الخارجية لاستخدام تعبير حق الفلسطينيين في دولة مستقلة. وفي عام ١٩٦٦ زار الرئيس شيراك معظم دول المنطقة تقريباً، كما صرح أمام المجلس التشريعي الفلسطيني في ٢٣ تشرين الأول "لا سلام ممكناً إذا تم استثناء مدينة السلام "القدس". (صدقي ١٩٩٠، ص ١-٤٤).

أما بريطانيا فإن دورها السياسي تجاه القضية جاء مطابقاً لرغبات الأمريكية ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط وإنما في جميع مناطق العالم. كما رأت بريطانيا إن قضية السلام في الشرق الأوسط تستوجب المضي قدماً لانتخابات فلسطينية، وهذا ما اجمع عليه مختلف بلدان العالم. ولعلنا ما زلنا بعيدين عن تحقيق هدف السلام إلا أننا توصلنا لتحقيق وإيجاد السبيل الوحيد للتوصل لحل بعد تحديد الخطوات الأساسية مع رئيس الولايات المتحدة والتي لها دور أساسي في التقدم ولعل ابرز ما احتوى لقاؤنا عليه:

١- الاتفاق على الرؤيا التي تقوم على أساس الدولتين .

٢- ضرورة السماح بإجراء انتخابات فلسطينية .

٣- علينا أن نبنى مع الفلسطينيين مؤسسات أمنية وسياسية واقتصادية .

٤- المضي بخطة فك الارتباط.

٥- العودة لخريطة الطريق.

٦- تقديم المساعدات اللازمة للمضي قدماً . (قناة الجزيرة , ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٤).

حيث اتسم دورها بإحياء المفاوضات في منطقة الشرق الأوسط من خلال تقديم خطة مقبولة لدى الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ففي مقابلة خاصة لرئيس الوزراء البريطاني مع قناة الجزيرة في ٩ تشرين الأول ٢٠٠١ قال فيها بلير: "إن بريطانيا تدرك أن الفلسطينيين قد ظلموا ولا يزالون يلاقون الظلم، ودعمنا إقامة دولة فلسطينية عن طريق التفاوض، كما أننا نساهم في الاستمرار بالضغوطات من أجل إعادة عملية السلام إلى مسيرتها. (قناة الجزيرة , ٩ تشرين الأول ٢٠٠١) .

كما صرح الدكتور عبد الله "إن بريطانيا لم تقم بجهد ثنائي لضغط على إسرائيل لإنهاء الصراع إلا مؤخراً زمن الرئيس توني بلير". وعلق السيد ايلان : "لطالما لعبت بريطانيا دور

الوسيط بين الأمريكان و الفلسطينيين لدعم القضية والعمل على إنهاء الصراع، وكان ذلك بموافقة الولايات المتحدة التي رفضت أن يكون هناك أي دور سياسي لأي دولة أوروبية في هذه المنطقة كونها تعتبر إن قضية الأمن و الشؤون السياسية هي فقط من اختصاصها ، والدعم من الدول الأوروبية. لذلك كان الدور السياسي البريطاني ضئيل ولم يكن هناك أي دور فرنسي بسبب رفض الولايات المتحدة للاعب الرئيسي في الساحة الدولية ذلك". وصرح أحمد عبد الرحمن " بريطانيا حاولت أن تقوم بدور ولكن كان هناك **ثغرة** في الموقف البريطاني لونه أقرب للموقف الأمريكي من الموقف الأوروبي، الموقف الأوروبي كان متقدم على الموقف الأمريكي تجاه القضية. بريطانيا كانت باستمرار أميل للسياسة الأمريكية **كونها** تعتقد أن أمريكا هي اللاعب الأساسي في الشرق الأوسط وليس أوروبا ". وأضاف الدكتور نبيل " السياسة البريطانية في الآونة الأخيرة خصوصا بعد اجتياح الاسرائيليين للضفة الغربية كان لها دور رئيسي من خلال موقف توني بلير الذي دافع عن الموقف الفلسطيني أمام الأمم المتحدة . طبعا كان موقفه ناشيء كونه انه يدافع عن مبدأ وليس دفاعا عن المصلحة البريطانية . تماما كموقفه من الحرب على العراق الذي يبرره انه دفاعا عن مبدأ وهو التخلص من أسلحة الدمار الشاملة ، وليس من اجل الحرب لمصلحة بريطانيا. أنا في اعتقادي أن السياسة البريطانية لم تكن كتومة فلقد شهدنا العديد من المواقف لرئيس توني بلير أمام الأمم المتحدة يتحدث عن القضية الفلسطينية و ولقد تفاخر في العديد من المرات أمام حكومته انه يقف ويتدخل في قضية لها شأنها الدولي. إذا كلاهما كانا واضحا في تعامليهما. " (انظر الملحق، رقم ١٥ و٣ و٢) أنا لا أتق مع التصريح الذي يقول أن الرفض الأمريكي لوجود أي دور أوروبي في المنطقة كان سببا في تحجيم الدور السياسي البريطاني تجاه فلسطين وأنا أرى أن دورها السياسي غير محجم .

كما صرح توني بلير أن بريطانيا تنوي إعطاء زخما إضافيا للتعامل مع الظلم الذي عانى منه الشعب الفلسطيني والأوضاع المتوترة في غزة ، كما أكد ذلك في خطابه أمام مؤتمر لحزب العمال إن قضية مخيمات غزة هي قضيتنا" (أرشيف مكتب الرئاسة، ص١٢-١٦). كما أشار الدكتور عبد الله " إن بريطانيا تدعم هذه المخيمات من خلال الاونروا، ولكنها لم تقدم الجديد لها عقب هذا التصريح"، وأكد الدكتور ناصر " لقد صرح بلير العديد من القرارات خاصة قبيل الانتخابات البريطانية، لكنه في الواقع لم يقدم أي شيء لتلك المخيمات". وأضاف شعث طبعا لا يوجد شيء منفصل وخاص بالدور البريطاني . صحيح أن الدعم البريطاني قد ابتدأ بعشرة مليون جنيه إسترليني، وفي ذلك الوقت كان الجنيه الإسترليني يساوي حوالي ١,٣ من الدولار ، ومن ثم وصلت المساعدات لتصل إلى ما يقارب ٤٠-٤٥ مليون جنيه إسترليني. ولكن بقي هذا الدعم اقل بكثير مقارنة مع الدعم الأمريكي و الأسباني و غيرها من الدول الأوروبية الأخرى (انظر

الملحق، رقم ٣ و ٤ و ٥). أنا أوافق الدكتور القدوة أن تصريحات توني بلير جاءت كدعاية انتخابية، ولم تقدم الجديد لتلك المخيمات.

لقد صرحت بريطانيا أنها أيدت إقامة دولة فلسطينية من خلال المفاوضات من أجل تعزيز الاستقرار للمنطقة . ومن أجل المضي في ذلك لابد من تفكيك شبكات الإرهاب لتحقيق ذلك . (أرشيف مكتب الرئاسة، ص ٢٤-٢٧) . وعمدت بريطانيا لإرسال قوة مراقبة دولية للمناطق الفلسطينية من أجل وقف الصراع، حيث صرح وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية " بن برادشو " : " إن بريطانيا تقترح إرسال مراقبين دوليين إلى الأراضي الفلسطينية بعد فترة هدوء من ٢٤ ساعة لتقرير الهدنة بين الفلسطينيين والإسرائيليين " ولكن فشلت هذه المحاولة بسبب رفض إسرائيل الفكرة. وتعمل المملكة المتحدة على ضمان وجود دولتين: دولة فلسطين ديموقراطية قادرة على البقاء وتنعم بالسلام تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل تنعم بالأمن، كي يتمكن كلا الطرفين من إحراز المزيد من التقدم تجاه التزاماتهما. وتعتبر عملية السلام في الشرق الأوسط من الأولويات الهامة في السياسة الخارجية لكل من رئيس الوزراء ووزير الخارجية. (شؤون فلسطينية، العدد ١١، نيسان، ١٩٨٠).

وقد عملت منذ مدة مع السلطة الفلسطينية لتحسين الآليات الأمنية في الضفة الغربية وغزة عن طريق تقديم المساعدة الفنية وتوفير المعدات اللازمة. كما نعمل عن قرب مع شركاء في الاتحاد الأوروبي بشأن مشروع كبير للدعم المقدم لجهاز الشرطة الفلسطينية. يتم تنسيق هذا الدعم من خلال مكتب التنسيق في الاتحاد الأوروبي لدعم جهاز الشرطة الفلسطينية. تحسين الوضع الأمني والنظام يحمل فوائد حقيقية للشعب الفلسطيني، ويساعد على انخفاض معدلات الجريمة وعدم الأمن. وهذا أيضا من بين التزامات السلطة الفلسطينية بموجب خارطة الطريق. و طوال فترة طويلة على تأييد تأسيس مؤسسات فلسطينية أكثر فعالية وخاضعة للمحاسبة استعدادا للدولة الفلسطينية، لاستمرار في عملية التوسع الديموقراطية وبناء المؤسسات يعد أمرا حيويا إذا ما كانت السلطة الفلسطينية ستحافظ على شرعيتها وتطورها بين الشعب الفلسطيني. و أيدت في كل من مجلس الأمن وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة القرارات الصادرة بشأن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، والتي هي قرارات متوازنة وتساعد على اتخاذ خطوات تجاه التوصل لتسوية سلمية لهذا الصراع. وفي شهر نوفمبر ٢٠٠٣ صوتت المملكة المتحدة لصالح قرار مجلس الأمن رقم ١٥١٥، إلى جانب جميع أعضاء مجلس الأمن الآخرين، لتعزيز الدعم الدولي للتوصل لحل سلمي في المنطقة وإنهاء العنف. (المنار، العدد ٧١١، ٢٨ شباط ٢٠٠٥)

كما رفضت تجاهل التزامات إسرائيل العالقة بموجب الأمم المتحدة، لكننا نضغط على تطبيق جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن من قبل جميع الأطراف، ونبقى على التزامنا بأهدافها. قرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن إسرائيل/فلسطين - بما فيها القرارات رقم ٢٤٢

و٣٣٨ و١٣٩٧ و١٤٣٥ و١٥١٥ - تفرض التزامات: على الفلسطينيين لإنهاء الإرهاب؛ وعلى الإسرائيليين للتعاون تماما بشأن تأسيس دولة فلسطين قادرة على البقاء ضمن حدود تستند بشكل عام على حدود عام ١٩٦٧؛ وعلى الدول العربية لإنهاء دعمها للإرهاب والاعتراف بإسرائيل. (أرشيف مكتب الرئاسة، ص٦-١٤). وصرح الدكتور شعث "انه إذا خير القرار الفلسطيني ما بين الدور البريطاني الأقل دعما والذي له مكانة بتأثير على سياسة الولايات المتحدة والدور الفرنسي أكثر دعما والأقل دورا سياسيا بسبب تحجيم الولايات المتحدة لدوره، أنا اعتقد أننا لا نستطيع الاستغناء عن احديهما. لطالما لعبت دور الوسيط لنقل الوضع الفلسطيني لكلا البلدين، فكنت أتواجد في فرنسا ومن ثم انتقل لبريطانيا أو العكس؛ فنحن بحاجة لكلا السياستين لدعم السياسي أو الدعم المالي ولا يمكن الاستغناء عن احديهما. وصرح الدكتور القدوة من خلال مقابله "إن كلا السياستين الفرنسية والبريطانية لم تشاركا بشكل جدي من أجل إنهاء الصراع في المنطقة، بداية كانت السياسة البريطانية غير جادة للعمل على إنهاء الصراع، ولم تكن ذات توجه ايجابي حيال القضايا الفلسطينية. حيث تغيرت السياسة من السياسة التقليدية التي تحكمها وزارة الخارجية إلى سياسة تحكمها رئاسة الوزراء والتي اتسمت بأنها ذات رؤية أمريكية، وحرصت على عدم الابتعاد عن الموقف الأمريكي حتى ولو كان هذا التوجه يعارض موقف الاتحاد الأوروبي الموحد. كما جاءت هذه السياسة لحماية مصالح توني بليز بدرجة الأولى. أما السياسة الفرنسية فإنها حرصت على خلق موقف أوروبي موحد ومختلف عن السياسة الأمريكية. فهي تتعامل مع الشؤون الدولية من منطلق أنها قوى نووية عظمى ترفض الانصياع لسلطة الحاكم. لذلك مشاركتها جاء من منطلق العمل على إظهار قوتها"، كما أكد الدكتور عبد الله "إن الدعم البريطاني لا يضاهاى الدعم الفرنسي، فرنسا دائما رائدة في المبادرة وهي لها مواقف أكثر جرأة. كما أنها معنا قلبا وقالبا في التصريحات والممارسة، أما بريطانيا فإنها تبدو معنا في التصريحات وليس الممارسة". وأعزى الدكتور القدوة: "إن كلا البلدين لم يكونا كرماء في الدعم سواء فرنسا أم بريطانيا، ويعود السبب في ذلك التزامات كلا البلدين في العديد من مناطق العالم كونهما قوتين استعمارييتين على كلاهما العديد من النفقات التي أثرت على الدعم الخارجي لفلسطين"، وأضاف ايلان إن الدعم التي تلقته فلسطين كثير بالنسبة لدولة صغيرة، ومقارنة مع الدول الأخرى في العالم الثالث. ". (انظر الملاحق من ١-٥) أنا أعتقد أن كلا الدولتين قد قدمت الدعم المالي الكافي ولكن كان باستطاعتها بذل مجهود سياسي أكثر.

الخاتمة

لقد أظهرت سياسة كلا البلدين فرنسا وبريطانيا اهتماما كبيرا بمنطقة الشرق الأوسط. فلقد سعت كلتاها لتأييد الاعتراف بإسرائيل و التحالف معها, وتقديم المساعدات دعما لها من أجل التقرب من الشرق, و بهدف حماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية. فتأييد إسرائيل هو بمثابة ذريعة لخدمة المصالح الفرنسية والبريطانية , حيث تشكل إسرائيل الحليف الجديد الذي سيساعدها بالتقرب من الشرق.

ولعل أبرز ما دفع كلا البلدين لاهتمام بالقضية كانت الدوافع التي تمحورت حول المصالح الاقتصادية. فلقد زاد الاهتمام بفلسطين بعد إعلان الدول العربية رغبتها في استخدام سلاح النفط ضد الدول الداعمة لإسرائيل, وذلك رغبة منها بإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. فلقد كانت حرب أكتوبر نقطة الانطلاقة للعديد من الدول العظمى لاستيعاب القضية الفلسطينية والمحاولة لإيجاد تسوية عادلة وشاملة. فلقد تسبب منعطف أكتوبر في تحريك الدول الأوروبية, خاصة فرنسا وبريطانيا خوفا من قطع الإمدادات النفطية التي لا يمكن الاستغناء عنها. كما أن الدوافع الاقتصادية لم تكن المسببات الوحيدة التي لعبت دورا محوريا لجذب فرنسا وبريطانيا, حيث تسببت الدوافع الاستراتيجية والسياسية و الإقليمية في الضغط على كلا البلدين من أجل التدخل المباشر.

فهذه الدوافع كانت سببا رئيسي لقبول التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية . ولعل فرنسا كانت من الدول الأوروبية البداءة بالتعامل مع المنظمة على الرغم من وجود العديد من الانتقادات التي رفضت التعاون مع المنظمة واعتبرتها منظمة إرهابية ولا يمكن التفاوض معها وإدخالها لساحة الدولية. فالعديد من القوى الدولية رفضت الاعتراف بالمنظمة ورفضت التعامل معها. ولقد كانت بريطانيا إحدى تلك القوى التي أصرت على رفض مقابلة أي مسئول من ممثلي المنظمة , واعتبارها منظمة إرهابية و طالبت بإيجاد منظمة بديلة عوضا عن المنظمة.

وبسبب الإصرار الفلسطيني تم الاعتراف بالمنظمة, و شكل هذا الاعتراف العديد من الحوارات واللقاءات التي مهدت لإيجاد الحكم الذاتي ومن ثم السلطة الفلسطينية المستقلة. فمن خلال هذه الأطروحة نلاحظ أن فرنسا كانت رائدة وبداة في الشروع لمساعدة الشعب الفلسطيني, كما إن فرنسا عنيت بالحقوق الفلسطينية وسارعت للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني والاعتراف بمنظمة التحرير ومن ثم الاعتراف بالسلطة الوطنية الفلسطينية . فخلال الفترات المتلاحقة كانت فرنسا تمثل نقطة الانطلاقة من أجل التوصل لتسوية سلمية تعود بالفائدة على الشعب الفلسطيني والدول الأوروبية , ومع بروز فكرة إنشاء دولة فلسطينية ساهمت فرنسا

في المساعدة بإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية والشروع في التعاون الفلسطيني - الفرنسي ، توفير الدعم للعديد من المجالات والقضايا المختلفة .

أما بريطانيا فان دورها منذ البداية لم يكن جليا بالشكل المطلوب ، حيث أنها لعبت دور المعارض في التعامل مع منظمة التحرير ، وفي ظل التوترات اللاحقة اهتمت بريطانيا بقضية اللاجئين والقضايا الإنسانية الأخرى ، إلا أنها أصرت على البقاء في الدائرة المحايدة . ومع تطور الموقف الدولي من القضية وحق الشعب الفلسطيني نلاحظ أن بريطانيا سعت للمساهمة في حل التسوية ولكن كانت هذه المساهمة بشكل متباطيء ومنحاز للقرارات والسياسات الأمريكية على الرغم من تحرك الاتحاد الأوروبي لإيجاد تسوية سلمية شاملة، إلا أن كلا القويتين كان لهما دور أساسي بارز بين دول الأعضاء، ففرنسا لعبت دور الرافعة الأوروبية المشاركة في إيجاد حلول للقضايا الدولية ، وبريطانيا لعبت دور القوة الحليفة لأمريكا التي تعد القوة العظمى المسيطرة في العالم .

وبناء على الفرضية الأساسية ووفقا للوثائق والمعلومات نلاحظ أن العلاقات الفرنسية- الفلسطينية اتسمت بالانسجام أكثر من العلاقات البريطانية-الفلسطينية.فقد لعبت فرنسا دورا محوريا وفعالا في دعم الشعب الفلسطيني، و كانت الصديق الحميم الذي ساهم عبر العديد من المواقف الطارئة بمد يد العون للشعب الفلسطيني والرئيس والقضية.

على عكس بريطانيا التي اتخذت الصبغة الأمريكية في العديد من قراراتها وحواراتها في المواقف المختلفة. مما جعل الشعب الفلسطيني أكثر ميولا لتعامل مع فرنسا.كما أن الدور الذي لعبته بريطانيا في تأسيس وطن يهودي جعلها أكثر انسجاما مع المصالح الإسرائيلية. ولعل أهم الاستنتاجات الواردة في البحث أن السياسة الفرنسية تعاملت بوضوح أكثر من السياسة البريطانية التي عنيت بمصالحها ، وتعاملت بازدواجية وفقا لتغيرات الدولية الطارئة . تعقيا على الموقف الفلسطيني المعلم من قبل بعض المسؤولين ذوي الأدوار الرئيسية في السياسة الفلسطينية .نلاحظ تباينا ملحوظا في التصريحات الفلسطينية، مثال على ذلك عند الحديث عن الدور البريطاني المبذول لإنهاء الصراع وإيجاد تسوية عادلة، نلاحظ أن البعض أعزى كون الدور البريطاني كان ضليعا في تحريض ودعم المعسكر المعارض للمصالح الفلسطينية، هذا ما عبر عنه الدكتور ناصر القدوة الذي اعتبر السياسة البريطانية غاية في السوء، وهي المسؤولة عن تعبئة المعسكر المعارض.بينما برز اتجاه يبرر السياسة البريطانية بأنها حاولت بذل مجهود من اجل إنهاء التوتر ،ولكنها كانت تفتقد الآلية في تحقيق تصريحاتها؛هذا ما أكده أحمد عبد الرحمن عندما قال: " إن بريطانيا حاولت بذل مجهود من اجل إنهاء الصراع ولكنها في اعتقادي كانت تفتقد الآلية في تحقيق تصريحاتها".وبالعوض الآخر أكدوا على أهمية الدور البريطاني الذي برز كوسيط بين الفلسطينيين والأمريكان، هذا ما صرح به ايلان عندما قال :

لقد لعبت بريطانيا دورا محوريا كوسيط بين الفلسطينيين والأمريكان كون أمريكا رفضت التعامل مع المنظمة مباشرة واعتبرتها منظمة إرهابية". وعقب الدكتور نبيل على الموضوع بأنه يعتقد أن فرنسا كانت أكثر انسجاما من الدور البريطاني تجاه القضية. ولعل ابرز الأمثلة لذلك جنازة الرئيس الراحل أبو عمار التي كانت على مستوى رسمي تليق بالشخصية التي لها وزنها الدولي. (انظر الملاحق من ١-٥)

من خلال هذا التباين يمكن القول أن الفلسطينيين نقدوا الموقف الأوروبي الغير موحد وفي المقابل هم أنفسهم اختلفوا في تصريحاتهم ورؤيتهم. ولعل هذا الموقف لم يكن الوحيد الذي يشير إلى كون السياسة الفلسطينية فقدت بوصلتها في تصريحاتها، فعند الحديث عن الموقف الفلسطيني تجاه السياسة الفرنسية. نلاحظ أن البعض اعتبر فرنسا صديقة للشعب الفلسطيني وأنها السبب في فتح باب الحوار الأوروبي -الفلسطيني؛ حيث شهد لها العديد من المسؤولين بخطوتها الجريئة سواء تجاه المنظمة أم السلطة، ولكن أكد أصحاب الاتجاه الآخر على الموقف الفرنسي تجاه قضية التسلح النووي الإسرائيلي، واعتبرها الأساس في هذا التسلح، وهذا ما أشار إليه الدكتور ناصر. بينما رأى البعض الآخر أن فرنسا في هذا الموضوع تم توريطها، وهذا ما تحدث عنه أحمد عبد الرحمن.

المراجع والمصادر

أولاً: قائمة الكتب

- ١- إبراهيم، ١٩٩٠. العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر والمستقبل. عمان: منتدى الفكر العربي للنشر.
- ٢- أبو خزام، د. إبراهيم، ١٩٩٩. الحروب وتوازن القوى. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع .
- ٣- أبو خلف، نايف، ١٩٨٩. المجموعة الأوروبية والمؤتمر الدولي للسلام في الشرق. فلسطين.
- ٤- أبو عفيفة، طلال، ٢٠٠٠. الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية. فلسطين. حقوق النشر محفوظة للمؤلف.
- ٥- أمين ، سمير، ٢٠٠٢. العلاقات العربية الأوروبية . القاهرة :مركز البحوث العربية.
- ٦- الأزعر، محمد، ١٩٩١. الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية. عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.
- ٧- الحسان، د. بوقنطار، ١٩٨٧. السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧. بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية.
- ٨- الحسن ، خالد، ١٩٨١. فلسطين وأوروبا. بيروت: الكلمة للنشر.
- ٩- الرجائي، أحمد، ١٩٩٧. م.ت.ف والحوار الأوروبي. بيروت :بيروت للنشر.
- ١٠- السامرائي، هيفاء، ١٩٨٢. الحوار العربي الأوروبي .الجمهورية العراقية:
- ١١- الشريف، ماهر، ١٩٩٥. البحث عن كيان. قبرص: قبرص للنشر.
- ١٢- الشقيري، أحمد، ١٩٧١. من القمة إلى الهزيمة. قبرص: قبرص للنشر.
- ١٣- العزي، غسان، ٢٠٠٣. معوقات الدور الأوروبي في تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي. فلسطين.
- ١٤- الغول ، عمر ، ١٩٩٣. رجل يهز فرنسا. دمشق :الأهالي للنشر.
- ١٥- بالطا- ديللو، بول- كولين، ١٩٩٣. سياسة فرنسا في البلدان العربية .بيروت: دار القدس.
- ١٦- بدوي، أ.د. محمد، وأ.د. ليلي أمين مرسي وآخرون، ٢٠٠٣. العلاقات السياسية الدولية. الإسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

- ١٧- بريجنسكي، زبغنيو. ١٩٩٨. الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع. [مالك فاضل] (ترجمة) .
- ١٨- توفيق، سعد. ٢٠٠٣. علاقات العرب الدولية. عمان: عمان للنشر .
- ١٩- خضر، بشارة. ٢٠٠٣. أوروبا و فلسطين. البراق.
- ٢٠- سميح، شبيب. ١٩٨٨. منظمة التحرير الفلسطينية. قبرص: قبرص للنشر .
- ٢١- شهاب، مفيد وآخرون. ١٩٩٧. العلاقات العربية الأوروبية حاضرها و مستقبلها. باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي.
- ٢٢- صارم، سمير. ٢٠٠٠. أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة. دمشق: دار الفكر .
- ٢٣- صبح، د. علي. ١٩٩٨. العلاقات السياسية (١): الصراع الدولي في نصف قرن ١٩٤٥-١٩٩٥. بيروت: دار المنهل اللبناني .
- ٢٤- صدقي، أحمد . ١٩٧٩. منظمة التحرير الفلسطينية و الحوار العربي الاوروبي. بيروت: مركز الأبحاث.
- ٢٥- صدقي، أحمد . ١٩٩٠. وثائق الحوار العربي الأوروبي. بيروت: دار المستقبل العربي.
- ٢٦- صفوة، نجدة . ١٩٩٢. من نافذة السفارة العرب في ضوء الوثائق البريطانية. لندن : رياض الريس.
- ٢٧- عبد الحي، وليد، وحسن نافعة وآخرون. ٢٠٠٢. آفاق التحولات الدولية المعاصرة. عمان: دار الشروق .
- ٢٨- عبد الرحمن، أسعد. ١٩٨٧. منظمة التحرير الفلسطينية. بيروت: بيروت للنشر .
- ٢٩- فرسخ، د. جورج. ١٩٨١. فرانسوا ميتران والقضايا العربية. باريس: باريس للنشر .
- ٣٠- محافظة، د. علي. ١٩٩٥. موقف فرنسا وألمانيا من الوحدة العربية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية للنشر .
- ٣١- محمود، علي . ٢٠٠٢. فرنسا والصراع العربي الإسرائيلي من ديغول إلى شيراك. أبو ظبي : مركز زايد للنشر .
- ٣٢- (مركز الدراسات العربي- الأوروبي. تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد. ١٩٩٧. بيروت).

٣٣- مركز زايد للتنسيق والمتابعة. ٢٠٠١. الهيمنة الأمريكية وأوروبا. الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد .

٣٤- مروان البرغوثي. ١٩٩٩. العلاقات الفرنسية الفلسطينية. بيروت : أكاديميا للنشر .

٣٥- كلير، مايكل. ٢٠٠٢. الحروب على الموارد. بيروت: دار الكتاب العربي. [عدنان حسن] (ترجمة)

٣٦- منذر، د. محمد. ٢٠٠٢. مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية.

٣٧- ناي الإبن، جوزيف س. ١٩٩٧. المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية [أحمد أمين الجمل ومجدي كامل] (ترجمة) .

٣٨- نخلة، خليل. ٢٠٠٤. أسطورة التنمية في فلسطين. فلسطين.

٣٩- نوفل، أحمد. ١٩٨٤. العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية. الكويت : شركة كاظمة للنشر.

ثانيا : الدوريات

١ - الطيباوي، عبد اللطيف. ١٩٧٢. مسؤولية بريطانيا في حرمان الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره. شؤون فلسطينية، عدد ١٢.

٢- الطيباوي، عبد اللطيف. ١٩٧٢. شؤون فلسطينية، العدد ١١، نيسان، ١٩٨٠.

٣- حداد، بربارة. ١٩٧٣. المواقف البريطانية في فلسطين. شؤون فلسطينية، عدد ١٧ كانون الأول .

٤- تلحمي، داود . ١٩٧٢. " القوى السياسية الفرنسية و المسألة الفلسطينية". شؤون فلسطينية، عدد ١٦ كانون الأول، ص ٧٢-٨٧.

٥- تلحمي، داود . ١٩٧٢. "الرأي العام الفرنسي تجاه المسألة الفلسطينية". شؤون فلسطينية، عدد ١٦ كانون الثاني، ص ١٩٨-٢٠٣.

٦- دراج، فيصل . ١٩٧٥. "المقاومة الفلسطينية في الصحافة الفرنسية" شؤون فلسطينية، عدد ٤١-٤٢، كانون الثاني، ص ٥٥٦-٥٧١.

٧- عبد السلام، جعفر. ١٩٤٧. سلاح البترول وقواعد القانون الدولي، السياسة الدولية، عدد ١٧٥، ص ٤٤.

٨- فرومكين، دايفيد. ٢٠٠١. سلام ما بعده سلام ولادة الشرق الأوسط. بيروت، رياض اليسى.

٩- زهران، جمال علي. ٢٠٠٣. الإتحافات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة. السياسة الدولية. العدد ١٥٣.

ثالثا: الوثائق

- ١- أرشيف وزارة شؤون الخارجية الفلسطينية لفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٠)
- ٢- مركز الثقافي الفرنسي - رام الله، أرشيف المركز الثقافي لفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٠).
- ٣- قرارات مجلس جامعة الدول العربية بشأن القضية الفلسطينية منذ الدورة الأولى حتى الدورة الخمسين، القاهرة. ١٩٧٩.

رابعا: المقابلات السياسية

- ١- أحمد عبد الرحمن، المستشار السياسي لرئيس أبو مازن. (١٧ نيسان ٢٠٠٦)
- ٢- ايلان حليفي، وكيل مساعد، ومدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية سابقا. (١٦ نيسان ٢٠٠٦)
- ٣- الدكتور عبد الله عبد الله، وكيل وزارة الخارجية سابقا، وعضو المجلس التشريعي حاليا. (٤ نيسان ٢٠٠٦)
- ٤- الدكتور ناصر القدوة، مندوب فلسطين في الأمم المتحدة سابقا. ووزير الخارجية سابقا (١٠ نيسان ٢٠٠٦)
- ٥- الدكتور نبيل شعث، وزير الخارجية السابق، ووزير الإعلام سابقا. و نائب رئيس الوزراء سابقا. (٣٠ نيسان ٢٠٠٦)

خامسا: الانترنت

1- أتالي، جاك. ٢٠٠٠. لقاء مع المستشار السياسي لرئيس الراحل فرانسوا ميتران.

[www.aljazeera.net/NR/exeres/600705A5-0645-4DEF-9CB7-](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/600705A5-0645-4DEF-9CB7-782499089568.htm)

[782499089568.htm](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/600705A5-0645-4DEF-9CB7-782499089568.htm) تاريخ الدخول ٢٠٠٥١١١١٢

٢-رامسفيلد،دونالد.٢٠٠٢.الإستراتيجية الأمريكية:منع الحرب قبل إندلاعها[شيرين حامد فهمي] (ترجمه) (ة).
www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/10/article07.shtm1
٢٠٠٤/١١/١٠.

٢-محمود،أحمد إبراهيم.٢٠٠١.الدرع الصاروخي الأمريكي:مزيد من سياسة
الغطرسة!www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/01/article8.shtm1
تاريخ الدخول.٢٠٠٤/١١/١٠.

٣- مناخ، جبل.٢٠٠٣. لقاء مع مدير مكتب الرئيس الراحل فرانسوا ميتران.
www.aljazeera.net/NR\exeres\2E0AC82D-BA18-4762-8D8F-
...796D9F7ED4

تاريخ الدخول ٢٠٠٦١١١١٢

٤- قضايا تتعلق بالفلسطينيين،أرشيف الوزارة
www.Google.net/Arabic/politics\F:\FCO Arabic\2006\article1.shtm1,
تاريخ الدخول ٢٠٠٦١٣١١٦

٥- المملكة المتحدة وعملية السلام، أرشيف الوزارة
www.Google.net/Arabic/politics\F:\FCO Arabic\2006\article1.shtm1,
تاريخ الدخول ٢٠٠٦١٣١١٦

٦- الميزانية والإصلاح، أرشيف الوزارة
www.Google.net/Arabic/politics\F:\FCO Arabic\2006\article1.shtm1,
تاريخ الدخول ٢٠٠٦١٣١١٦

٧- المعونات الطارئة، أرشيف الوزارة
www.Google.net/Arabic/politics\F:\FCO Arabic\2006\article1.shtm1,
تاريخ الدخول ٢٠٠٦١٣١١٦

٨- مساعدة اللاجئين أرشيف الوزارة،
www.Google.net/Arabic/politics\F:\FCO Arabic\2006\article1.shtm1,
تاريخ الدخول ٢٠٠٦١٣١١٦

٩- مساعدة من خلال جهاز الشرطة ، أرشيف الوزارة
www.Google.net/Arabic/politics\F:\FCO Arabic\2006\article1.shtm1,
تاريخ الدخول ٢٠٠٦١٣١١٦

10- مساعدة من خلال الاتحاد الأوروبي, أرشيف الوزارة
www.Google.net/Arabic/politics\F:\FCO Arabic\2006\article1.shtm1,
تاريخ الدخول ٢٠٠٦\٣\١٦

سادسا: المقالات

- ١- حجازي, حسن. ١٩٩٥. الصراع الأوروبي على الشرق الأوسط من نابليون بونابرت إلى مؤتمر برشلونة شراكة بين صفتين. قضايا فلسطينية ٣: ١-٢٤.
- ٢- صافية, عفيف. ٢٠٠٥. تاريخ الممثلة الفلسطينية في لندن. قضايا فلسطينية: ١-٣ (٣١ تموز ٢٠٠٥).
- ٣- مطر, عبد الرحمن. ١٩٩٧. أسئلة برشلونة: قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي. المستقبل العربي ٥٨: ٢١٥-٧٣.

سابعا: أرشيف المقابلات, (خاص بالجزيرة)

- ١- مقابلة الرئيس البريطاني بليز على الجزيرة, ٩ أيلول ٢٠٠١.
- ٢- مقابلة الرئيس البريطاني بليز على الجزيرة, ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٤.
- ٣- مقابلة الرئيس الفرنسي جاك شيراك على الجزيرة, ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٤.
- ٤- مقابلة الرئيس الفرنسي جاك شيراك, على الجزيرة في ٧ شباط ٢٠٠٠.

الملاحق

أ- المقابلات السياسية: (الملحق رقم ١)

مقابلة السيد أحمد عبد الرحمن المستشار السياسي للرئيس أبو مازن.
(٢٠٠٦ /٤ /١٧)

١- هل ساهمت بريطانيا في تحسين الوضع الأمني في فلسطين؟

بالفعل كان هناك علاقات مع البريطانيين في هذا المجال وقدموا مساعدات ثمينة للأجهزة الأمنية، وكذلك ساهموا في تقديم بعض التدريبات وكان المسئول عن هذا الجانب الأوروبي السيد وسترون وهو الذي تولى قضية الدعم والمساعدات.

٢- متى حسب تذكرك كانت بريطانيا ذات توجه إيجابي تجاه المنظمة؟

بالحقيقة كان هناك مكتب في أوائل السبعينات في بريطانيا عبر الجامعة العربية كان أول مسئول على ما أذكر السيد حمامي الذي اغتيل في لندن كان هناك تواصل مع حكومة حزب العمال وكانت هذه العلاقة شبه رسمية وليست رسمية، وتطور بعد ذلك حتى أصبح هناك مكتب للمنظمة وبصيغة ما رسمية وسياسية . طبعاً العلاقة مرت بتأزم في أواسط الثمانينات بالضبط في ١٩٨٥، وكان أول لقاء رسمي بعد ١٩٨٨.

٣- هل سعت بريطانيا بشكل جاد لتسوية الصراع مقارنة مع فرنسا؟

بريطانيا حاولت أن تقوم بدور ولكن كان هناك **ثغرة** في الموقف البريطاني لونه أقرب للموقف الأمريكي من الموقف الأوروبي، الموقف الأوروبي كان متقدم على الموقف الأمريكي تجاه القضية. بريطانيا كانت باستمرار أميل للسياسة الأمريكية **كونها** تعتقد أن أمريكا هي اللاعب الأساسي في الشرق الأوسط وليس أوروبا .

٤- هل عملت بريطانيا لضغط على إسرائيل من خلال علاقاتها الثنائية معها؟

كان في حكومة بلير وزير خارجيته الذي جاء لحل المشكلة الكبيرة التي وقعت في جبل أبو غنيم عام (٢٠٠٠ - ٢٠٠١)، وطبعاً بعض وزراء الدولة البريطانية كان لهم موقف ولكن بريطانيا لم تتخذ أي إجراء عملي ضد إسرائيل بعيد عن التصريحات ولم يشهد لها بموقف إجرائي لوقف الإجراءات الإسرائيلية.

٥- كيف أثرت السياسة الفرنسية بالتأثير على سياسة الاتحاد الأوروبي مقارنة مع بريطانيا؟

فرنسا منذ عهد ديغول وحتى في عهد ميتران كانت على صلة مع الفلسطينيين وكانت الصلة قوية وباستمرار مؤيدة للفلسطينيين. لا بد أن نذكر دور ميتران عندما أمن خروج عرفات من بيروت لطرابلس، وأيضاً موقف شيراك عند زيارته للقدس متحدي الجانب الإسرائيلي. وهذا

كان إشارة لموقفها الداعم لسياسة الفلسطينية. ولكن أكيد كانت سياسة فرنسا أوضح من سياسة بريطانيا .

٦- هل كانت فرنسا داعمة لفلسطين حتى في عهد ميتران ؟

أكيد، ميتران تدخل كمتقف فرنسي مطلع على القضية اليهودية. طبعاً شيراك كان أكثر وضوح وقرب .

٧- هل تشعر بريطانيا بالذنب تجاه الفلسطينيين ؟

الحكومات الحالية تحاول أن تبعد نفسها عن تاريخها الاستعماري، لكن الرأي العام عند المثقفين كان فيه تحسس لما قامت به بريطانيا تجاه الشعب الفلسطيني قديماً، لكن لا يمكن القول أن هذا التحسس قد وصل لصنع القرار. أيضاً الجالية اليهودية في بريطانيا هي قوية ولها نفوذ وذات أهمية وليست قليلة أبداً، فحزب المحافظين من أصل يهودي.

٨- هل لعب الرئيس ديغول دور تاريخي في تعريف السياسة الفرنسية المعاصرة تجاه فلسطين ؟

ديغول لعب لفترة قصيرة ثم استقال، أهم دور له منع السلاح عن إسرائيل والمساهمة في توضيح الوضع في الشرق الأوسط .

٩- كيف استطاعت المنظمة توطيد علاقتها ببريطانيا رغم تأخرها باعترافها بالمنظمة ؟

المنظمة باستمرار حرصت على بريطانيا بشكل خاص والدول الأخرى بشكل عام لإقامة علاقة معها بسبب قدرتها على التأثير على الدول الأخرى . طبعاً هذا في صالح الشعب الفلسطيني إذا حصل. فكلما أصبحت المنظمة لاعب معبر في الشرق الأوسط كلما كان هناك **إجماع دولي للشعب الفلسطيني**.

١٠- كيف استطاعت المنظمة الاستفادة من لقاء وزير الخارجية الفرنسي **سوفينارج في** ٢١

تشرين الأول ١٩٧٤ ؟

هذا اللقاء بالنسبة لنا كان بداية الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير . فهو أصدق اعتراف أعطى شرعيته للمنظمة بعد اعتراض إسرائيل عليه واعتبارها منظمة إرهابية . وكان سبب في فتح المجال للقاءات متتالية حيث أعقبه لقاء آخر مع وزير خارجية النمسا وغيرها من الدول، وكان ذات تأثير في فتح المجال أمام المنظمة وسبب في تشجيع الدول الأخرى لإقامة علاقة مع المنظمة .

١١- ما هي أهمية فتح مكتب إعلامي للمنظمة في بريطانيا الذي يمثل اعتراف واقعي سياسي وليس رسمي ؟

إحنا لم نتوقف عند التسميات الأوروبية، فالأوروبيين لهم تعريفاتهم الدبلوماسية المعينة، المهم لنا هو التواجد في المكان وإلقاء خطابنا.

١٢- هل ساهمت بريطانيا في بناء المؤسسات الفلسطينية مقارنة بالدور الفرنسي؟

كلاهما قدما الدعم للسلطة وتدريب الإدارة والأمن ومساعدة اللاجئين من خلال الدول المانحة والبنك الدولي .

١٣- هل اقتصر الدور البريطاني على المساعدات الإنسانية دون المساهمة لإيجاد تسوية عادلة وشاملة؟

التسوية العادلة ؛ الكل يتحدث عن تسوية عادلة بالنسبة للموقف البريطاني ليس لديهم الآلية لتوصل لتسوية عادلة فهي لم تنفذ أي تصريحات لها ولم تحقق أي مؤتمر دولي فهذا كله معطل .

١٤- في ١٨ / ١ / ٢٠٠٥ صرح الرئيس توني بليز أن قضية مخيمات غزة هي قضية بريطانية، فماذا قدمت بريطانيا لتلك المخيمات؟

دعمهم في الحقيقة كان مركز على الجانب الأمني بسبب اعتقادهم أنه سيساعد على التهدئة .

١٥- ما هي المواقف التي تشهد بها السلطة لبريطانيا مقارنة مع فرنسا؟

نحن لا **ننقد** مواقف لتلك الدول إذ لم يستجيبوا لمطالبنا، على العكس نحن نشجع هذه الدول على تطوير موقفها وسياستها تجاه القضية، الدول لا تعتمد على مصالحنا ودائما تسعى لمصالحها .

١٦- هل كانت الضغوط الداخلية في الساحة البريطانية الممثلة بأحزاب المعارضة هي أهم الدوافع التي دفعت بريطانيا للاعتراف بالمنظمة؟

كان لهم دور كبير من خلال بعض النقابات والمنقذين ودفع الاتجاه البريطاني لرسم سياستها حسب دورها في الشرق الأوسط .

١٧- كيف قدمت بريطانيا المساعدات للشعب الفلسطيني هل كانت على شكل هبات أم قروض أم مساعدات عبر البنك الدولي؟

عبر البنك الدولي ومن خلال العلاقات الثنائية.

١٨- هل كان الدعم البريطاني للسلطة موازي للدعم الفرنسي؟

يوجد تفاوت لكن فرنسا كانت متقدمة على بريطانيا بعض الشيء .

مقابلة السيد ايلان حليفي وكيل مساعد/ مدير مكتب التخطيط السياسي لوزارة الخارجية

(٢٠٠٦/٤/١٦)، الملحق رقم ٢

- ١- هل ساهمت بريطانيا في تحسين الوضع الامني في فلسطين ؟
طبعاً بريطانيا كان لها دور من خلال غرفة العمليات الأم التي أقيمت في بيت لحم والغرفة في رام الله من أجل متابعة الأعمال الثنائية لدى الجانبين، ولكن بريطانيا لعبت هذا الدور بموافقة الولايات المتحدة كون أمريكا تعتبر نفسها المسئول الوحيد عن تحقيق الأمن والعمليات السياسية في المنطقة، ودول أوروبا هي فقط داعمة .
- ٢- هل كان هناك دور لبريطانيا في مساعدة المنظمة ؟
بريطانيا لعبت دور أساسي، هي كانت الوسيط بين الأمريكان والمنظمة، الأمريكان رفضوا الحوار مع المنظمة واعتبروها منظمة إرهابية وهيك جاءت بريطانيا كوسيط .
- ٣- هل اقتصر الدور البريطاني على المساعدات الإنسانية دون المساهمة لإيجاد تسوية عادلة في ال ١٥ سنة الأخيرة بريطانيا ركزت على الدعم المالي وتركت المجال السياسي لدور أمريكي ، وكانت في بعض المواقف مؤيدة للقرارات الأمريكية .
- ٤- من المعروف أن السياسة البريطانية هي كتومة وغير واضحة فهل تعاملت بشكل غامض أم علني مع السلطة ؟
بريطانيا قديما وحديثا كانت ذات ازدواجية في التعامل، مثال عند قرار التقسيم هي أصدرت العديد من التصريحات مع اليهود والعرب ولم تكن واضحة في قراراتها .
- ٥- هل كانت فعلاً الضغوطات الداخلية في الساحة البريطانية هي أهم الدوافع التي دفعت بريطانيا للاعتراف بالمنظمة ؟
مش صحيح، لأنه كل حزب فيه معارض ومؤيد، يميني ويساري وصعب إنك توحد آراء أعضاء حزب واحد . وكمان ما كان لها دور في الضغط على أصحاب صنع القرار .
- ٦- ما هو الدور الذي لعبته بريطانيا في دعم المجال التعليمي لأبناء فلسطين ؟
قدمت الكثير من خلال British council .
- ٧- هل كان الدعم البريطاني موازي للدعم الفرنسي ؟
كلاهما قدم الكثير لفلسطين، تلك البقعة الجغرافية الصغيرة والتي تحوي عدد صغير من السكان، فلسطين نالت أكثر بكثير من غيرها من الدول مقارنة مع دول الشرق الأوسط .
- ٨- هل سعت بريطانيا بشكل جاد لتسوية الصراع مقارنة مع فرنسا ؟
بريطانيا حاولت في التصريحات حتى من خلال المؤتمرات وأهم محاولة المؤتمر الدولي في لندن والذي تغير مضمونه بسبب رفض إسرائيل وأمريكا .
- ٩- هل تعتقد أن ميتران عبر عن سياسة فرنسية مختلفة ؟

لقد تخوف العديد من صداقة ميتران لليهود، إلا انه في اعتقادي لم يختلف عن السياسة الديغولية فهو الذي أمن خروج الفلسطينيين من بيروت، وأمن خروج أبو عمار من طرابلس . ولعل أبرز الدلائل على صداقة ميتران للفلسطينيين برزت في حوار أبو عمار حين سأله أحد الصحفيين الفرنسيين عند وصولنا لباريس لتسلم أبو عمار جائزة اليونيسيف عن سبب كرهه الفلسطينيين لميتران وصادف ذلك الحدث يوم وفاة ميتران وأجاب أبو عمار نحن لا نكره ميتران على العكس فهو صديق حميم للشعب الفلسطيني وعلاقتنا به جيدة .

١٠- لماذا جاء الاهتمام الأوروبي بفلسطين ؟

لقد جاء اهتمام الدول الأوروبية لأرض فلسطين ليس من أجل الفلسطينيين أنفسهم، وإنما بسبب قرب الدول الأوروبية من فلسطين، فأى توتر سوف يؤثر عليها بدرجة الأولى، لذلك اهتمت بدعم الفلسطينيين لضمان منع الهجرة نحو بلادها، ومن أجل ضمان حفظ الاستقرار. لـو بحثنا جيدا في موضوع الدعم الخارجي المقدم لفلسطين، سوف نلاحظ أن الدول الأوروبية تقدم أكثر بكثير منما تقدمه الولايات المتحدة، وذلك كون أن أمريكا تعتبر نفسها بعيدة ولا يؤثر عليها التوتر في المنطقة.

١١- هل اتسمت القرارات البريطانية بصبغة أمريكية ؟

من الطبيعي أن تكون القرارات البريطانية مشابهة للقرارات الأمريكية، كون أن أمريكا تعتبر نفسها أنها المسئولة عن الأمور المتعلقة بالشؤون السياسية والأمنية هو فقط اختصاصها .

١٢- ما السبب الحقيقي وراء المساعدات الأوروبية ؟

السبب الرئيسي لوجود المساعدات الأوروبية هو وجود إسرائيل، فلولا ذلك لكان الشعب الفلسطيني من الشعوب الفقيرة في العالم .

مقابلة السيد عبد الله عبد الله وكيل وزارة الخارجية سابقا وعضو المجلس التشريعي حاليا .

(٤ - ٤ - ٢٠٠٦)، الملحق رقم ٣

١. هل ساهمت بريطانيا في تحسين الوضع الأمني في فلسطين؟

نعم ، لقد لعبت بريطانيا دورا رئيسا في عهد السلطة من خلال المندوب البريطاني كروك الذي عمل تحت إطار الاتحاد الأوروبي . وكانت مهمته تدعيم الأمن الفلسطيني وتقديم النصائح والتوجيهات ومراقبة الأعمال السلمية في المنطقة من خلال غرفتين للعمليات أنشأت خصيصا للحفاظ على الأمن. واحدة في رام الله والأخرى في غزة. قامت بريطانيا من خلال هاتين الغرفتين ترصد العمليات الإسرائيلية وبناء على هذا الدور الرئيسي قامت إسرائيل بسحبه من الأراضي الفلسطينية وإعادته لبلده.

٢. متى حسب تذكرك كانت بريطانيا ذات توجه ايجابي تجاه المنظمة؟

بريطانيا لها العديد من المواقف تجاه المنظمة . فمنذ أواخر السبعينات قلبت بوجود مكتب إعلامي للمنظمة وهذا جاء بعد تطوره من مكتب للمنظمة في الجامعة العربية . لكن بالحديث عن موقفها السياسي فلقد كان تصويت بريطانيا تجاه الفلسطينيين جدا محدود.

٣. هل سعت بريطانيا بشكل جاد لتسوية القضية والعمل على إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي مقارنة مع الدور الفرنسي؟ حقيقة أن بريطانيا لم تقم بأي جهد ثنائي إلا مؤخرا ولم تكن ابد مبادرة حتى جاء توني بليز للحكم ولعب دور فعال في الانتفاضة الثانية. حيث شجع الرئيس بوش من خلال موقفين الوقف الأول كان ضمن إطار الاتحاد الأوروبي من اجل إنهاء خطة الطريق وطرح موضوع الشرق الأوسط ولكن لم يستمع له بوش.

والموقف الثاني من اجل طرح الوضع السياسي في المنطقة من خلال المؤتمر الذي عقد في لندن . ولكن هذا المؤتمر الدولي فشل بسبب رفض الأميركيان لمضمونه و عقد الاجتماع للحديث عن كيفية تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني وكيفية دعم المؤسسات

٤. هل عملت بريطانيا لضغط على إسرائيل بالشكل الصحيح من خلال علاقتهم الثنائية

لدعم السلام ؟

لم تقم بأي جهد على العكس لها موقفين سلبيين الموقف الأول هو عندما أيدنا فك الارتباط الأحادي رغم التحذيرات العديدة المسبقة. والموقف الثاني عندما وقفت ضد الشعب الفلسطيني عندما رفضت قضية الجدار لمجلس الأمن أما فرنسا فكانت باستمرار مع الشعب الفلسطيني.

٥. كيف أثرت السياسة الخارجية الفرنسية بالتأثير على سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه

القضية مقارنة بالسياسة البريطانية؟

فرنسا لها خطوة مميزة منذ بداية التاريخ فمنذ زمن دلغول طالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة. واعتبر أن الانسحاب الإسرائيلي يجب أن يكون كاملا. أيضا منح

الفلسطينيين مكتب بيلو لمنحهم حرية الحركة. حتى في عهد ميزان فان ميتران قد دعا الرئيس أبو عمار لزيارة رسميه والتي تعد دعما وتفهما للموقف الفلسطيني.

٦. هل تشعر بريطانيا بالذنب تجاه الشعب الفلسطيني الذي تسبب في ضياع حقوقه؟

بريطانيا تحاول تبرير ذلك على أنها قد تعرفت حسب القانون وبأخلاق من اجل مساعدة اليهود المهاجرين. وهي التي رفعت القضية الفلسطينية للأمم المتحدة. أما نحن نعتبر ان بريطانيا هي أساس المؤامرة الاحتلال والسبب بوجود وعد بلفور وهي التي أدت للانتداب على فلسطين لفتح باب الهجرة اليهودية ودعمت إسرائيل لحماية قناة السويس وحماية مصالحها الاستراتيجية.

٧. هل تعتبر الرئيس ديغول لعب دور تاريخي في تعريف السياسة الفرنسية المعاصرة تجاه

فلسطين؟

نعم . ديغول اتخذ موقف تاريخي بعد حرب ال ٦٧ عندما منع تصريح السلاح الإسرائيلي .
٨. كيف استطاعت المنظمة توطيد علاقتها بالبريطانيين رغم تأخرهم بالاعتراف بالمنظمة؟
فلسطين كان لها مكتب إعلامي وكان المسئول عن هذا المكتب موسى العلمي. كثير من البريطانيين شعروا بالظلم الفلسطيني بعد زيارتهم للمنطقة. خالد الحسن أود اختراق العمل البرلماني للتوصل للاعتراف وأراد خلق قاعدة برلمانية للشعب والاستفادة من الحياة الديمقراطية في الغرب خالد الحسن رائد تأسيس رابطة الحوار العربي الأوروبي.

٩. كيف استطاعت المنظمة الاستفادة من الموقف الفرنسي في تشرين الأول ١٩٧٤ عندما

التقى وزير الخارجية الفرنسي سوفينارج مع الرئيس ياسر عرفات؟

لم أكن حينها في بيروت. وقتها وجدت العيد من المشاكل في بيروت عند الحديث عن مؤتمر جنيف لإنهاء الصراع وتم الموافقة على البنود العشرة أهمها المطالبة بالانسحاب . كان تدخل فرنسا في ذلك الوقت تريد إعادة هيبته كقوى عظمى لذلك اهتمت بالشؤون الدولية لذلك أخذت تلك الخطوة الجريئة لإثبات موقعها على خارطة الدولية كقوى عظمى ومن اجل أن يكون لها وزن دولي موازي بين السوفيت والأمريكان

١٠. ما هي أهمية فتح مكتب إعلامي للمنظمة في بريطانيا الذي يمثل اعتراف واقعي

سياسي وليس اعتراف رسمي ؟

في ذلك الوقت كانت المنظمة لا يثق بها احد . فهذا الاعتراف الجوهري جاء بعد إعلان المنظمة أنها تسعى للإعلان عن دولة غير دينيه يتساوى بها المواطنون جميعا وأدى هذا الموقف الحضاري للمنظمة لفتح باب مع اليساريين والقبول بالاعتراف الواقعي كان من اجل نقل تجربة الفلسطينيين والأخذ من الاوروبيين في تجربتهم في العمل السياسي . وعمدت

المنظمة بنقل الصورة الفلسطينية ومحاوله مد قاعدة شعبية , و في ذلك الوقت أنا كنت ممثل المنظمة في كندا .

١١. ما هو الدور الذي لعبته بريطانيا في دعم المجال التعليمي لأبناء فلسطين ؟
كان لها دورا من خلال British council وهذا اسبق من المراكز الثقافية الفرنسية .
فالمراكز الثقافية الفرنسية هي حديثه النشأة والتي أدخلتها وشجعتها بالتواجد السلطة الوطنية أما بريطانيا فإنها كانت اسبق .

١٢. ما هي المواقف التي تشهد بها السلطة لبريطانيا مقارنة مع المواقف الفرنسية ؟
حقيقةً ليس هناك ما يميز السياسة البريطانية . فالبريطانيين منسجمين أكثر مع الأمريكان
يمكن ملاحظة ذلك في حروبها المشتركة ؛ أما فرنسا فقد تميزت بتأييدها للفلسطينيين والقضية الفلسطينية .

١٣. كيف كرست المنظمة عملها تجاه الجالية البريطانية لإقناعها بحقوق الشعب الفلسطيني؟

طبعا من خلال استقبال العديد من الوفود والتركيز على الإعلام والصحافة خصوصا أن الكتب الغربية هي أسرع انتشارا من الكتب والمقالات العربية ومن خلال التواصل مع المؤسسات المختلفة . طبعا في البداية اعتمدنا على العلاقات العامة . وحقيقة كان الإخوة في بريطانيا متميزين بدءا من سعيد حتى عفيف صافية الذين تميزوا بحنكة سياسية .

١٤. هل كانت الضغوطات الداخلية في المساحة البريطانية الممتلئة بأحزاب المعارضة هي أهم الدوافع التي دفعت بريطانيا للاعتراف بمنظمة التحرير ؟

لا اعتقد ذلك . فالأحزاب لم يكن لها دور كبير بسبب عدم الإجماع , حيث انه لا يوجد حزب متبني موقف موحد ولا يمكن الاعتماد على الأحزاب بل يجب الاعتماد على الروابط والأعضاء .

١٥. هل مثلت فرنسا نقطة انطلاق لولادة الحوار الفلسطيني - الأوروبي ؟

فرنسا كانت من الدول الأوروبية الرائدة لتأسيس الحوار العربي - الأوروبي .

١٦. في بداية ٢٠٠٥/١/١٨ صرح الرئيس توني بلير أن قضية مخيمات غزة هي قضية بريطانيا . فماذا قدمت بريطانيا لتلك المخيمات ؟

في الآونة الأخيرة لا يوجد شيء مميز . ولكن ساهمت بريطانيا بتقديم المساعدات للمخيمات بشكل عام عن طريق الاونورا .

١٧. هل كان الدعم البريطاني للسلطة موازيا لدعم الفرنسي ؟

طبعا فرنسا كانت رائدة ومميزة وشكلت ثنائي مميز من خلال العديد من المشاريع الناجحة والتي ساهمت بدعم الفلسطينيين كثيرا . إذن الدعم البريطاني لا يوازي أكيد الدعم الفرنسي .

مقابلة السيد ناصر القدوة وزير الخارجية سابقاً و مندوب فلسطين في الأمم المتحدة
(١٠ - ٤ - ٢٠٠٦). الملحق رقم ٤

١- هل ساهمت بريطانيا في تحسين الوضع الأمني في فلسطين ؟

لا يمكن الجزم بهذا السؤال بمعزل عن البحث في الرؤيا العامة للصراع ومدى الاستعداد لتشكيل موقف أوروبي مستقل في هذا الموضوع بعيد عن الدور الأمريكي، ومن أجل الحديث عن طبيعة المساهمة لا بد من البحث في رؤية التكتيك الأمني .

٢- هل عملت بريطانيا للضغط على إسرائيل في الاتجاه الصحيح لإنهاء الصراع الفلسطيني-

الإسرائيلي؟

في فترة السلطة الوطنية وحتى فترة منظمة التحرير اتسمت السياسة البريطانية بأنها غاية في السوء . عشان أكون أكثر دقة السياسة البريطانية تغيرت من السياسة التقليدية التي تحكمها السياسية الخارجية إلى سياسة رئاسة الوزراء والتي جاءت لتحمي مصالح توني بليير الشخصية، طبعاً جانب من هذه السياسة تابع للأمريكان . المشكلة هي أن سياسة الوزراء استولت تدريجياً مما تسبب بوجود العديد من المتغيرات الهامة في سمات السياسة الجديدة أبرز سمة فيها هي محاولة عدم الابتعاد عن الموقف الأمريكي حتى لو أدى ذلك لعدم الانصياع لموقف أوروبي موحد حتى لو كان الخيار بين أوروبا وأمريكا، فإن بريطانيا بسياستها سوف تحاول عدم الابتعاد عن الموقف الأمريكي . أمثلة بارزة في مجلس الأمن مثلاً تقليدياً كان هناك موقف أوروبي موحد حول الشرق الأوسط وفي وقت من الأوقات اتخذت بريطانيا موقف عدم الموافقة على أي شيء ترفضه الولايات المتحدة الدليل على ذلك تصريحها الذي يقول : " يجب أن نكون خطوة واحدة خلف الأمريكان وليس خطوتين " ، يعني إذا أمريكا ضد مشروع قرار حتماً بريطانيا لا تؤيد ، وفي أحسن الأحوال تمتنع عن التصويت . هذا التغيير في الموقف البريطاني أدى لانتهاج إمكانية إيجاد موقف أوروبي موحد لأنه أدى لتهميش الموقف البريطاني في مجلس الأمن لأنه صار سعرها معروف، إذا أمريكا ضد فبريطانيا ضد أو تمتنع عن التصويت؛ وإحنا شوفنا كذا مرة انشقاق في الموقف البريطاني اثنين مع قرار ما واثنين امتناع، هذا الكلام في منتهى الخطورة عندما تقول بلد ما إحنا مع سياسة أمريكا، طبعاً هذا مش بشكل علني . يعني هذا أدى لتغيير اللعبة في مجلس الأمن . أما السياسة الفرنسية فمنطلقاتها لا علاقة لها بالشرق الأوسط، منطلقاتها أنو الفرنسيين أخذوا موقف التوفيق بين المعارض والمؤيد ومحاولة تقديم بعض التسهيلات والدعم للفلسطينيين، فرنسا في الإجراءات هي غير معنية خاصة أنها تستند أنها قوى عظمى نووية ترفض الانصياع لسلطة حاكم أو إتباع موقف استشاري معين . مثال في محكمة العدل العليا كلاهما لا يفضل الذهاب للمحكمة ولكن فرنسا في الإجراء هي غير معنية وفي الجوهر هي معنية . أما بريطانيا فهي تحاول منع المحكمة من

التعامل مع الموضوع . بريطانيا لها الفضل في تعبئة المعسكر المعارض فهي جزء فاعل في معارضة التوجه الفلسطيني وهذا أدى لانشقاق كامل في الموقف الأوروبي ، بريطانيا ومعها هولندا معارض، إيرلندا والسويد معنا، أما فرنسا بين معارض ومؤيد . الفرنسيين بدهم المساعدة ولكن سبب المعارضة أحياناً هي المشاكل الإجرائية زي ما حكيت . وهذا الموقف البريطاني طبعاً ضد الحركة السياسية الفلسطينية .

٣- ما هي المواقف التي تشهد بها السلطة لبريطانيا مقارنة مع المواقف الفرنسية ؟
بالنسبة لبريطانيا آخر عملية تخريبية عملوها في برشلونة، هم فرضوا حالهم وهذا أدى لعدم وجود وثيقة سياسية، بريطانيا دائماً ضد المصالح الفلسطينية أما الموقف الفرنسي تقليدياً حريص على موقف أوروبي موحد مختلف عن أمريكا وداعم بشكل شديد لحقوق الشعب الفلسطيني . الآن الوضع اختلف لصالح الإنجليز بسبب تراجع فرنسا بسبب ضعف شيراك شخصياً ومشاكله في الحزب وبسبب انه يعاني من مشاكل صحية، أيضاً أهم أسباب تراجع فرنسا وزير خارجيتها الحالي مالوش علاقة بالأعمال الخارجية ، أصلاً إحنا بورطة كبيرة مع كل الموقف الأوروبي اللي يختلف عن رفضه **لشيء زمان** فموقفهم ضد **حماس سجلنا ورطة** ففي اعتقادي لا يوجد أي موقف .

٤- هل تشعر بريطانيا بالذنب تجاه الشعب الفلسطيني في ضياع حقوقه ؟
السياسات التقليدية التي اعتبرت نفسها مسئولة عن ضياع الشعب الفلسطيني انتهت بسبب السد بليز وبسبب بعض الحمقى الفلسطينيين .
٥- من المعروف أن السياسة البريطانية **كتومة** نوعاً ما وغير معلنة، فهل تعاملت بشكل غامض مع السلطة أم بشكل علني وواضح؟ الإنجليز تعاملوا بطريقة خبيثة . آخر خازوق ضربونا إياه خازوق أريحا عندما اعتقل الإسرائيليين سعدات. نفس الطريقة الإنجليزية الخبيثة في وضع رسائل صعب إنك تفهمها .

٦- في ١٨ / ١ / ٢٠٠٥ صرح الرئيس توني بليز أن قضية مخيمات غزة هي قضية بريطانيا فماذا قدمت بريطانيا لتلك المخيمات ؟

مخيمات غزة لاشيء - شوفي توني بليز صرح كثير من التصريحات نتيجة ضغط داخل حزب العمال وسمعنا خطابه الانتخابي الأولوية الأولى التوصل لتسوية لحل القضية الشرق أوسطية، حاول لكنه فشل وبعدين طلب منا إنو تعالوا نقنع أمريكا أنها تعمل شيء والدليل المؤتمر الدولي الذي عقد بلندن .

٧- هل كان الدعم البريطاني موازي للدعم الفرنسي للسلطة ؟
كلاهما غير **كرماء** في الدعم سواء فرنسا أو بريطانيا السبب التزامات الدولتين الاستعماريين في مناطق مختلفة في العالم . الألمان والأسبان كانوا يدفعوا أكثر ومن زاوية

سياسية لا أحد فاد في شكل جدي سياسي أو امني .فالمساعدات البريطانية كانت خبيثة ومدروسة،ولم تساهم بشكل جدي على إنهاء الصراع.

٨- ما يميز السياسة الفرنسية عن البريطانية تجاه الفلسطينيين ؟

التمايز من خلال ابتعاد فرنسا عن الأمريكان وعن الموقف الأمريكي، بس مش لزم ننسى أنو فرنسا هي مسئولة عن التسلح النووي الإسرائيلي . وأكد سياستها كانت متغيرة عبر الفترات الزمنية المختلفة، ولعل آخر ما يميزها قضية الميترو في القدس، السيد شيراك مش قادر يوقف الميترو لأنها تعود عليه بمئات الملايين وهذا يخرب وضع القدس . الميترو هو وجود شركتين فرنسيتين في القدس تعمل على وصل القدس الغربية من جهة وبعض المستعمرات في القدس الشرقية من جهة أخرى .

٦- مقابلة الدكتور نبيل شعث وزير الخارجية السابق ، ووزير الإعلام حاليا . و نائب رئيس الوزراء.(٢٠٠٦/٤/٣٠)،الملحق رقم ٥

١- هل ساهمت بريطانيا في تحسين الوضع الأمني في فلسطين ؟

حقيقة أن بريطانيا قد أرسلت خبير أمني ومجموعة من رجال المباحث والشرطة الأمنيين لفلسطين. كما أنها قدمت بعض المعدات، ولكن طبعاً بقيت هذه المساعدات في إطار محدود و صغير. نحن كان لدينا أمل أن يكون هناك امتداد لهذا العمل الأوروبي من أجل كسب شرعية أكبر ولكي يصبح الجهاز الأمني أكبر من ذلك. كما ينبغي أن نذكر أن الإسرائيليين هم الذين قبلوا بوجود دور بريطاني في المنطقة كونهم طبعاً أكثر التزاماً بالموقف الأمريكي ومن ثم الموقف الإسرائيلي.

٢- ما هي أهمية فتح مكتب إعلامي للمنظمة في بريطانيا الذي يمثل اعتراف واقعي سياسي وليس اعتراف رسمي ؟

المنظمة حصلت على اعترافات لها كمنظمة. بريطانيا بقيت متحفظة، ففي منتصف الثمانينات تحديداً في ١٩٨٥ وافقت وزيرة الخارجية البريطانية تاتشر على لقاء ممثلين للمنظمة أمثال المجالي و محمد ملحم و آخرون، ولكن تم إلغاء هذا اللقاء بسبب رفض الممثلين الفلسطينيين الاعتراف بحق إسرائيل ضمن الحدود الآمنة، ومن ثم صعدت موقفها الرسمي تجاه المنظمة حتى تم الحصول على اعتراف رسمي.

٣- في بداية ٢٠٠٥/١/١٨ صرح الرئيس توني بليز أن قضية مخيمات غزة هي قضية بريطانيا . فماذا قدمت بريطانيا لتلك المخيمات ؟

طبعاً لا يوجد شيء منفصل وخاص بالدور البريطاني . صحيح أن الدعم البريطاني قد ابتدأ بعشرة مليون جنيه إسترليني، وفي ذلك الوقت كان الجنيه الإسترليني يساوي حوالي ١,٣ من الدولار ، ومن ثم وصلت المساعدات لتصل إلى ما يقارب ٤٠-٤٥ مليون جنيه إسترليني. ولكن بقي هذا الدعم أقل بكثير مقارنة مع الدعم الأمريكي و الأسباني و غيرها من الدول الأوروبية الأخرى.

٤- ما هو تعقيبك على الموقف الفرنسي في تشرين الأول ١٩٧٤ عندما التقى وزير الخارجية الفرنسي سوفينارج مع الرئيس ياسر عرفات، مقارنة بموقف الرئيس الفرنسي شراك عندما زار فلسطين وألقى خطابه أمام المجلس التشريعي؟

أكد أن الموقف الفرنسي كان دائماً أكثر تقدماً من غيره داخل الاتحاد الأوروبي خصوصاً مقارنة مع الدور البريطاني المتخلف تجاه القضية. وليس هذان الموقفان الوحيدان اللذين يشيروا لتقدم الموقف الفرنسي، فانا أستطيع أن أذكر العديد من المواقف الفرنسية الداعمة

للقضية. فموقف فرنسا كان مميز أثناء حصار بيروت حيث ساهمت بتأمين خروج العديد من الشخصيات الفلسطينية، كما أمنت خروج الرئيس الراحل أبو عمار . أيضا كان لها دور فعال تجاه السلطة خاصة زيارة الرئيس شيراك وتأكيد على شرعية الدولة الفلسطينية . فالموقف الفرنسي كان دائما أكثر تقدما و رائدا مقارنة مع الدور البريطاني سواء تجاه المنظمة أو السلطة الفلسطينية.

٥- هل فعلا شكات حكومة الرئيس ميتران نقطة تحول في السياسة الفرنسية تجاه القضية؟

حقيقة أنا لا أستطيع مقارنة ميتران أو فصل سياسة ميتران عن باقي السياسات الفرنسية، حيث أن ميتران كان له دور رئيسي في أن تصبح المنظمة في وقته ممثل شرعي ولها وضعها الخاص في السياسة الدولية. أيضا على الرغم من صداقة ميتران لاسرائيليين وعلاقاته الحميمة معهم ، فميتران قد ورث الموقف السياسي الفرنسي عن سابقه الرئيس ديغول.

٦- هل فعلا كانت السياسة الفرنسية أكثر وضوحا مقارنة مع السياسة البريطانية التي يعتبرها البعض أنها كتومة نوعا ما ؟

السياسة البريطانية في الآونة الأخيرة خصوصا بعد اجتياح الاسرائيليين للضفة الغربية كان لها دور رئيسي من خلال موقف توني بلير الذي دافع عن الموقف الفلسطيني أمام الأمم المتحدة . طبعا كان موقفه ناشيء كونه انه يدافع عن مبدأ وليس دفاعا عن المصلحة البريطانية . تماما كموقفه من الحرب على العراق الذي يبرره انه دفاعا عن مبدأ وهو التخلص من أسلحة الدمار الشاملة ، وليس من اجل الحرب لمصلحة بريطانيا. أنا في اعتقادي أن السياسة البريطانية لم تكن كتومة فلقد شهدنا العديد من المواقف لرئيس توني بلير أمام الأمم المتحدة يتحدث عن القضية الفلسطينية و ولقد تفاخر في العديد من المرات أمام حكومته انه يقف ويتدخل في قضية لها شأنها الدولي. إذا كلاهما كانا واضحا في تعاملهما.

٧- في اعتقادك أي العلاقتين كانتا أكثر انسجاما مع الجانب الفلسطيني؟

بالطبع فرنسا . ولعل ابرز الأمثلة لذلك جنازة الرئيس الراحل أبو عمار التي كانت على مستوى رسمي تليق بالشخصية التي لها وزنها الدولي.

٨- في حال خير القرار الفلسطيني الاختيار ما بين كلا العلاقتين فأيهما سوف تختارون؟

إذا خير القرار الفلسطيني ما بين الدور البريطاني الأقل دعما والذي له مكانة بتأثير على سياسة الولايات المتحدة والدور الفرنسي أكثر دعما والأقل دورا سياسيا بسبب تحجيم الولايات المتحدة لدوره ، أنا اعتقد أننا لا نستطيع الاستغناء عن احديهما . لطالما لعبت دور

الوسيط لنقل الوضع الفلسطيني لكلا الدولتين، فكنت أتواجد في فرنسا ومن ثم انتقل لبريطانيا أو العكس؛ فنحن بحاجة لكلا السياستين لدعم السياسي أو الدعم المالي ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما.

٩- ما هو تعقيبك على المقولة التي تقول أن لولا وجود إسرائيل لما كان هناك دعم

خارجي ولكننا من الدول الفقيرة بالعالم؟

بالحقيقة، هو فيه جانب من الصحة. فلو كان الصراع القائم بسبب دولة ما عربية لما كانت هذه المساعدات، ولكن يجب أن لا ننسى أن إسرائيل سبب في تجويع و تشريد الشعب الفلسطيني.